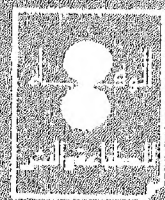
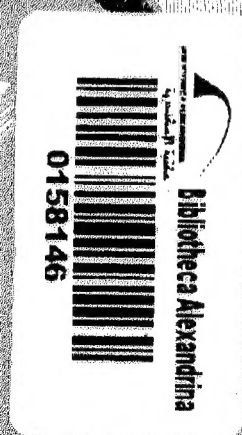
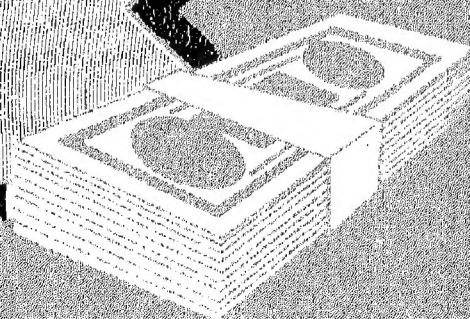


الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

يوسف كمال

وَجَدَ الْيَتِيمَ الَّذِي
وَجَدَ الْيَتِيمَ الَّذِي
وَجَدَ الْيَتِيمَ الَّذِي



الإسلام
والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

طبعة مزيده ومنقحة

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ش.م.م

الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٢٠

المكتبة : أمام كلية الطب ٢٤٧٤٢٣ ص ب ٢٣٠ تكس DWFA UN 24004



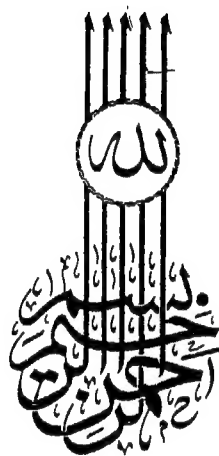
أضواء على الاقتصاد الإسلامى

④

الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

يوسف كمال



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن النظام الذى يرضاه المجتمع لنفسه ينمو عضويا من معتقد الإنسان عن الكون والحياة ودور الإنسان فيه ، ولا يمكن عزل أى نظام اجتماعى عن جذوره العقدية ومعلوم أن النظام يعنى أشكال العلاقات والتقاليد والمؤسسات التى تسود حياة الناس وأنشطتهم والسياسات والقوانين التى تحكمها .

فالمدرسة الغربية تقوم فلسفتها أساسا على مبدأ الحرية ، إنهم يتصورون الكون آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل ، ذلك لأن فى الإنجيل كما يزعمون (دع ماله لله ومالقيصر لقيصر) . ومن هنا قام النظام على تأليه الإنسان على الأرض .

وعلى أساس هذه المبادئ نما نظام المنافسة الحرة ، واعتبر الربح أهم حوافز الإنتاج ، والمنفعة والإشباع غايته ، وأبيح الربا على نطاق واسع ، وأقر تفاوت الدخول بالاحتكار ، فما انتهى المطاف إلا إلى الاستغلال والربا ، والاحتكار والحروب والأزمات ، مما أفاض فيه الكتاب .

وكما هو شأن البشرية فى ترديها من النقيض إلى النقيض ، كان رد الفعل هو ظهور الشيوعية على حطام الرأسمالية ، مستفيدة من مظالمها الاجتماعية .

وأساس الشيوعية الفلسفى هو المادية الجدلية التى تقوم على تأليه المادة ، وتدعى أنها أصل الوجود ، وأن الحركة تتم عن طريق التناقض والصراع ، وأن الحياة المادية ، وخاصة ماتعلق منها بشئون الإنتاج ، هى التى تنشئ الصراع الاجتماعى والثقافى والسياسى والدينى والأخلاقى .. وترى الشيوعية أن سبب الصراع هو الملكية فهى وسيلة الاستغلال عندهم ، والدين أفيون يُستعمل به الضعفاء لمصلحة المستغلين ،

وطريق الخلاص هو دكتاتورية البروليتاريا التي تصدر الملكيات سبب الصراع^(١) . . .
 . . . فكان التأميم والتخطيط والدكتاتورية .

وكان لرد الفعل المتطرف للشيوعية أثره الذى شهدناه اليوم ، ونسمع الكثير من
 مآسيه على ألسنة أصحابه أنفسهم ، وحين انتصرت الفطرة بعد خراب ودمار ودماء
 واضطهاد ، عادوا مرة أخرى إلى الأسرة والملكية والخوافز .

ومن العجب أننا نجد المجتمعات التي تحاول أن تقلد هذا المذهب فى نظمها
 تتسلسل إليها عقائدها دون إرادة منها ، فنجد عند الدعوة إلى نظم الرأسمالية يسود
 مفهوم العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع ، وحين يسود مفهوم الملكية الجماعية
 يسود معها الحملة على الدين ، وتشويه أصوله ورجاله ، بزعم أنه رجعية وأفيون
 للشعوب

ونظرة الإسلام إلى المادة موضوع الاقتصاد مرتبطة بتفسيره للكون والحياة ،
 إن الغاية من الوجود هى العبادة ، والمادة وسيلة تعين عليها ، وهى فى هذه الحالة
 ضرورية لأنها وسيلة للعبادة ، فلا عبادة إن لم يحى الإنسان ، ولا حياة إن لم تعمّر
 الدنيا .

إن عبادة الإنسان لله تضمن له الحرية التى ينشدها ، فهى تحرره من عبودية
 هواه بالتقوى ، وتحرره من عبودية الناس بمعرفة الله فلا يرتبط بأى إنسان رباط العبد
 بالسيد . إن إيمانه بالله وهو الخالق وهو الرازق يحلّره تماما من أى لون من ألوان
 العبودية ، لا يخشى إلا الله على رزقه ولا يخاف من أحد على حياته ، فينطلق حرا
 ضرورة بعبوديته لله .

ومن هنا كان التوجيه الاقتصادى فى الإسلام يقوم أصلا على مبدأ الحرية ،
 حرية الفرد فى ممارسة أعماله لينمو بروحه ، وكلما ضاق نطاق هذا المبدأ كان ذلك
 أبعد عن روح الإسلام ومنهاجه ، إن الفرد الذى يعيش تابعا لغيره ويأتمر بأمره ويعيش
 فى كنفه تضيق أمامه فرصة الاختيار ، وتضعف بالتالى حجية سؤاله عن عمله .

ولهذه الحقيقة كان حساب العبد فى الإسلام أقل من حساب الحر ، فى .

(1) Fundamentals of Marxism Leninism Moscow 1964 p.6 2.g edition Editid by cleemna Dutt
 Prgress Publishers .

= عن الشيوعية نظريا وعلميا . كايو هنت ترجمة دا ، الكتاب العربى ١٩٥٧ .

التكليف وفي العقوبة ، قال تعالى : ﴿ ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ (١) .

والإسلام لا يترك هذه الحرية بإطلاقها ، ولكن كما هي طبيعته يضعها في الوسط الفاضل ، الذي لا إفراط فيه ولا تفريط ؛ لأن الانحراف يؤدي إلى تقييد حرية الآخرين ، أو الإضرار بها ، والحكمة من هذا أن الفرد يؤثر في المجتمع ويتأثر به .. إن مطالبة الإنسان بالفضيلة تكليف هام ، مافي ذلك من شك ، يقوم الفرد به ، باختياره ويسأل عنه . ولكن انتشار الرذيلة في المجتمع عائق يمنع الفرد من اختياره ، لأنه يربط حريته بأثقال تكبه على وجهه كلما أسعفته الاستقامة . لهذا كان للمجتمع أن يضع قيودا على حرية الفرد ، التي أضرت بقدرة غيره على ممارسة حريته . ومثل آخر هو المحتكر ، فإن الاحتكار يتصل بمبدأ ممارسة المحتكر لحريته ، إلا أن هذا الاحتكار يقيد حرية الآخرين ويضرهم ، ويعوق احتياجاتهم ، لهذا وجب أن تقف حرية الفرد عند هذه المعالم التي قيد فيها الإسلام مفهوم الحرية .

فالتوجيه الاقتصادي في الإسلام وإن قام أصلا على مبدأ الحرية الفردية مقيد بالصالح العام لضمان حرية الآخرين . فالأصل هو الحرية ، ومادونه استثناء يعود إليه . هذه بعض أوجه مفهوم الوسط بين الفردية والجماعية في مفهوم الحرية التي تبدأ بمصلحة الفرد ، وتنتهي عند مصلحة الآخرين .

وأمر آخر في اتصال المنهج بالعقيدة ، أن المادة في الإسلام ، وهي الدنيا خلقت لتكون وسيلة للآخرة . وهي نقطة افتراق كبيرة بين منهجين : إذا كانت الدنيا غاية في ذاتها ، فما علينا إلا أن نبحث عن الإنسان الاقتصادي ، ويصبح الإشباع المادى موضوع التحليل . وهذه هي أزمة العصر ، والسر وراء كل ضياع نراه في قيم الناس ، وكل خراب نلمسه في صراع الدول والشعوب ، أما إذا كانت الدنيا معبرة إلى الآخرة ، فإن ذلك البناء المادى يهتز من أعماقه ، ويصبح من الضروري إعادة البناء على أساس جديد .

= الفكر الاقتصادي فردناند زويج الدار القومية للطباعة والنشر ص ١٦ .

(١) سورة النحل آية ٧٥ .

فالنظام المالى ليس إلا انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى^(١) ، الذى هو بدوره انعكاس لعقيدة المجتمع ، وبهذا يتشكل النظام المالى ، ويتحرك فى طريق إنمائى ، ويبتكر أدواته للمالية العامة ، أى النفقات العامة ، والإيرادات العامة ، فعن طريق تحديد نوع النفقات وحجمها تتحدد الإيرادات وقدرها . وهذه الأدوات إذن تخدم مجتمعا رأسماليا ، أو مجتمعا اشتراكيا ، أو مجتمعا مسلما ، بصور مختلفة كما وكيفا باختلاف العقيدة التى يؤمن بها الناس .

فلاشترائية تقوم أدواتها على تأميم عناصر الإنتاج ، وعلى تخطيط الاستهلاك والاستثمار . فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام مستخدما خبرتها وأدواتها كان فى قلب الاشتراكية تأميما وتخطيطا ، وليس له بذلك من الاقتصاد الإسلامى إلا اسم على غير مسمى ، وكان همه إثبات أن الإسلام يقوم على التأميم والتخطيط .

والرأسمالية تقوم أدواتها على حرية التملك والكسب دون قيد ، لهذا كان من أدواتها الربا والضريبة والتأمين ، بل والاحتكار ، فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام وغالبا لا يقترب إلا بعد الأربعين ، بعد تجرع ثقافات الجامعات الوضعية بالداخل والخارج ، فإنه لا يجد محيصا تحت ضغط خلفية الثقافة والخبرة وبؤرة الاهتمام والآمال إلا استخدام هذه الأدوات ، فيلوى عنق الإسلام نحو إباحة الربا ، ويجعل الضرائب والتأمين أصلا والزكاة مسألة شخصية ، ثم يسمى ذلك اقتصادا إسلاميا .

ولهذا كانت نقطة البدء فى الاقتصاد الإسلامى ، هى اكتساب الخبرة ، فقها واقتصادا ، واستخدام الأدوات التى أراد الله للاقتصاد أن يقوم عليها .

وبهذا الفهم نجد أنفسنا وجها لوجه أمام النظام الاقتصادى الإسلامى .

الزكاة فى مقابل الضرائب والتأمين .

المشاركة فى مقابل الربا والغرر .

القسط فى مقابل الاحتكار والتسعير .

(1) Dalton H. Pincipals of Public Finance London 1948. P 3 .

وهنا نتحرر من النظام الاقتصادي الذي نما في حضن الرأسمالية ، أو الاشتراكية ، ونتعرف على النظام الاقتصادي الحق ، المرشد بالحلال ، المحرر من الحرام ، الذي استوى عوده على كلمة لاإله إلا الله محمد رسول الله .

وسنبداً بدراسة الرأسمالية ، ثم الاشتراكية ، ملتزمين بهذا المنهج ، فنوضح الجذور العقيدية كمذهب ، ثم نتحدث عن النظام الاقتصادي .

وسنقتصر على دراسة النموذج الأصلي لهذه النظم ، والبشر في الحقيقة اليوم قد اختلفت مذاهبهم تحت تأثير السلبيات الناتجة عن كلا المذهبين ، فتباينت الدول في المدى التي تأخذ به من كل مذهب ، ولكن لا يخرجون عن المذهبين ، فإذا انهار الأساس الذي يقوم عليه كل مذهب وانتكس نظامه ، كان بالتالي حكماً على النظم المختلطة بالتبعية .

الباب الأول

النظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الاقتصادي الرأسمالى

إن الغرب اليوم قد تخلى عن دينه وعبد العقل والعلم ، وهذه الفلسفة تسمى بالعلمانية secularism وهى التى ميزت عالم الغرب اليوم ، وتسملت إلى كل جوانب الحياة فيه^(١) .

ويلخص كاتب غرى أسس العلمانية فى بيل :

الأول : الاعتقاد بأن التقدم البشرى يمكن أن يقاس بمقاييس علمانية ، وأن المقاييس الخلقية العلمانية التى لا تتجاوز المصلحة البشرية الزمنية تكفى لتفسير تاريخ البشر ، وتنظيم شئونهم .

والثانى : هو مذهب إمكان تحقيق الكمال البشرى تحقيقا غير محدود .

والثالث : الاعتقاد بأن القول بوجود الحقيقة الموضوعية فى دراسة التاريخ ، والمجتمع البشرى ، قول ملء بالمعنى ، وأن الذكاء وحسن النية يمكن أن يرقيا إلى مستوى من الحياء لا يحد منه الشذوذ الشخصى ، أو المركز الاجتماعى ، أو الوضع التاريخى ، ولذلك يجد هذا الافتراض معنى كبيرا فى اعتبار التقدم فى العلم الاجتماعى له إمكانية موضوعية ، ويتوقع من مثل هذا التقدم أن يعطى الإنسان قدرة متزايدة للسيطرة على مصيره .

وأخيرا : ثمة اعتقاد بأن المجتمع يمكن أن يعالج فى حدود أجزائه ، وليس من الضرورى أن يفهم أو يعاد تكوينه كلاً واحداً أو دفعة واحدة ، وهذا هو الاعتقاد بأن التقدم الاجتماعى يمكن أن يتم بواسطة وسائل تشريعية أو قضائية أو إدارية ، تنظم قصداً من أجل ذلك وعن طريق إعادة بناء النظم البشرية قسما قسما ، لاعن طريق

(١) مستقبل الحضارة يوسف كمال محمد ص ٩ ، ١٠ دار الوفاء ١٩٨٨ م طبعة أولى — طبعة ثانية .

الاهتداء الروحي أو الدعوة الخلقية لتطهير القلوب ، أو تدخل القوى الخارجية الفجائي^(١) .

وظهر ذلك الطابع العلماني ليكون بديلا عن الطابع المسيحي في المجتمع الأوروبي ، ثم المجتمع الإنساني بعد ذلك ، وتبلور هذا الاتجاه بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م على إثر الصدام الدامي مع الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى ، وقد كان للكنيسة السلطان على الناس بدعوى النيابة عن الله ، وكان لابد أن يرفض المجتمع دعوى الكنيسة ، ويرفض معها كل مابقي من جذور الإيمان .

ومن هنا نشأت فلسفة فصل الدين عن الدولة أو العلمانية ، للتحرر من سلطان الكنيسة .

(١) أزمة الإنسان الحديث ص ٥٤ ، ٥٥ تشارلز فرنكل . ترجمة . نقولا زهاده دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩ .
مرحّص بها من مؤسسة فرنكلير للطباعة والنشر .

الفصل الأول

الأساس العقدي للرأسمالية

لقد تنجى الدين عن حياة أوروبا بعد هزة عنيفة أصابته منذ العصر الوسيط ، وترجع هذه الهزة إلى أسباب تتعلق بعضها بالمسيحية نفسها ، ويرجع البعض الآخر إلى سلوك رجال الدين ، ونوجز هذه الأسباب فيما يلي .

١ — لقد كانت سيادة النصرانية على روما عن طريق قسطنطين نكبة عليها . يقول أبو الحسن الندوى : (انتصر النصراني في ساحة القتال ، وانهزموا في معترك الأديان ، ربحوا ملكا عظيما ، وخسروا دينا جليلا ؛ لأن الوثنية الرومية مسخت دين المسيح ومسخته أهله . وكان أكثر مسخا له وتحريفا هو قسطنطين الكبير ، حامى دمار النصرانية ، ورافع لوائها ، يقول درابر : دخلت الوثنية والشرك النصرانية بتأثير المنافقين ، الذين تقلدوا وظائف خطيرة ومناصب عالية في الدولة الرومية بتظاهريهم بالنصرانية ، ولم يكونوا يحتفلون بأمر الدين ، ولم يخلصوا له يوما من الأيام ، وكذلك كان قسطنطين ، قضى عمره في الظلم والفجور ، ولم يتقيد بأوامر الكنيسة الدينية ، إلا قليلا في آخر عمره سنة ٣٢٧ م . إن الجماعة النصرانية وإن كانت قد بلغت من القوة بحيث ولت قسطنطين الملك ، لكنها لم تتمكن من أن تقطع دابر الوثنية ، وتقتلع جرثومتها ، وكانت نتيجة كفاحها أن اختلطت مبادئها ، ونشأ من ذلك دين جديد تتجلى فيه النصرانية والوثنية سواء بسواء ، وهنالك يختلف الإسلام عن النصرانية إذ قضى الإسلام على منافسه « الوثنية » قضاء باتا ، ونشر عقائد خالصة بغير غش^(١) .

٢ — والمسيحية كدين تتمها التوراة ، فالإنجيل مصدق لها . وقد حرف اليهود فيها ما حرفوا ، واضطهدوا المسيحيين اضطهادا أبعدهم عنها ، وكان الواجب أن يسلم الزمام إلى الإسلام ، الرسالة الخاتمة ، ليقود الإنسانية إلى غايتها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فواجه المجتمع الأوروبي حين نهضته عقيدة تعجز عن تنظيم

(١) ماذا خسر العالم بالمخططات المسلمين ص ١٦٦ / ١٦٧ (أبو الحسن الندوى) دار الكتاب العربي الطبعة السادسة ١٩٦٥ م .

المجتمع ، ودفعه إلى الأمام ، فكان لابد أن يثور عليها ، وأن يعتمد على قدراته المحدودة ، ونزواته في التخطيط لمجتمعه .

ويصل (جون استيوارت) في هذا النقد للمسيحية إلى القول :
(بينما يحتل الواجب نحو الدولة مكانا واسعا في أخلاق الأمم الوثنية ، ويطغى أحيانا حتى على الحرية الفردية ، فإننا لانجد في الأخلاق المسيحية الخالصة أى التفات إلى ذلك الركن الكبير الذى هو الواجب ، أو حتى الاعتراف به . إن القاعدة التى تقول : « إن الحاكم الذى يعين شخصا في وظيفة بينما يوجد بين رعيته من هو أكفأ لها منه ، إنما هو آثم نحو الله والدولة » هى قاعدة نجدها في القرآن لافي العهد الجديد ، وإن مافى الأخلاق المسيحية من اعتراف قليل بالواجب نحو الجماهير ، إنما هو آت من مصادر إغريقية ورومانية لامصادر مسيحية ، وأما أخلاق الحياة الخاصة ، فكل مافيا من فكرة الشهامة والنبل ، وسمو التفكير والكرامة الشخصية ، وحتى الحس بالشرف إنما هى مشتقة من ذلك الجانب الإنسانى في تربيتنا لا من الجانب الدينى . وما كان له أن ينبثق من معيار فى الأخلاق لا يقيم وزنا إلا للطاعة)^(١) .

وبلغ هذا السخط قمته بسلوك رجال الدين . فلقد أضافوا إلى الدين اختلاقات ليست منه ، اعتبروها نهاية العلم ، ومزجوا به فلسفة أرسطو ، وأجبروا المنطق والعلم أن يسيرا دائما وفق هذا المزيج .

ولقد اقتصر حق تفسير الكتاب المقدس على البابا وأعضاء مجلسه من الطبقة الروحية الكبرى ، وسوى فى الاعتبار بين نص الكتاب المقدس وفهم الكنيسة الكاثوليكية .

وكان أغرب ماحدث هو فضيحة صك الغفران ، وهو قطعة من الرق يبذل فيها الوعد للمذنب لقاء قدر من المال بإنقاص المدة التى سوف يمكثها في المطهر ، وكان هذا أحسن وسيلة لجمع المال .

وكان على العلماء أن يختاروا بين المسيحية والعقل ، فأخذ رجال الكنيسة في التنكيل بالعلماء ، حرقا وصلبا وسجنا . فمثلا : (كوبرنيكس وجاليليو) ، وكان

(١) بحث في الحرية جون استيوارت ص ١٢٥ ، ١٢٦ ترجمة دار البقطة العربية ١٩٥٧ م .

لاينكر جهدها العلمى ، قد اضطهدا نتيجة لفكرة الكنيسة الأوروبية عن الوجود ومركز الأرض فيه ، وكانت محاكم التفتيش وسجونها مثار ذعر بين الناس ، هذا الصراع بين الكنيسة والعلم ، كان السبب المباشر لتطرف الاتجاه التجريبي المادى ، ومما صاحبه من فهم للدين على أنه خرافة وأساطير .

٣ — وزاد الأمر سوءا بإقبال رجال الدين على الدنيا ، واقتناء الإقطاعيات والقصور ، فارتبطت مصالحهم بالطبقة الغنية ، واستغلوا الدين فى تخدير الفقراء ، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم . لقد كانت معيشة القسس وترفهم يفوقان ترف الأشراف ، واستحوذ عليهم الجشع وحب المال ، حتى إن المناصب والوظائف تباع علنا ، ووصل بهم الأمر أن يرابوا أو يرتشوا . لقد حاربوا الناس فى عقولهم ، وسلبهم أرزاقهم ، فامتألت النفوس بالمرارة ، واشتعلت بالحقد ، وكانت النتيجة غاية فى السوء .

لهذا لم يكن غريبا أن يكون شعار أشهر ثورتين فى أوروبا دليلا على مدى سخط الناس على رجال الدين ، ونفورهم من الدين ، فمن شعارات الثورة الفرنسية (اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس) . ومن شعارات الثورة الشيوعية (الدين أفيون الشعوب) . وغالى الفرنسيون خصوصا (فولتير) فى تمجيد العقل فيما يسمون عصر التنوير ، حتى إنهم اتخذوا امرأة حسناء من نساء باريس رمزا أطلقوا عليه (إلهة العقل) ، وأخذت العقيدة الدينية فى الذبول ، حتى أصبح الإلحاد مفخرة الأندية ، حتى أندية الكنيسة نفسها .

وهنا ذاعت النزعة المادية فى الفلسفة ، ولم يؤمن الوضعيون إلا بالمحسوس ، حيث يقول أتباع الوضعية المنطقية : (لا موجود إلا المحسوس) (١) .

فلسفة الغرب :

افتتح الفلسفة الحديثة لحضارة الغرب فيلسوفان شهيران : أولهما : (ديكارت) ، واضع منهج البحث الاستنباطى ، ومن ورائه أتباعه الفرنسيون والألمان وغيرهم .

(١) قصة الفلسفة الحديثة — أحمد أمين — زكى نجيب محمود — ص ١٦٥ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧ م .

ثانيهما : (فرنسيس بيكون) واضع منهج البحث التجريبي ، ومن ورائه المدرسة الإنجليزية .

وكانت هذه الاتجاهات ثورة على المدرسين الذين تابعوا (أرسطو) ، وترغمهم القس (توما الأكويني) وعلى أيديهم شلت القوى الفكرية ، وحبت حرية البحث .

ولقد لاحظ المؤرخون التشابه بين (ديكارت وبيكون) في ربط الفلسفة بالحياة العملية ، فالغاية من الفلسفة ليس مجرد العلم كما ذهب أرسطو ، وإنما تحقيق رفاهية البشر .

فالفلسفة العقلية ، وإن بدأت بتمجيد العقل ، والإشادة بسلطانه ، إلا أنها كانت كفلسفة التجريبيين في اتصالها بالحياة العملية^(١) .

وكان أثر بيكون كبيرا إذ اندفعت أوروبا ورائه ، تثق بالعلم ولا تؤمن إلا بالتجربة ، وظهر الفيلسوف الفرنسي (كومت) **Compte** في القرن التاسع عشر (سنة ١٧٩٨ م — ١٨٥٧ م) فأسس المذهب الوضعي **Positivism** ، وهو يقوم على فلسفة لا تعتبر شيئا حقيقيا واقعيا إلا الموضوع الوضعي الذي جاء إثر التجارب الحسية ، وأمكن اختباره بالحس ، وكان معنى هذا إخراج الأفكار الروحية والغيبية من أى نظرة إلى الحياة ، حيث الطبيعة هي المصدر الوحيد وماوراءها وهم وخيال .

ولقد كان (لودفيج فيرباخ) **Ludweg Furbach** (سنة ١٨٠٤ — ١٨٧٢ م) تلميذا لكومت ، وتوضح أهمية هذا الفيلسوف في أنه كان همزة الوصل بين (هيجل وماركس)^(٢) ، حيث قام مذهبه على اعتبار المادة هي أصل الوجود وغايته

وهذا كله أفرخ رواد المدنية الأوروبية المعاصرة (دارون وماركس وفرويد) . ويعتبر (دارون) أهمهم ، حيث ابتكر نظريته في التطور وأصل الأنواع ؛ لتتلاءم مع ذلك الاتجاه المادى الذى غزا أوروبا ، واعتبر الإنسان حيوانا مترقيا من الأميا

(١) أسس الفلسفة (توفيق الطويل) ص ٤٦ مكتبة النهضة العربية سنة ١٩٦٧ .

(٢) الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى — د. محمد البهى ص ٢٦٤ .

Ameba، وهذا يقرب للعقل لتفسير الوجود والإنسان على أساس حسي-عقلي .
وفرويد على نفس الدرب نسج بنسيج (دارون) في الدراسات النفسية ،
وفسر السلوك البشري على أساس الغريزة الجنسية . فالجنس هو المحرك الأول ، والدافع
الأصيل للإنسانية ، ويشمل هذا التفسير الفرد والجماعة ، والأخلاق والدين ، والفن
والفكر .

. وأكمل ماركس الحلقة في العلوم الاجتماعية فرسم حلقة التطور الاجتماعي على
أنه لا يحركها سوى الإشباع المادى ، وأن أدوات الإنتاج هي التي تطورت بالإنسان ،
فأثر آلات العمل الغابرة يؤدي للباحث في أحوال المجتمع الماضية مهمة كالمهمة التي
تؤديها عظام الحفريات للباحث عن تطور الإنسان من حيوان ، وكيفية صنعها تبين
لنا هذه الأدوار ، وما الفكر والدين والفن إلا انعكاسات لهذا الواقع المادى^(١) .

ولقد ساد الفكر الأمريكى منذ أواخر القرن الماضى المذهب العلمى
(البراجماتزم) ، هذا المذهب الذى يقول بأن الفكرة لا تكون فكرة إلا إذا كان فيها
مايدل على نوع السلوك الناجح وإلا فهي وهم . فبدلاً من الحكم على المعنى
بالرجوع إلى أصوله أو بالاستدلال من مبادئ أولية ثابتة ، أخضع (وليم جيمس)
— صاحب المذهب — المعنى لاختيار العمل ، فأخضع الفكرة للأشياء . وعند (جون
ديوى) أن الفكر أداة كالمعدة والرجلين ، ومقياس الفكر هو — بناء على ذلك —
قيام الفكر بأداء وظيفته أداء صحيحاً ، أى فهم الحياة والتحكم فيها .

فالماركسية والبراهماتية هما القطبان اللذان يجذبان إليهما مستقبل المدنية
الأوروبية في العصر الحديث .

وقد تخدع العقول بعض مظاهر مازالت باقية في أوروبا من بقايا المسيحية ،
بحيث تتصور أنها مازالت مؤثرة في المجتمع . فنجد من يقول : إنه مازالت للكنيسة
سلطان في توجيه السياسة الداخلية للمجتمعات الأوروبية الحديثة ، بل وعلاقة هذه
الشعوب بعضها ببعض الآخر . بل إن من الأحزاب السياسية التي نشأت في
المجتمعات الأوروبية الحديثة من حمل اسم الأحزاب المسيحية ، على نحو ما هو موجود
في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، وتتلقى هذه الأحزاب التوجيه والمساعدة من

(١) نقد الاقتصاد السياسى كارل ماركس مكتبة وهبة الطبعة الثامنة ١٩٧٥ م ترجمة محمد عتباى ص ٢١ ، ٢٢
مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٧ .

الكنيسة ، ونحن نرى المنظمات التي نشأت — كالجزويت والفرير والبعثات التبشيرية والجامعات المتخصصة والأندية المتعددة في المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية ، وفي نشاط الفاتيكان السياسي — دليلا يستمد القائلون بأثر الدين في المجتمع الأوروبي الحديث ، حيث إن له إذاعة خاصة ، وصحيفة رسمية ، وتمثيلا سياسيا في معظم دول العالم ، وهي كلها تقوم على توجيه المسيحية في جميع أنحاء العالم ، وتدلى برأيها في المسائل السياسية العالمية ، مما جعل نفوذ الكنيسة هاما على البلاد المسيحية .

إلا أننا لانستطيع أن نقول إن الدين هو الذى يوجه . فالمسيحية كما بينا تعجز تماما عن أن تكون قوى محرقة للمجتمع ، ولهذا ملكت الثغرة بالاتجاه الوثنى الرومانى ، الذى يمثله في العصر الحديث الأفكار المادية ، ماركسية وبرجماتية وخلافهما . إن الذى بقى هو نفوذ الكنيسة وليس نفوذ المسيحية . وهذا هو تفسير ذلك الانحلال الاجتماعى الرهيب والانهار الخلقى والروحى في المجتمع .

ويرى كاتب غربي أن الأسس التي قامت عليها العلمانية والتي سبق أن ذكرت في أول الفصل قد أدت إلى :

(نظرية باطلة بشأن المعرفة وأخرى مثلها بشأن الأخلاق ، وفي فلسفة للتاريخ مستحيلة ، ففي نظريتها في المعرفة أنكرت على الناس مقدرتهم على أن يعرفوا أية حقائق مطلقة ، ومن ثم فقد اختارت أن تعين مدى الحقائق كلية في حدود ما يستطيع الإنسان ، وطبيعته الواهنة ، أن يكتشفه بنفسه ، ... ونجم عن ذلك أنها في نظريتها في الأخلاق تترك قوانين الإنسان الخلقية دون أى مقياس خارجي يمكن أن تقاس به . فالطبيعة البشرية — بما فيها من شذوذ فردى وعواطف متقلبة واتجاه طاغ نحو توكيد ذاتها — هذه الطبيعة البشرية رفعت إلى منزلة قاض يصدر حكمه في قضاياها هو فيها فريق . فالإنسانية التي تتركز حول الإنسان لاتعدو كونها إحياء لنظرية قديمة عفى عليها الزمن هي نظرة السوفسطائي بروتاغورس القائلة بأن الإنسان هو مقياس لكل شيء .

... ونتائج ذلك تشمل جميع ألوان النكبات في العصر الحديث . فالمذهب القائل بأن الإنسان مقياس لكل شيء ينشأ عنه على سبيل المثال أن الاختلافات

الخلقية إنما هي قضية ذوق ، وهو اعتقاد أصبح وبائيا في المجتمع الحديث ، ويستتبع هذا أن السلطة الاجتماعية إنما تقوم على القوة ولاشئ آخر ، وهو الاعتقاد الذى أخذه الفاشيون والشيوعيون عن (الليبراليين) المتسامحين ، وجردوه من حواشيه ، ثم إذا لم يكن للكون تصميم خلقى أسمى من المصالح البشرية فإنه ينتج عن ذلك أن الإنسان وحده وعن طريق ذاته فقط يعد طريق خلاصه ، وبذلك تسلم الثقافة الليبرالية نفسها لنوع من المذاهب العقلية معرض للشطط ، إنها لاتحسب حسابا للقوى التى تفوق العقل ، وتستطيع هى وحدها أن تسمو بالناس فوق ذواتهم ، وليس باستطاعتها أن تيسر للناس عونا مصدره قوى أكبر من قوتهم ، ولاتنبئهم كيف يمكن لما فوق التعقل أن ينسكب فى ذواتهم ، فيوحى إليهم ويشع النور فى حياتهم ، وعلى هذا النحو ترك الناس عاجزين عن مكافحة القوة غير المتعقلة فى نفوسهم ، ذلك بأن العقل البشرى ضعيف غير دافئ ، ودوما تتغلب عليه النوازع غير العاقلة ، ومالم يتح للناس نور ودفع أقوى من العقل يصارعون بهما قوة ماهو دون العقل فإن العقل نفسه مقضى عليه بالخذلان . وبامتصاص فإن الاعتماد التعقل البسيط على قوى العقل البشرى لتكييف المصير البشرى فيه شئ من الخذلان الذاتى ، والمذهب العقلى لايمكن حتى من إنقاذ حياة العقل .

وأخيرا فإن فلسفة التاريخ التى تتركز حول الإنسان قد جردت التاريخ البشرى بكامل أحداثه ومجالاته من كل معنى ، ذلك إن لم يكن ثمة وجهة نظر تقول بالأبدية خارج التاريخ نفسه تمكنا من الحكم ككل ، فإن أجزاء التاريخ كلها تصبح مجردة من الغاية والمعنى ، ولايبقى فى التاريخ كله أى معنى من المعانى .

. . . إن المنطق البسيط الناجم عن هذا الاعتقاد هو الذى دفع بالإنسان الحديث إلى مذهب العدمية القانطة الثائرة الهدامة ، وجعل من المتعذر عليه الارتباط اقتناعا بأى مشروع أو قضية اجتماعية ، إلا إذا اعتزم عامدا متشككا أن يجعلها جزءا من حركة دمه ، فالجماهير الضائعة التى لاجذور لها فى المجتمع الحديث والتمجيد القلق التعس للأشياء الدنيوية تمجيذا بلغ حد التأليه يقض مضاجع العالم الحديث ويذهله . والوطنيات المستيرية واتخاذ القادة أربابا ، والعقائديات الشديدة التعصب ، والحب التافه للمخترعات الآلية ، ومذاهب العنف — هذا كله هو صنع فلسفة للتاريخ ، لاتؤمن بوجود الحقائق الأزلية ، فالذى فعلته الليبرالية هو أنها قوضت أركان

السلطة الخلقية في العالم الحديث^(١) .

يقول الأسقف وليم لورانس : (ينتاب شعبنا نوع من الارتياب في أثر الثراء المادى في السلوك الأخلاقى . إننا نجعل من النذر التى قصمت الثراء الكبير ، ونسأله ما إذا كان الرخاء المادى ينجح ، فى المدى الطويل إلى تحلل الأخلاق .

ويؤكد لنا التاريخ هذا الارتياب . وتجيء هذه الرؤى من زوال عظمة سادوم وعموره ، وبابل ، وروما والبندقية ومن سقوط أمم عظيمة أيضا . ولنتساءل عما إذا كانت انجلترا وهى فى عز ثروتها وسلطانها ، قد بدأت الآن تزرع ماسوف تحصد الزواجر فى المستقبل

وإذا كان تحليلنا المستمد من التاريخ ، والتجربة والإنجيل صحيحا ، فنحن كشعب مسيحي نكون قد ألقينا الإنجيل واعتنقنا الطقوس الوثنية ، واتجهنا إلى انهيار يتضاءل أمامه سقوط روما^(٢) .

أما وإن المدنية الغربية قد استبعدت الدين عن تنظيم حياتها ، وعبدت المادة وأخلصت لها ، فإننا لانستطيع أن نصفها بغير وصف الوثنية .

والوثنية عبادة أسلوها مختلف ، ولكنها تتفق جميعا فى مضمونها وهو تقديس المادة واحترامها ، لافرق فى ذلك بين الإنسان الذى كان يعيش فى الغابات ، والإنسان الذى يعيش فى القرن العشرين ، كلاهما لا ترهبه إلا الطبيعة ، ولا يحركه سوى الدافع المادى ، وماعبد الفرس النار إلا لاعتقادهم أنها تهبهم الحياة ، وليس من الضرورى أن تتشابه شعائر هذه الوثنية ، فهى تختلف على مدى العصور فى مختلف البيئات .

هذا باختصار هو المناخ الثقافى الذى نمت بأرضه الرأسمالية كنظام اقتصادى . والاقتصادى (جورج سول) يتحدث عن الأساس العقدى للرأسمالية فيقول :

(أخذت الأفكار تزدهر بوفرة فى القرن الثامن عشر ، وتجمعت مؤثرات عدة

(١) أزمة الإنسان الحديث ص ٥٦ : ٦٢ نقلت من عرض مؤلف هذا الكتاب لآراء مارتان المخالفة له فى معرض المناقشة لكتابه : Scholasticism and Poitics , True Humanism تأليف تشارلز فرنكل ترجمة الدكتور نقولا زياده .

(٢) الاقتصاد الأمريكى مقدمة تاريخية لمشاكل السعيات . إعداد وتقديم آرثر جونسون . دار المعارف سنة ١٩٨١ ترجمة عابدة صليب ص ٤٧ ، ٤٨ .

على تشييطها ، ومن ذلك نحو المدن ، مما ساعد على تجمع الناس ، ويسر تبادل الآراء المتنوعة ، وازدياد الثروة وسهولة السفر في عالم أكبر نطاقا ، فالتسعت الآفاق ، وتقدمت العلوم ، وازداد البحث عن مذاهب فكرية جديدة تحل محل القديمة .

واعتمد الناس خلال القرون التي سحلت من قبل العهد الذى نحن بصددده . على القدامى من أمثال أرسطو وآباء الكنيسة ، يلتمسون عندهم المعرفة بشأن العالم الخارجى عن دائرة ما يعيشون فيه ، وكفاهم أن يعودوا إلى أولئك الأئمة ليستخلصوا من كتاباتهم تفسيراً لأية ظاهرة ، وحل المنطق الاستنباطى محل دقة الملاحظة وعمق النظرة والتجربة ، غير أن نفرا من ذوى العقول القوية ، أخذوا يكتسبون معرفة جديدة أكثر دقة وذلك عن طريق دراسة الطبيعة ذاتها ، فى تواضع وبالأسلوب الموضوعى — فالإدراك بأن الأرض ليست مركز العالم بل تدور حول الشمس ، والكشف الذى اهتدى إليه هارفى بشأن الدورة الدموية والنظريات التى طلع بها نيوتن عن الجاذبية والحركة — كل هذا أعقبه عشرات من الملاحظات لها مغزاها وأهميتها ، وإن كانت أقل شأنا ودرجة .

فإذا كانت المصادر القديمة قد أخطأت فى نظرتها إلى العالم الطبيعى ، كما كانت كذلك مخطئة فى نظراتها إلى الدين وقوانين السلوك البشرى ، فقد أصبح كل شئ موضع التساؤل والشك .

وأصبح البحث ينصب على تفسير النتائج والأسباب بالنسبة إلى السلوك البشرى ، سواء أكان مرغوب فيها ، أم غير مرغوب ، عن طريق قوانين الطبيعة بدلا من البحث عنها فى إرادة الله ، كما قالت الكتب المقدسة والمذاهب الكنسية ، ومعنى هذا بتعبير آخر أن علينا أن نسترشد فى أعمالنا وتصرفاتنا بالعقل ، ذون سلطة القدامى وآرائهم !

لقد سيطرت فكرة الآخرة على المذاهب السائدة خلال العصور الوسطى ، وإن لم تسيطر دائما على العادات والتقاليد ، فالجمال الدنيوى بما فيه الحياة الإنسانية نفسها ليس سوى مكان يستعد فيه الناس للحياة بعد الموت ، بما تشتمل عليه من عقاب وثواب ، فكان على المرء أن يتحمل الألم ، وهو عالم أنه ليس إلا مقدمة لما يتوقع فى حياة مستقبلية ، أما الدافع الفكرى على تقويم العادات الاجتماعية ، أو ازدياد

الرفاهية الدنيوية ، فكان ضئيلا ، اللهم إلا من حيث الفائدة الروحية ، التي يمكن أجتناؤها .

والآن تحول الاهتمام فأصبح محصورا في تحسين الحياة على الأرض ، وكشفت العلوم والتخترعات عن إمكانيات الأرض لذاتها .. لقد كانت المكاسب المادية ظاهرة في كل شيء وكان لاحد لها ، من حيث وجود أساليب أفضل وأيسر لإنتاج الأشياء وسرت روح المغامرة .

وصار لزاما على الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل لذلك ، ووجدوه في الطبيعة ، أما الذين ظلوا على استمسكهم بالدين ولو باللسان وإن لم يكن في الواقع كما فعل أغلبهم فقد اعتقدوا أن الله يعبر عن إرادته بالكشوف الجغرافية وقوانينها . وليس بوسيلة مباشرة (١) .

(١) المذاهب الاقتصادية الكبرى . جورج سول ت / د. راشد البراوي مكتبة النهضة ط ٤ ص ٤٩ ، ٥٢ .
سنة ١٩٦٥ م .

الفصل الثانى

أسس النظام الاقتصادى الرأسمالى

ازدهر المجتمع الغربى ماديا منذ القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص فى إنجلترا سواء عن طريق التقدم التكنولوجى أو استغلال الأسواق عن طريق الكشف الجغرافية والاستعمار ، وهذا مايسمى بعصر الثورة الصناعية .

(فمع وصول القوة البخارية أزيحت الموانع التى كانت تقف فى وجه التعقيد الآلى ، وانتشار الآلات وكبر حجم العمليات التى تستطيع الآلات إنجازها ، وتطلبت الثورة التقنية — إلى حد ما — تراكم قوة دافعة ذاتية ، طالما أن كل تقدم فى الآلة كانت له نتائجه التى تتمثل فى زيادة تخصيص الوحدات والفريق البشرى الذى يتولى إدارتها ، وكذلك تقسيم العمل عن طريق تبسيط حركات العمل الفردية ، مما ييسر سبل التوصل إلى المزيد من المخترعات التى جعلت الحركات المبسطة تؤدي بواسطة الآلة)^(١) .

وهنا ظهر ذلك الجهاز الإنتاجى الضخم ، وتطور من البخار إلى الكهرباء ، ومن الكهرباء إلى الذرة ، وتضاءل اعتماد الصناعة التحويلية على الجهد العضلى بتقديم الكفاءة الآلية وأساليبها ، سواء فى توفير العمل أو فى زيادة الإنتاج أو تنوعه وتحسينه ، وزادت معارف الإنسان ومهاراته وخبراته فى تسخير الموارد والانتفاع بخيراتها .

وظهرت الصناعة جنباً إلى جنب مع الزراعة ، وحلت النقود والمصارف محل المقايضة فى التعامل ، واختصرت المسافات عن طريق الطائرات ، والاتصالات عن طريق البرق والهاتف ، حتى أصبح العالم بلداً واحداً .

الفضل للمسلمين :

وإذا كان لنا أن نقر بإيجابيات التقدم المادى والرفاهية فيلزمنا إثبات فضل

(١) دراسات فى التطور الرأسمالية . موريس دوب ت : رءوف عباس حامد ص ٢٩٠ دار الكتاب الجامعى أكتوبر

سنة ١٩٧٨ م .

المسلمين في ذلك :

١ — فلم تبدأ النهضة في أوروبا إلا بعد أن انتقل التعليم من الأديرة إلى الجامعات ، وإلا بعد أن حطمت العلوم الإسلامية أوهام الكنيسة . ومن المعلوم أن رجال النهضة الذين قاموا بحركة الثورة الفكرية كانوا يدرسون الكتب العربية ، فروجر سيكون الذى سبق أهل زمانه في معارفه وطريقة بحثه أخذ ثقافته العلمية من الأندلس ودرس فلسفة ابن رشد .

(لقد كانت قرطبة أعظم منهل للعلوم والمعارف في أوروبا ، وضارعت في هذا المضمار كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة ، كان عدد سكانها نصف مليون نفس وبها ثلاثمائة حمام عام . وسيعون دارا للكتب . وفيها من الطرق المرسوفة المضاءة ليلا ماتبلغ جملة أميالا كثيرة يضيق عنها الحصر ، فكانت بكل هذه المظاهر عروس المدن ، سابقة بعدة قرون كلا من معاصرتيها (لندن وباريس) اللتين كانتا لا تزالان في حالة همجية ، فضلا عن أنها كانت كعبة للثقافة يحج إليها حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشحال أسبانيا) (١) .

٢ — وفي كتاب بناء الإنسانية Making of Humanity يقول مؤلفه Briffault (أن روجر سيكون درس اللغة العربية والعلم العربى في مدرسة أكسفورد على خلفاء معلمى العرب فى الأندلس ، وليس لروجر سيكون ولا لسميه الذى جاء بعده الحق فى أن ينسب إليهما الفضل فى ابتكار المنهج التجريبي ، فلم يكن روجر سيكون إلا رسولا من رسل العلم والمنهج الإسلامى التجريبي إلى أوروبا المسيحية) (٢) .

٣ — ولم تكن الكشوف الجغرافية التى عجلت بظهور الثورة الصناعية لزيادة اتساع السوق إلا من علوم المسلمين وتجارهم) .

يقول جيمس نير جريف : (وعلى أى الأحوال جمع العرب فى أيديهم تجارة العالم

(١) موجز تاريخ الشرق الأوسط (جورج كيرك) ترجمة : عمر الاسكندراني ص ٥٩ ، ٦٠ مركز الشرق الأوسط دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ سليمة حسن (سلسلة الألف كتاب) .

(٢) تجديد الفكر الدينى فى الإسلام . محمد إقبال ص ١٤٩ ، ١٥٠ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨ م طبعة ثانية (لنا تحفظات على التصورات العقيدية لمحمد إقبال ولكن مايعنينا هنا توثيق ما نقله) .

كيفما كانت ، ثم أخذت التجارة تنتشر باطراد ، وأخذ البشر يدركون فوائدها ، وقد وجدوا بالتدريج أنه من الخير أن يتبادلوا منتجات إقليم بمنتجات إقليم آخر ، وأن هناك وفراً في الطاقة لو بذلوا بعض الجهود في نقل الحاصلات من إقليم إلى آخر عما لو أنتجت جميع الحاصلات في الإقليم ذاته ، حتى لو كان ذلك ميسوراً ، وأخذت تطرق عقولهم فكرة وجود طريق مائي يمتد إلى الهند وجزرها^(١) .

فمادة العلوم والمنهج التجريبي والكشوف الجغرافية ارتشفها الغرب من المسلمين ، وبنوا على أرضها مدنياتهم المعاصرة .

إلا أنها كانت نهضة في المادة ، أتلقت النفس الإنسانية ، ولطختها بالأوحال ، حقا هناك وفرة مادية ونهضة تكنولوجية ، وزيادة في الرفاهية كما وكيفا ، استطاع الإنسان بالعلم والميكنة أن يسخر خيرات السماوات والأرض من أعماق المحيط إلى مسارات الفضاء ، إلا أنها كانت نهضة علمية مؤذية ورقيا ماديا خطيرا .

فبدلاً من أن يستخدم الإنسان العلم في إسعاد البشر استخدمه في الاستكبار والإفساد ، وبدا هذا الذكاء الإنساني سيفاً مسلطاً على الإنسانية جمعاء ، لأنه فقد المثل الأعلى والغرض النبيل ، وأخذ يتجه بالإنسانية إلى اليأس والانتحار ، ويتفنن في إرهاب البنيان المادى للإنسان والنسيج المكون للأسرة ، ويطفئ شعلة الروح بالتمرغ في الرذيلة ، ويتنافس في تطوير أدوات الهلاك التي يمكن أن تقضى البشرية في لحظات .

٤ — وهناك فضل آخر للمسلمين غير العلم ، وهو المنهج ونظام الحياة الذى عاشه المسلمون وقلده الغرب فقد كانت أوروبا تعيش عصر الإقطاع حيث لاحق للملكية إلا للإقطاعى والفلاحون رقيق فى الأرض .

انطلق الغرب من علم المسلمين ونظامهم الاقتصادى ومؤسساتهم المالية ليقوم اقتصاداً هائلاً ، نجح فيه بقدر ماأخذ عن المسلمين من نظم الحرية والملكية والميراث والربح ، وانتكس بقدر مابعد عن نظام الإسلام فى ممارسة الحرام من احتكار وربا وأكل مال بالباطل .

(١) الجغرافية والسيادة العالمية . (جيمس فير جريف) ترجمة على رفاعى الأنصارى ص ٢١٧ . سلسلة الألف كتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب .

فقد قام النظام الرأسمالى كما تحدثنا على مبدأ الحرية ، ثورة على الإقطاع والكنيسة ، وظهر هذا الهدف فى النظام الاقتصادى ، فبدأ بمدرسة الطبيعيين Phsiocrates التى دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقاداً بأن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعى تحكمه قوانين أبدية ثابتة ، تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها ، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت مصلحة المجموع فلا تعارض ، ورفعوا شعار (دعه يعمل يمر Laissez Faire Laissez Passez) ثم جاء آدم سميث Adam Smith فى بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين (١) ، وكان رفيقاً لجيمس وات الذى كان ينسب إليه اختراع الآلة البخارية ، وقد وضع سميث أصول المذهب الرأسمالى على قاعدتين :

١- الحرية الاقتصادية ومايتلوها من حق الملكية والميراث والريح .

٢- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة .

ونادى فى كتابه ثروة الأمم سنة ١٧٧٦ م بأن تقتصر مهام الدولة على الحراسة ، من دفاع وعدل ، ومساعدة الناس فيما لا يقدرّون عليه من أعمال عامة كالمرافق .

وظيفة الملكية :

إن قيام النظام الرأسمالى على احترام حق الملكية الخاص قد أفاد هذا النظام كثيراً وأدى إلى تقدمه المادى لما يلى :

١ - تنشيط الحافز على نمو وتراكم الثروة : فالإنسان يحب المال حباً جما ، ويهوى زيادته وجمعه ، لهذا يجد فى داخله حافزاً لا يهدأ لتنمية هذا المال وزيادته .

٢ - وهذا يؤدى به إلى الدخول فى كافة الطرق التى تزيد ، فيخاطر ويرتاد المجهول للحصول على مزيد من المال ، وهذا يفتح باب الكشف ، ويؤدى إلى مزيد من التسخير للموارد .

٣ - يدفع هذا الحافز الإنسانى إلى حفظ الثروة ، وعدم تبديدها أو الإسراف فيها ، فأرضه لا يغفل عن تخصيصها حتى لاتبور ، وآلته لا يكل عن صيانتها

(١) المذاهب الاقتصادية الكبرى ص ٦٢ ، ٦٣ .

حتى لا تتلف ، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تهدم ، وهذا ينمى الثروة العامة ، ويحافظ عليها ، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسبب والإهمال الذى يظهر فى الملكية العامة .

٤ — الاعتدال فى الاستهلاك ، وتوفير المدخرات التى تتحول إلى استثمارات ، تزيد من ثروته ، وبالتالي تفتح آفاق التقدم الاجتماعى وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج .

ولا يمكن أن تتحقق هذه الإيجابيات إلا بضمان حق الميراث وحق الربح .

الميراث :

وحق الملكية الخاصة لأمضى له إذا لم يكن لصاحبه حق التصرف ، ومن ضمن هذه الحقوق توريثها للأهل الذين هم امتداد له ، ولو ألغى حق الإرث فلامضى لحق الملكية والحفاظ عليها وتنميتها ، حيث سيزهد المالك فى ذلك وينعكس على المجتمع بالإسراف وقلة الإنتاج على كل فئات المجتمع ، وليس على الأغنياء فحسب ، حيث الجميع يشقون فى تنمية الثروة والحفاظ عليها لأسباب ، منها : ترك الأولاد على مستوى من الحياة ييسر عليهم ، وهذا يريح المالك ويشبع رغبة عميقة فى كيانه .

الربح :

المالك فى داخله حافز غريزى لا يهدأ لتنمية ماله ، والربح هو وقود هذه الحركة ، التى تدفع للتنمية والتقدم ، حيث المالك يكسب الفرق بين ما يتكلفه فى عملية الإنتاج وثمان السلعة فى السوق .

وارتفاع معدل الأرباح فى صناعة ما ، يشير إلى رغبة المستهلكين ، فيسرع دافع الربح لإشباعها .

وهنا تتحقق رغبات الناس بدافع الربح ، ولما كان المالك يسعى إلى أكبر ربح فإنه يحاول أن يقلل تكاليفه إلى أدنى حد ، وهذا يرشد استخدام الموارد .

ودافع الربح هو الذى يحرك المخاطرة ، التى بدونها لا تتحقق الطفرات الثورية فى الإنتاج .

المنافسة :

ينبع مبدأ المنافسة أيضا من قاعدة الحرية ، فالبائعون لهم حق الحرية في اختيار السلعة التي يبيعونها ، ولهم حق الدخول في السوق وعرض سلعهم ، والمشترون لهم حق اختيار شراء نوع وكمية السلع التي تشبع حاجاتهم ، وأصحاب عوامل الإنتاج من أرض ورأسمال وعمل يعرضون سلعهم دون قيود ، ويتنافس أصحاب الأعمال على الحصول عليها دون اتفاق .

هذه المنافسة الحرة القائمة على عرض عدد كبير من البائعين لسلعهم دون قيود أو اتفاق ، وطلب عدد كبير من المشترين للسلع دون قيود أو اتفاق ، هو الأساس الأول للسوق الحرة .

والحفاظة على المنافسة تنبع من المزايا التي تحققها وهي :

١ — استخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة . وبلوغ الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة في كافة الأنشطة الاقتصادية حدها الأقصى الذي تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن .

٢ — الحرية الواسعة للمستهلك في اختيار الأنواع والأصناف المختلفة من السلع والخدمات ، واتجاه المنتجين لتحقيق رغباته وتفضيلاته ، مما يحمي المستهلك من الاستغلال ، علاوة على حصول المستهلكين على السلع والخدمات بأسعار تتساوى مع متوسط تكاليف إنتاجها .

٣ — حرية المنتجين في الدخول إلى الصناعات وخطوط الإنتاج التي تعطيهم أكبر أرباح ممكنة .

٤ — حرية اختيار عوامل الإنتاج لأنسب الوظائف والمهن وجهات العمل ، مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية .

٥ — تتناسب المنافسة والنمو الاقتصادي حيث تقدم حافزا قويا لكفاءة الإنتاج ، واستخدام أحدث طرق الإنتاج ، وتطوير منتجات وخدمات جديدة ، وتهيئة فرص أكبر للاختراعات والتقدم الفني .

٦ — مساهمتها في الاستقرار الاقتصادي ، وذلك نظرا لمرونة الاقتصاد

التنافسى ، وقدرته على التكيف مع الظروف المختلفة ، مما يجعل عدم الاستقرار فيه أقل منه فى حالة الجمود التى تصاحب الاحتكار ، ويجعله يحقق التوازن تلقائيا ، كما أنه أقل عرضة للتضخم المزمن ، الذى يرجع بدرجة كبيرة لفعل المشروعات الضخمة ، والاتحادات العمالية الكبيرة .

٧ — حماية العامل من الاستغلال ، بتنافس المنتجين على عمله ودفع أحسن أجر له .

الفصل الثالث

سليبات الرأسمالية

الحرية المطلقة دون قيود فساد ، فعندما لا توجد شريعة تحرم أكل المال بالباطل فلا تعاقب الاحتكار والربا ، يصير المال دولة بين الأغنياء ، وحينما تنتزع الرحمة من الصدور ينسى الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل ، ويطحن المحتاجون ، ويترفه المستكبرون .

وهذا ما حدث فعلا في اقتصاديات الرأسمالية ، فبقدر ماتحقق لها من الوفرة والرفاهية بإقرارها الغرائز الفطرية التي يقرها الإسلام من حرية وملكية ومنافسة بقدر ما انتكست بممارستها للحرام ، دون رادع من ربا واحتكار ، وإهدار لحقوق الفقير والمسكين .

(إن هذه الحرية تشبه نظام المرور في مدينة ليس فيها قواعد مرورية ، وستكون نتيجة هذه الحالة أن سائقى سيارات النقل الضخمة يحصلون على أكبر قسط من الحرية ، وذلك على حساب سائقى السيارات الصغيرة ، وسائقو السيارات الصغيرة يهددون سائقى الدراجات البخارية ، وهؤلاء يهددون المشاة ، فالقوة هنا هى التى تحكم ، أما الضعيف فحقه مهدر ، وهنا لا تكون للحرية معنى ، إلا حرية الغنى في استغلال الفقير ، وتحكم القوى في مقدرات الضعيف)^(١) .

الاحتكار :

تتمثل مشكلة النظام الرأسمالى في غياب المنافسة الكاملة ، وتدهور معدلات الأجور الحقيقية ، وقصور الطاقة الشرائية .

فمن خلال العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك والقطاع المنتج لسلع الاستثمار نجد — في حالة ثبات التقدم الفنى وسيادة الاحتكار — أن النمو الاقتصادى يتم عن طريق تخفيض معدل الطلب الاستهلاكى ، الذى يؤثر

(١) التخطيط الاقتصادى د. على لطفى ص ١٣ المطبعة الكمالية القاهرة سنة ١٩٧١ م .

بدوره على عملية التراكم (إنتاج سلع الإنتاج) ، ومن هنا ينخفض معدل الربح ، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال ، وتظهر البطالة ، وتلك هي معضلة النظام الرأسمالى .

فالاحتكار هو العقبة الأساسية التى تعوق النمو فى النظام الرأسمالى ، وتشده لمصيدة الركود ، أما فى حالة المنافسة فإن الأمر يختلف لأنه فى حالة المنافسة يوجد توافق بين التكاليف والأسعار ، فالأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية ، وليس من المتصور فى حالة المنافسة أن تزيد الأجور بدون زيادة الإنتاجية ، كما أنه ليس من المتصور أيضا أن تزيد الإنتاجية دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة فى الأجور. وأن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال ، ولا بانعدام الحوافز للتراكم ، وتحقيق التقدم ، نظراً لأن النظام فى حالة توازن مصحوب باستقرار سعري ، غير أن آلية المنافسة تتلاشى مع الزمن ، إذا لم يوجد رادع يمنع ظهور الاحتكارات ، وما يترتب عليها من مظالم تقليل الإنتاج ورفع الأسعار وهذا ما حدث فى الغرب ، يقول موريس دوب :

(والحقائق الخاصة بالتركز الصناعى فى العالم الحديث ثابتة لاحتياج منا إلى تركيد ، ففى بريطانيا — كما هو معروف — كان هذا الاتجاه ملحوظا بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، وإن كانت ممارستها أقل قوة ..

وبين البحث المعروف الذى أعده السيد تشامان والأستاذ اشتون فى عام ١٩١٤ أنه فى صناعة المنسوجات القطنية تضاعف حجم شركة الغزل (النموذجية) فيما بين عامى ١٨٨٤ ، ١٩١١ . وفى عام ١٨٨٤ كان القليل من شركات الغزل يملك ما يزيد عن ٨٠ مغزل بينما كان أكثر من ثلث تلك الشركات فى عام ١٩١١ قد بلغ ذلك الحجم ، على حين هبط عدد شركات الغزل الصغيرة — التى كانت تملك ٣٠ ألف مغزل فأقل بين عامى ١٨٨٤ — ١٩١١ — من النصف إلى ما دون الثلث .

وفى صناعة الحديد كان متوسط الطاقة الإنتاجية فى المصنع — إذا أخذنا فى حسابنا حجم أفران الصهر والعدد الذى تملكه كل شركة — قد بلغ أكثر من الضعف فيما بين عامى ١٨٨٢ — ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٢٦ كانت هناك ١٢

مجموعة كبيرة من منتجي الحديد تقوم بإنتاج مايقرب من نصف الإنتاج الإجمالي للحديد الغفل ، ومايقرب من ثلثي إنتاج الصلب ، وفي عام ١٩٣٩ كانت ثلاث من الشركات الكبرى تنتج ٣٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد والصلب ، وإذا أخذنا الصناعة البريطانية ككل نجد أن نحو نصف الإنتاج ومايقرب من نصف العمالة كان يتركز عام ١٩٣٥ في الوحدات الإنتاجية الكبرى ، التي تستخدم كل منها أكثر من ألف عامل .

وفي ألمانيا هبطت نسبة شركات الفحم ، التي كانت تنتج أقل من ٥٠٠ ألف طن سنويا من ٧٢٫٧٪ عام ١٩٠٠ إلى ٢٣٫٧٪ عام ١٩٢٨ ، بينما زادت نسبة شركات الفحم التي تنتج مايتراوح بين النصف مليون طن سنويا من ٢٧٫٢٪ إلى ٦٠٫٢٪ ، وارتفع إنتاج أفران صهر الحديد في ألمانيا فيما بين عام ١٩١٣ — ١٩٢٧ بنسبة ٧٠٪ للفرن الواحد ، وكان مايقرب من ثلاثة أرباع إنتاج الحديد والصلب في عام ١٩٢٧ يتركز في أيدي خمسة من كبار المنتجين .

وفي فروع معينة من الصناعات الكيماوية ، كانت هناك نسبة كبيرة من التركيز بصورة غير عادية — تصل إلى درجة الاحتكار الكامل في بعض البلاد . ووفقا لما جاء في تقرير بنك درسندر ، كانت شركة فارين تنتج نحو ١٠٠٪ من الإنتاج القومي لصباغة الخيوط الصناعية في ألمانيا عام ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ، وكانت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية المحدودة تتحكم في ٤٠٪ من الإنتاج البريطاني ، كذلك مؤسسة كوهلمان تنتج حوالي ٨٠٪ من الإنتاج القومي في فرنسا ، وكان الترس الألماني مسئولا عن ٨٥٪ من الإنتاج القومي للخيوط الأوتية بينما كانت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية مسئولة عن حوالي ١٠٠٪ من الإنتاج البريطاني ، ومؤسسة كوهلمان عن حوالي ٣٠٪ من الإنتاج الفرنسي وشركة مونتكاتيني عن ٦٠٪ من الإنتاج الإيطالي وكانت شركة ديبون دي نيمور في الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في نسبة هائلة من الإنتاج القومي ما في ذلك شك (١) .

(وقد سجلت أحداث عامي ١٩٦٧ — ١٩٦٨ الذروة لما يقرب من عشر سنوات من تركيز صناعي حول وجهة الصناعة البريطانية : عندما تكونت مجموعة

(١) دراسات في تطور الرأسمالية . مويريس دوب . ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ رءوف عباس حامد . دار الكتاب الجامعي سنة ١٩٧١ م .

البريتش ليلاند موتور كوربوريش فى عام ١٩٦٨ باندماج البريتش موتور هولدينج و ليلاند موتور جمعت عشر شركات كانت مستقلة فى عام ١٩٦٠ . كذلك كان إنشاء الإنترناشيونال كومبيوترز ليمتد ، أكبر شركات حاسبات ألكترونية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة تتابع اندماجات موزعة على عشر سنوات وتتعلق بالمحمل بتسيع منشآت أو أقسام منشآت ... وعرف الهيكل الاقتصادى لفرنسا بكامله تحولا مسرحيا خلال العشر سنوات . إذ تجمع شركتا أوزيتورويندل — ميدلور فى يديهما منذ ذلك الحين ثلثى إنتاج الفولاذ الخام ، وامتصت الشركة العامة للكهرباء وشركة تومسون هيرستون — هوتشكيس براندت منشآت تمثل ٤٥ ٪ من رقم أعمال القطاع ...)^(١) .

(كان الشكل الأكثر دلالة على المنشأة الصناعية الدولية فى فترة ما بين الحربين هو الكارتل . كان هذا النموذج يشمل كل أشكال الحالات من التبادل البسيط للمعلومات عن الأسعار والمعلومات إلى تقسيم الأسواق ، وكانت الأهداف النوعية لكل كارتل مختلفة ولكن الهدف الرئيسى كان دائما ذاته ، المحافظة على الأسعار والأرباح ، وإقامة آليات تسمح للمنشآت أن توفق بين مصالحها المتناقضة دون أن تتخلى عن الجوهرى فيها

وكانت قد ظهرت على المسرح فى العقود السابقة شركات وحدة عملاقة ، امتصت عددا كبيرا من المنشآت الأصغر منها . من البدنيثى أنه كان أسهل على شركات مثل الصناعة الامبريالية الكيماوية (اى . س . اى) البريطانية ، و (اى . جى . فارين) الألمانية ، و (الدوبون) و (الكيماوية المتحدة) الأمريكيتين التفاهم فيما بينهما أكثر مما لو كان الأمر بين العديد من المنشآت الصغيرة الإنجليزية والألمانية والأمريكية للمنتجات الكيماوية التى ابتلعها هؤلاء العملاقة ...

فى الكارتل الأول للفولاذ الذى تكون فى عام ١٩٢٦ شرعت الشركات الرئيسية المنتجة للفولاذ فى ألمانيا ، اللوكسمبورج ، وبلجيكا والساو وفرنسا فى وضع مصالحها المشتركة فيما بينها . وتقرر أن يخصص لكل بلد حصة إنتاج وتصدير وأن يكون الأعضاء الذين يتجاوزون حصتهم عرضة للغرامة . ظهر تشكيل هذا الكارتل

(١) هذه الشركات متعددة الجنسيات التى تحكمناص ٩٨ — ١٠٤ . ستوفرتوغندهات . ترجمة شهاب الشريف منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى دمشق ١٩٨١ م

في أعين المعاصرين له كحادثة ذات مدى تاريخي كبير ...

تكون كارتل النفط رسميا في عام ١٩٢٨ عندما اتفقت شل والأنجلو بربسان — أصبحت الآن بريتش بتروليوم — وستاندرد أويل (نيوجرسى) ، الشركات النفطية الثلاثة الأكثر ضخامة في العالم على توحيد مصالحها ، خارج الولايات المتحدة الأمريكية وعلى تقاسم منشآتها وعم الاتفاق بعد ذلك على شركات أخرى عاملة في أسواق مختلفة . وقبل بصورة عامة ، حتى من قبل وكالات التصدير السوفيتية ، اتفق أعضاء الكارتل على تحديد أسعار متائلة وعلى عدم اختلاس زبائن بعضهم البعض ...^(١) .

أساليب الاحتكار :

(ونحن نعلم الآن عن الفظائع التي ارتكبتها شرطة الصناعة ضد العمال ، ودفع الأجور عينا ، وطرد الذين يغضبون سادتهم من البيوت التي كان يملكها أصحاب الأعمال ، وسلطة صاحب العمل التي كانت تمتد إلى القضاء على العامل ، بسبب أفكاره أو نشاطه عن طريق حرمانه من العمل ، وإدراج اسمه على القائمة السوداء عند أصحاب الأعمال ، ومحاربة القضاة المحليين لأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون أو تفسيره الذي حرم الطبقة العاملة — لوقت طويل — من حق الاتحاد ، وحق تكوين الجمعيات السياسية المستقلة .

وفضلا عن البلاد التي سادتها الفاشية ، تقدم لنا أمريكا الدليل الكامل على السلطات التي مارستها المؤسسات الكبرى لحرمان العمال من حقوقهم في الاتحاد والتعبير عن آرائهم ، فقد خابت آمال المشرعين الاتحاديين بعد صدور القانون القومي لعلاقات العمل عام ١٩٣٥ ، ووردت تفاصيل تلك القضية في السجلات الضخمة الخاصة بلجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الشيوخ والتي عرفت باسم (لجنة لافوليت) ، وتفوح من بعض أطراف تلك القصة رائحة العصور الوسطى ، حيث كانت المؤسسات الصناعية الكبرى تستخدم العصابات ضد عمالها ، وتدخلت دوائر الأعمال والإدارة المحلية بأساليب شنيهة بتلك التي تتبعها ألمانيا فلجأت إلى استخدام الجواسيس الخصوصيين ،

(١) هذه الشركات المتعددة الجنسيات التي نحاكمنا . ص ٣٢ — ٣٧ .

والرشوة والاعتقال على نطاق واسع (١).

(أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول القمح الشتوى لعام ١٩٧٨ سيقبل بنسبة ١٣٪ عن العام الماضى ، وقالت مجلة « نيويورك تايمز » أن وزارة الزراعة تعزى هذا الهبوط فى الإنتاج إلى تخفيض المزارعين الأمريكيين المساحة المزروعة ، كرد فعل لهبوط الأسعار ، ويأتى هذا الإعلان الواضح عن انخفاض الإنتاج فى وقت أعلن فيه عن التهام النيران لأكبر عدد من مخازن الحبوب الأمريكية .

ففى كانون الأول عام ١٩٧٧ أعلن عن نشوب ثلاث حرائق خلال أسبوع واحد فى مخازن الحبوب الأمريكية .

إن تفسير هذه الظاهرة يضيف نقطة سوداء أخرى إلى تاريخ الاحتكارات الإمبريالية الأسود ، وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء فسنجد أن هذه الاحتكارات خلال أزمة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ قد أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والبن والمواد الغذائية الأخرى فى البحار ، فى الوقت الذى كانت فيه شعوب برمتها تتضور جوعا وماتت ملايين من البشر جوعا .

كما أنفقت دول السوق الأوربية المشتركة ١٢٧ مليون مارك ألماني لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر ، وإبادة قطعان الماشية خلال عام ١٩٧٤ ، وأنفقت بريطانيا أكثر من ١٢ مليون باون استرليني لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان بنفس العام أيضا (٢).

وهناك من الاقتصاديين من يردون الأزمات إلى اتحادات المنتجين ، باتفاقهم أو مجرد تفاهمهم على عدم خفض الأسعار ، فى حين لا ترتفع الأجور إلا بنسبة بسيطة . من هؤلاء الاقتصاديين ليدرز فى ألمانيا وب . ه دوجلاس P. H. Douglas فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد بين دوجلاس فى كتابه Controlling Depression نيويورك سنة ١٩٣٥ أنه فى حين زادت إنتاجية

(١) دراسات فى تطور الرأسمالية موريس دوب ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على ص ٩٥ ، ٩٦ .

دار الرشيد للنشر بالعراق سنة ١٩٧٩ م .

العمال بحوالي ٢٥٪ في هذه الفترة فإن الأجور زادت بمقدار ٨٪ فقط ، في حين هبطت الأسعار بمقدار ٢٪ ، وفي حين أن الإنتاج الكلي قد زاد بمقدار ٣٧٪ ، فإن القوة الشرائية (الدخل الحقيقي) لم تزد إلا بمقدار ١٨٪ في طبقة الأجراء ، وأقل من هذه النسبة في طبقة أرباب العمل^(١) .

والمنتج الذي يسعى إلى الربح لن يتطوع بإنتاج سلعة رخيصة ، يطلبها المحتاجون من قاعدة الجماهير العريضة ، ولكن الربح ستختل وظيفته لسوء الدخل ، واستثمار الاحتكاريين والربويين سيتجه إلى إنتاج السلع الكمالية التي يطلبها القادرون على الدفع ، ويقل إنتاج السلع الضرورية ، فالإنتاج يتجه للأغنياء ، ضاربا عرض الحائط باحتياجات الفقراء .

الاحتكارات والمصارف الربوية :

وقد ارتبطت المصرفية الربوية ارتباطا وثيقا بالاحتكارات ، فنشطت في خدمة الاحتكارات ، حيث قل الطلب على السلع لإفقار الناس ، وقلة دخولهم بامتصاص القوى الاحتكارية لدخولهم برفع الأسعار ، فهدد ذلك الرأسمالية بالأزمات ، وهنا تدخلت المصرفية الربوية عن طريق الإقراض ، والبيع بالتقسيط الذي دخل كل بيت في العالم الرأسمالي ، وطحن الجمهور بطاحونتين : الاحتكار الذي يغلى الأسعار ، والربا الذي يمتص بقية الدخل ، ويهدد حياتهم بالإفلاس ومصادرة الممتلكات .

وتتضح بذلك العلاقة بين المؤسسات الاحتكارية والمصرفية الربوية .

(إن مصرف تشيز مانهاتن تملكه عائلة روكفلر التي تمتلك شركة استاندرد « أويل أوف نيو جيرسي آكسون » النفطية التي تعتبر إحدى الشركات النفطية العالمية .. وكذلك مصرف فرست سيتي ناشيونال تملكه شركة جيتي النفطية الأمريكية ، التي لها مصالح عديدة في الوطن العربي)^(٢) .

(١) الأزمات والسياسات النقدية عبد المنعم البنا ص ٨١ ، ٨٢ مكتبة النهضة المصرية ط ٣ سنة ١٩٥٥ .
(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على ص ٩٥ ، ٩٦ دار الرشيد للنشر العراق ١٩٧٩ م .

ونظرا لأن الاحتكار أضعف القوة الشرائية للناس ، استخدم الاحتكار البنوك لتثبيط الشراء بالدين . والتعامل ببطاقات الائتمان تحول إلى هوس لدى البريطانيين الذى بلغت ديونه لشركات الائتمان ١٣٧ ألف مليون جنيه استرلينى ، أى ضعف ما كان عليه قبل أربعة أعوام .

والخبراء يحذرون من الظاهرة الجديدة بقولهم أن المستوى البريطانى بات الآن يطفو على بحر من الائتمان ، الذى كان سببا فى انتعاش نشاط الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الأخرى ، على نحو لم يعرف من قبل ، لكن ذلك كان أيضا سببا فى جلب البؤس والشقاء لعدد متزايد من الأسر ، التى أصيبت بهوس الائتمان فى الثمانينات ووقعت فريسة له ، فأصبحت تعيش بالاقتراض ، لأن بطاقات الائتمان تغرى على الشراء .

وإيان ميلر رئيس مجلس رابطة ييوت التمويل التى تتعامل فقط فى الشراء التأجيرى (أو مايعرف بالشراء بالتقسيط) يقول : (إن كل مستهلك كان مدينا لرابطته بمبلغ ٧٥٠ جنيها عام ١٩٨٠ لكن هذا الرقم تصاعد بحلول شهر ديسمبر كانون الأول ١٩٨٤ ، إلى ١٢٠٠ جنيه أى زيادة قدرها ٦٠ ٪ (ستون بالمئة) .

لكن الرقم الذى يعطيه ميلر هو فقط جزء من كل ، لأن الذى يتحدث عنه هو ظاهرة الشراء بالتقسيط ، ولاتدخل فى ذلك بطاقات الائتمان البلاستيكية المعروفة مثل (فيزا) و (أمريكا اكسبريس) و (وباتر كليكار) ... إلخ . ذلك لأن جملة المديونية لها جميعا بلغت ١٧٣ ألف مليون جنيه استرلينى خلال العام الماضى (١) .

هذه النهاية السيئة التى انتهت إليها الرأسمالية ، من ربا واحتكار واستعمار ، استغلها الاشتراكيون وحللوها واستخدموها يريدون بها الباطل ، فلقد بين لينين المعالم الخمسة الأساسية للرأسمالية فيما يلى :

١ — تركيز الإنتاج ورأس المال إلى الحد الذى يولد الاحتكارات التى تلعب دورا حاسما فى الحياة الاقتصادية .

(١) جريدة الشرق الأوسط . ٦ / ٤ / ١٩٨٦ — ١٦ / ١ / ١٩٨٦ م .

٢ — امتزاج رأس مال الصناعة وظهور أقلية مهيمنة من رجال المال ، نتيجة (للرأسمالية الحالية) .

٣ — تصدير رأس المال الذى أصبح بالغ الأهمية بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — فتكوين احتكارات رأسمالية دولية تقتسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام التقسيم الإقليمى للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية .

فتكوين الإمبراطوريات مرحلة فى التطور الرأسمالى متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الحالية وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية وإتمام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى^(١) .

الاحتكار الدولى والاستعمار الاقتصادى :

بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل الاقتصاد الرأسمالى الدولى بالحرب العالمية الثانية ، واستمرت حتى بداية السبعينات .

وانتهت الحرب بتحطيم الكثير من رأس المال فى دول المحور (ألمانيا إيطاليا واليابان) ، ودول الحلفاء فى أوروبا ، وخرج رأس المال الأمريكى من الحرب ليتصدر الموقف فى العالم الرأسمالى ، وإنتاجية العمل فى أمريكا أعلى ماتكون ، وقدرتها على المنافسة فى سوق الصادرات العالمية لاتقاوم ، وعملتها تقف بالتالى إلى جانب الذهب كعملة العملات ، ويدور النظام النقدى الدولى الرأسمالى حول الدولار سيد العملات ، وتؤكد لرأس المال الأمريكى الهيمنة على السوق الدولية .

إن اقتصاد السوق الدولى الدولية التضخم فى ثنايا الركود أزمة هيكلية ، وليست دورية ، بدأت من نهاية القرن التاسع عشر ، منذ بدء سيطرة الاتجاه الاحتكارى ، وإفقار البلاد المتخلفة عن طريق الاحتكارات ، وسلبها بالتجارة

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية . لينين . ترجمة راشد البراوى ص ١٠١ ، ١٠٢ الطبعة الثالثة ١٩٥٤ مكتبة النهضة المصرية .

الخارجية . ثم لف حبل الديون حول عنقها بالمصرفية الدولية .

ومنذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن الميلادي نمت الشركات متعددة الجنسيات وتوسعت بمعدلات كبيرة ، حتى سيطرت على الجزء الأعظم من التجارة والإنتاج في العالم الرأسمالي ، وهي منتشرة في أقطار العالم .

والشركة متعددة الجنسيات هي كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل^(١) . وحيث تحقق أكثر من جزء هام من مبيعاتها ، وتديرها في إطار استراتيجية موحدة لصالح البلد الأم .

وكل وحدة من هذه الوحدات لا تؤدي إلا وظيفة إنتاجية جزئية ومتخصصة داخل المشروع المتعدد الجنسيات ، ومن ثم فليس لها أى سيطرة على العملية الإنتاجية الكلية^(٢) .

ويختلف هذا النوع من الشركات عن الشركات الاحتكارية الأولى — ترست وكارتل — في أن الأولى كانت محلية في عملياتها . ونشاطها الدولي كان يدار بواسطة تحالف بين رؤساء المشروعات وليس عن طريق التحكم المباشر من المركز الرئيسى للشركة^(٣) .

ويوضح الجدول التالى توزيع الشركات المتعددة الجنسيات على أساس الملكية القومية حيث يسجل أكثر من ٢٠ منشأة متعددة القوميات من ناحية الإيراد الأجنبى لعام ١٩٧٧ مع الدولة المالكة ، ويتبين منه أن عدد المنشآت المتعددة القوميات الأمريكية المنشأ (وعددها ٩) أكبر من أية دولة مستثمرة أخرى ، فألمانيا الغربية وبريطانيا يعتبران في المرتبة التالية حيث تملك كل منها أربع شركات .

(١) الشركات المتعددة الجنسية . ميشال حيرقان . ترجمة شركة اقتصيس للنشر ص ٧ ، ٨ .

(٢) الشركات المتعددة القومية . د . حسام عيسى ص ١٩ ، ٣٦ المؤسسة العربية للدراسة والنشر .

(٣) الشركات الدولية . د . محمد الفيومي محمد ص ١٣ : دار المطبوعات الجامعية سنة ١٩٨٢ .

الشركات العشرة الكبرى المتعددة القوميات في العالم على أساس الإيرادات الأجنبية في عام ١٩٧٧ (١)

الشركة / البلد	الإيرادات الأجنبية (بالملايين)	الشركات الأجنبية % من الإجمالي
إيكسون — الولايات المتحدة (Exxon)	٤٤٣٣٣	٧٣.٥
رويال دوتسن — مجموعة شل — بريطانيا وهولندا	—	—
بريتش بتروليم — بريطانيا	٢٣٢٠٠	٨١.٠
موبيل — الولايات المتحدة	٢٠٤٨١	٥٩.٠
تكساكو — الولايات المتحدة	١٨٩٢٧	٦٦.٢
فورد — الولايات المتحدة	١٤٩٨٥	٣٥.٠
جنرال موتورز — الولايات المتحدة	١٤٧٢	٢٢.٤
استاندارد أويل أوف جلوف — الولايات المتحدة	١٤١٥٠	٦٠.٩
فيلبس — هولندا	١٣٥٩٢	٩.٠
انترناشيونال بيزنس ماشين — الولايات المتحدة	١١٠٤٠	٥٢.٤
انترناشيونال تليفون أند تليفون — الولايات المتحدة	١٠٠٢٣	٥١.٧
جلوف أويل — الولايات المتحدة	٩٢٢٩	٥١.١
يونيلفر — بريطانيا — هولندا	—	—
نستله — سويسرا	—	—
باير — ألمانيا	٨٠٣٠	٧٠.٣
فولكس فاجن — ألمانيا	٧٧١٧	٥٨.٠
سايمز — ألمانيا	٧٢٩٤	٥٠.٥
كومباين فرانسيز دي بترو — فرنسا	—	—
ب . أ . ب . الدستري — بريطانيا	٦٤٦٩	٨٣.٥
دايمر — بنز — ألمانيا	٦٣٢٠	٥٢.٤

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية . جون هيدسون ومارك هازندر . ترجمة د . طه عبد الله منصور د . محمد عبد الصبور على . ص ٧١٠ — ٧١٢ . دار المريح الرياض سنة ١٤٠٧ هـ .

و (يرى البعض أن عدم مرونة السوق الأمريكي بسبب سيادة نظام احتكار القلة Oligopoly يجعل من الصعب جدا على الشركات الاحتكارية الكبرى أن توسع نطاق سيطرتها على السوق الداخلى .

وترى نظرية الرأسمالية الاحتكارية للاقتصاديين الأمريكيين (سوزى وباران) أن الظاهرة الأساسية التى تميز الاقتصاد الأمريكى فى مرحلته الاحتكارية هى الزيادة المستمرة والمضطردة الفائض الاقتصادى وهو فائض يصعب استيعابه داخليا . ذلك أنه ليس من صالح الشركات الاحتكارية الكبرى — فى بحثها الدائب على أعلى معدلات الأرباح الممكنة — زيادة قدراتها الإنتاجية زيادة كبيرة حتى تبقى الأسعار مرتفعة فى السوق ، كما أن هذه الشركات ولنفس السبب تتحاشى منافسة بعضها البعض فى ميدان التجديد الفنى والتكنولوجى ، ومن ثم فلا يبقى لديها وسيلة لاستغلال الفائض الاقتصادى المتراكم لديها إلا الاستثمارات الخارجية المباشرة (١) .

و (لقد بدأ هذا الاتجاه نحو العالمية على يد الشركات الأمريكية الكبرى ، التى دأبت منذ نهاية الحرب العالمية ، وبشكل خاص منذ الخمسينات ، على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة ، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية فى كندا ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية فى إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة .

وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذو الشركات الأمريكية ، بعد أن استردت أوروبا أنفاسها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأعادت بناء قوتها الاقتصادية ... ولقد جاءت معاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، التى أنشأت السوق الأوروبية المشتركة دفعة جديدة للشركات الأوروبية فى هذا الاتجاه ... وأخيرا جاء دور الشركات اليابانية لتدخل هى الأخرى معترك الدولية ، رغم أن هذا الدخول جاء متأخرا بعض الشيء بالمقارنة بالشركات الأمريكية والأوروبية ، إلا أن معدل نمو الاستثمارات الدولية للشركات اليابانية فى السنين الأخيرة ، ينبىء بأن هذه الشركات سوف تلعب دورا

(1) R . Rowthorn S . Hymer Entertnionol Big Business , Combridge University Press 1971 .

P . 69 .

Poul A . Poraun and Poul M . Swegy . Monopoly Capital -

Monthly Review Press . New York PP 14 , 52 , 1780

عن الشركات المتعددة القوميات . د حسام عيسى ص ٣١ . ٣٢ .

متعاضما في المجال العالمى) (١) .

(هذه المشروعات تنتج اليوم سدس الحجم الكلى للإنتاج العالمى خارج المعسكر الاشتراكى ، وأن الأصول السائلة للمائة شركة الأولى منها كانت تبلغ في عام ١٩٧٢ حوالى ٢٧ بليون دولار ، بل إن رقم مبيعات بعض هذه الشركات يتعدى حجم الناتج القومى لكثير من الدول الرأسمالية المتطورة ...) (٢) .

(وحقيقة الأمر أن هناك تشابها ظاهريا بين الشركات التجارية الكبرى التى عرفت الرأسمالية فى مطلع القرن السابع عشر وبين الشركات المتعددة القوميات الحديثة . فمن ناحية الشكل القانونى نجد أننا فى كلتا الحالتين إزاء شركات مساهمة ، فمن المعروف أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية التى أنشئت فى عام ١٦٠٠ ، وشركة الهند الشرقية الفرنسية التى أنشأت فى عام ١٩٦٤ قد اتخذتا شكل الشركة المساهمة . ونفس الشيء بالنسبة للشركات المتعددة القوميات التى تعرفها اليوم .

وكذلك فكما أن شركات القرن السابع عشر التجارية كانت أداة الرأسمالية الناشئة ، فى تحقيق التراكم الأولى لرأس المال ، على المستوى الدولى قبل الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية ، فإن الشركات المتعددة القوميات ، هى اليوم أداة الرأسمالية الاحتكارية فى تحقيق تراكم رأس المال على المستوى الدولى ... وأخيرا فإن ثمة تشابها فى القوة الاقتصادية ومدى السيطرة على التجارة الدولية بين هذين النوعين) (٣) .

إلا أن شركات القرن السابع عشر التجارية كانت تستمد قوتها وسيطرتها الاقتصادية من القوة والسيطرة السياسية للدول النامية لها ... فى إطار النظام الاستعماري التقليدى لتقوم باستغلال ثروات المستعمرات والاتجار فيها .. بينما الشركات متعددة القوميات تستمد قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمى من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن تفوقها الفنى

ورغم أن استثمارات الشركات المتعددة القوميات ، والذى بلغ حوالى ١٣٠

(١) الشركات المتعددة القوميات . ص ٥ - ٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٧ .

(٣) الشركات متعددة القوميات د . حسام عيسى ص ٩ - ١٠ .

هليون دولار سنة ١٩٧١ يتركز في البلاد الرأسمالية المتطورة تعدده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أن حجم هذه الاستثمارات بالقياس إلى الحجم الكلي للاستثمارات يتجه إلى البلاد النامية . ذلك لأن الاتجاه العام للاستغلال يصر على إبقاء الدول النامية في مرحلة متخلفة دائما وفق قيود حديدية لتقسيم العمل الدولي يبقى الدول المتقدمة دائما في قمة التخصص والمعرفة الفنية والرفاهية المادية^(١) .

(فوفقا للتقديرات المتاحة عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة وهي عن عام ١٩٧٧ سيطرت الشركات عابرة القوميات على ٩٢ ٪ من هذه التجارة ، ونحو ثلاثة أرباع هذه التجارة قامت بها شركات أمريكية الأصل وشركاتها التابعة في الخارج ...

وكان نحو ٩٥ ٪ من هذه التجارة يتم بين الشركات عابرة القومية وطُرف مستقل ، على حين أن ٤١ ٪ منها تمت بين هذه الشركات ومشروعاتها التابعة والمنتسبة في الخارج : أى تجارة داخل شبكة هذه الشركات . وقد تزايد هذا الدور بصفة مستمرة . فإذا اعتمدنا على أرقام الفترة (١٩٦٦ — ١٩٧٧) نجد أن الصادرات الأمريكية قد تزايدت إجمالا بنسبة ٣٠٠ ٪ على حين زادت صادرات الشركات الأمريكية عابرة القومية بنسبة ٤٣٠ ٪ .

أما بالنسبة للمملكة المتحدة فقد سيطرت الشركات عابرة القومية على نحو ٨٢ ٪ من إجمالي الصادرات في سنة ١٩٨١ . وسيطرت الشركات ذات الأصل البريطاني على ٥١ ٪ من الصادرات البريطانية ، ومثلت التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية نحو ٣٠ ٪ من الصادرات فيما بين أوائل السبعينات وأوائل الثمانيات . أما بالنسبة لبقية البلدان المتقدمة فقد وجدت دراسة لصادرات ٣٢٩ شركة أم ، أن التجارة داخل شبكة الشركات تصل إلى نحو الثلث عام ١٩٧٧ . ووصل نصيب التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية نحو ٣٠ — ٣٥ ٪ من إجمالي صادرات الشركات الأوروبية . على حين كانت هذه النسبة ٤٥ ٪ للشركات ذات الأصل الأمريكي ، و ٢٠ ٪ للشركات ذات الأصل الياباني .

وتمثل التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية أحد مظاهر الجنوح

(١) نفس المصدر ص ١٠ — ١٥ .

الاحتكاري ، أو الممارسات التقييدية داخل السوق الدولية . بل إن هذا المظهر ينفي من الأساس فكرة السوق ، كما تبلورت في أعمال الاقتصاديين التقليديين (١) .

(وتسجل سكارتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأشكال الآتية كمنهج شائعة للممارسات التقييدية للشركات عابرة القومية ، وخصوصا في البلاد المضيفة النامية :

أ — فرض القيود على الواردات نتيجة لاتفاقات توزيع الأسواق والمنتجات التي تعقدها الشركات غير الوطنية .

ب — تحديد الأسعار .

ج — اتفاق الشركات غير الوطنية ، أو تواطؤها على اتخاذ تدابير تتعلق بإمداد البلدان النامية بالواردات وتحديد أسعارها . وتشبع تلك الممارسات الميزة للكراتلات في الفروع الصناعية التي تمثل المجالات الرئيسية لواردات البلدان النامية (٢) .

دور المصرفية الدولية :

ولقد ظهرت الاتحادات البنكية على الصعيد العالمي وهي بطبيعتها متعددة الجنسيات وهي تعمل على الدمج المتزايد (وربما كانت اتحادات البنوك العملاقة أعلى صور التحالف بين الاحتكارات البنكية أو النموذج الذي شاع كثيرا لهذه التحالفات هو بنوك الكونسورتيومات الدولية ، وهذه الكونسورتيومات هي الأقرب إلى الاتفاقات الكارتلية لتوزيع الأسواق أكثر منها اندماجات قانونية ، وقد اتسع نطاق هذه التحالفات مع التوسع الهائل في مجال الأعمال الائتمانية الدولية ومع تراكم الفوائض البترولية العربية بعد عام ١٩٥٤ ، وإغراق كثير من الدول النامية في الاقتراض الخاص (٣) .

(وتستطيع البنوك بل والشركات عابرة القومية في المجالات الأخرى أيضا أن

(١) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية . د . محمد السيد سعيد . عالم المعرفة سنة ١٤٠٧ هـ عن United Nations Centre on Transnational Corporations , Selected issues . New York 1985 . P . 364 .

(٢) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ص ٤١ ، ٤٢ . (٣) نفس المصدر ص ٤٩ .

تتلاعب بالمضاربة في أسواق النقد عن طريق تحريك هذه الأموال عبر الحدود ، أو تحويلها من عملة لأخرى . بل إن تحرك جزء صغير من الاحتياطات النقدية الهائلة لدى سوق العملة الأوروبية كفيل بإحداث أزمة طاحنة (١) .

(وقد هبط الاستثمار المباشر في الدول النامية من ١٨٦٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٧٨٪ سنة ١٩٨٣ بينما زاد الإقراض المصرفي من ١٥١٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٣٦٨٪ سنة ١٩٨٣ ووصل حجم المديونية الإجمالية للدول النامية إلى ٥٩٣ بليون دولار سنة ١٩٨٥ وبلغت الفائدة ١٧٪ في المتوسط) (٢) .

(ويقدر أنه بالنسبة لأكبر ثلاثة عشر بنكاً أمريكياً وصلت الأصول الأجنبية إلى نسبة ٢١٪ من إجمالي الأصول في نهاية سنة ١٩٧٥ مقارنة بـ ٨٥٪ عام ١٩٥٠ كما ارتفعت العوائد المحمولة إلى البنوك الأم من البنوك التابعة لها ومن فروعها من الخارج بمعدل ٣٧٪ في نفس الفترة) (٣) .

التأثير السياسي :

والشركات المتعددة الجنسيات لا تعمل في البلاد المسلمة إلا في قطاعات المصارف والاستيراد والصناعات والاستخراجية . وهي لا تؤدي إلا النمو المتوازن بحال أدت أحياناً إلى ثروة كما في حالة البترول . ولا تقوم هذه الشركات كما تفعل في جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالاستثمار الصناعي .

وأول ما تفكر فيه هذه الشركات عندما تقرر العمل في أي بلد . هو قتل المنافسة المحلية فتشتري الشركات المحلية القائمة . وهذا يؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي ويزيد من تبعية الدولة الاقتصادية للرأسمالية الدولية .

وتوظف الشركات المتعددة الجنسيات شخصيات قيادية بها . وتستخدم قدراتها المالية في تجنيد هذه العناصر في داخل الأجهزة التنفيذية .

(ففي دراسة قديمة لريتشارد بارنيت وجد أن ٦٠٪ من الوظائف العليا في وزارات الخارجية ، والدفاع ، والخزانة ، والتجارة ، والبيت الأبيض في الولايات المتحدة

(٢) نفس المصدر ص ٥٢ .

(١) نفس المصدر ص ٥٠ .

(٣) نفس المصدر ص ٤٧ .

قد شغلت بشخصيات لها خلفية قوية في مجتمع الأعمال وخاصة شركات التمويل والصناعة والقانون (١).

وخرافة الديمقراطية تبخرت (من خلال التلاعب بالرأى العام حيث تستطيع شركات الأعمال الضخمة التأثير على السلوك التصويتي ومن ثم اختيار الحكومة . وتقوم هذه الأخيرة بتطبيق سياسات خارجية ومحلية تتلاءم مع مصالح الشركات العملاقة ... وإلى جانب أن رجال الأعمال يشكلون نسبة كبيرة في الكونجرس ، فإن مؤسسات الأعمال تستطيع توجيه الرأى العام الذى يختارهم ، ثم هى بعد ذلك تستطيع شراء ولائهم وتهديدهم بالتدخل الحاسم ضدهم فى الانتخابات المقبلة ... وتستطيع الشركات عبادة القومية ، أن تحصل على مزايا ، تحت تهديد إحباط الأهداف والسياسات الحكومية ، عن طريق التلاعب بالمتغيرات الكبرى ، فى خططها الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمى (٢) .

وتستطيع هذه الشركات التأثير على الأوضاع السياسية فى الدول ، وعلى سبيل المثال ، نجحت الشركات الأمريكية فى الإطاحة بحكومة الليندى ، الرئيس المنتخب فى شيلي . (وتفيد الوثائق التى تكشف عن هذه الحرب ، أنها قد تمت على جبهة واسعة شملت قيام البنوك الأجنبية بالامتناع عن تمويل التجارة الخارجية . وخلقت بالتالى أزمة خانقة فى إمدادات الغذاء . ونظمت هذه الشركات إضرابا اقتصاديا ، عن طريق إغلاق كافة الشركات الأجنبية فى المجال الصناعى والخدمات .. ويشمل هذا الإضراب قيام عناصر محلية بشلّ المواصلات والموانئ والاتصالات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات الأمريكية لها مساعدون وعملاء فى الخارج ، يبلغ عددهم ٢٥ ألف شخص ، بينما لشركات أوروبا الغربية واليابانية ٣٠ ألفا . ومهمة هؤلاء الوكلاء—أفراد أو مجموعة أفراد ينتظمون فى مجموعة خاصة كما فى السوق الأوروبية المشتركة—هو تصريف البضائع التى تنتجها هذه الشركات ، التى تسيطر على ٥٠ ٪ من تجارة الصادرات فى العالم الرأسمالى فى الوقت الحاضر .

ولإنجاز هذه المهمة يلجأ العملاء إلى مختلف الوسائل ، والمضاربات تصل إلى

(١) الشركات عبادة القومية د . محمد السيد سعيد ص ٧٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٧ .

حد التجسس ، وتقدير الرشاوى ، وقد تمكن عملاء هذه الشركات عام ١٩٧١ من تصريف ٤٠٪ من مجموع الصادرات في الدول النامية .

ولعل آخر صيحة في عالم البورجوازية هي فضائح شركة لوكهيد لبيع الطائرات عام ١٩٧٦ ، التي امتدت شبكة الرشاوى فيها من هولندا إلى إيطاليا ، ومن إيطاليا إلى اليابان ، مروراً بالكثير من البلدان النامية والبتروولية منها بشكل خاص ، مثيرة زوابع سياسية في أكثر من بلد أوروبى ، فقد دفعت هذه الشركات الاحتكارية مالا يقل عن ١٢ مليون دولار كرشاوى ، كشفت عنها اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكى المكلفة بالنظر وقتئذ في نشاط الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات (١) .

(يعرف و . ج . كينيون جوني رئيس الفرع البريطانى للشركة الأمريكية زونسون واجبات المدير فيقول : على المدير أن يتخلى عن كل موقف قومى وأن يفهم أن عليه أن يمارس ولائه في الدرجة الأخيرة لمساهمي الشركة الأم وأن يدافع عن مصالحهم حتى وإن كانت لا تتطابق بصورة ظاهرة مع المصلحة القومية للبلد الذى يعمل فيه ، فيمكن أن تظهر نزاعات في بعض مجالات مثل تحويل أموال في لحظة أزمة وطنية أو تحويل مصنوعات من فرع إلى آخر أو تحويل تيارات تصدير) (٢) .

(ومن النادر بصورة قصوى ومهما كانت مصالح الشركة متعددة في نواح أخرى ، أن يشغل أجنبى منصب مسئولية في مجلس إدارة الشركة الأم ... أو على حد تعبير أحدهم : يجب قبول واقعة أن الوسيلة الوحيدة للصعود إلى مركز رفيع في شركتنا هو الحصول على جواز سفر أمريكى) (٣) .

ولكن في أعماق هذه الشركات عناصر خطيرة تقضى عليها إن عاجلاً وإن آجلاً : منها عناصر الصراع بين الملاك والعمال . وعناصر الصراع بين إدارة الشركة والسلطات . وعناصر الصراع بين الشركة الأم والدول المضيفة . وعناصر الصراع على

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على . دار الرشيد للنشر بالعراق . سنة ١٩٧٩ . ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) هذه الشركات المتعددة الجنسيات التى تحكمنا . كريستوفر توغندهات .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٤ .

تقسيم الأسواق إذا ما أفاق العالم الثالث من سباته . سلاح التكنولوجيا :

وهذه الشركات تحتكر مصادر التجديد التكنولوجى فى العالم الرأسمالى مما يعطيها قدرة هائلة فى مجال التجارة الدولية .

وامتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجى هو السلاح الأساس فى يد الشركات متعددة الجنسيات ، فى فرض سيطرتها حتى على الشركات الأخرى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة ، وفى الولايات المتحدة تستخدم تلك الشركات بعض مواردها فى وضع الطاقة البحثية للجامعات ومراكز البحوث فى خدمة مصالحها عن طريق عقود البحث ، كما تلعب دورا هاما فى ظاهرة هجرة العقول من العالم الثالث^(١) .

ولابد من التنبيه أن التكنولوجيا الغربية نمت فى أطر عقدية وثقافية خاصة . فإذا لم يتوفر للمجتمع موقف عقدى وثقافى واع وحى عند نقل هذه التكنولوجيا ليصغىها فى دائرة عقيدته وثقافته ، فإنه سيتحول إلى تقليد بليد مسلوب الهوية غير قادر على الإبداع .

(وهذه الشركات تنقل عادة تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها ، وأنها تحصل على ثمن باهظ لما تقدم من معرفة حقيقية أو وهمية ، وأنها لا تهتم إطلاقا بمدى ملائمة ما تقدم من تكنولوجيا لظروف الاقتصاد القومى والمجتمع ... بل إن المعرفة الفنية وما يتصل بها من معدات وقطع غيار تصبح الحبل السرى الذى يربط صناعات الدول النامية بالشركات عابرة الجنسيات)^(٢) .

جاء فى تقرير الأمم المتحدة عن الشركات المتعددة القوميات ، أن الدول النامية ، تدفع لهذه الشركات كل عام مبالغ هائلة ؛ مقابل نقل التكنولوجيا ، ومقابل الخدمات الإدارية والفنية التى تقدمها هذه الشركات لوليداتها العاملة فى هذه الدول . ووفقا لإحدى التقديرات التى وضعت فى نهاية الستينات ، فإن المبالغ التى تدفعها سنويا ست من الدول النامية هى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسيرى لانكا تمثل أكثر من ٧ ٪ من قيمة صادرات هذه الدول مجتمعة ، وأكثر من $\frac{1}{4}$ ٪ من قيمة إنتاجها القومى .

(٢) نفس المصدر ص ٦٣ .

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية . ص ٧٧ ، ٧٨ .

ووفقا لإحصاء آخر يشمل ١٢ دولة نامية تمثل ٦٥ ٪ من مجموع سكان الدول النامية تنتج حوالى ٥٦ ٪ من مجموع إنتاج الدول النامية كلها . بلغت قيمة ما تدفعه هذه الدول سنويا للشركات المتعددة القوميات مقابل الخدمة الفنية والإدارية ونقل التكنولوجيا حوالى ١٥ مليار دولار .. وهو ما يزيد على نصف مجموع رؤوس الأموال الخاصة التى تتلقاها الدول النامية جميعا كل عام^(١) .

وفى واقع الأمر فإن نظام الملكية الخاصة للتجديد التكنولوجى يفرز سيطرة الشركات عابرة القومية على حقوق استخدام التجديدات . وبالتالي يجعل لهذه الشركات سيطرة على معدلات الشيوخ التكنولوجى وخاصة عندما تتمتع باحتكار حقيقى للتجديد .

وأحد مظاهر هذه السيطرة فى حال التهديد لموقع احتكارى ، هو تقليص الفجوة الزمنية بين الاختراع وتطبيقاته على الإنتاج ، وبين أجيال المنتجات ، ولكن لكى يكون لهذا الأسلوب فاعلية فى مجال تعزيز الاحتكار ، لابد من أن يصبح التغيير والتجديد التكنولوجى بحد ذاتهما ، إحدى أسس المنافسة الاحتكارية . وبم ذلك جزئيا عن طريق السيطرة الإعلانية ...

والحال أن ثمت فارقا هائلا بين البلاد المتقدمة والمتخلفة فى مجال القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها . فالغالبية الساحقة من الدول المتخلفة لا تملك القدرة على التجديد والاستيعاب الفعالين للتكنولوجيا وملاءمتها للظروف المحلية .

وفوق ذلك فإن الشركات عابرة القومية عندما تنقل التكنولوجيا سواء إلى مشروعاتها التابعة ، أو لشركات محلية فى البلاد النامية المضيفة فإنها تقيد إمكانيات شيوخ هذه التكنولوجيا إلى مجمل الاقتصاد . وذلك بفرض قيود عديدة فى اتفاقيات الترخيص^(٢) .

أساليب الاستغلال :

الهدف النهائى للشركات المتعددة القوميات هو زيادة معدلات أرباح رأس

(١) عن الشركات المتعددة القوميات . ص ١٩٢ .

Multinational Corporations in World development P . 50 .

(٢) نفس المصدر ص ١٤٧ .

المال المسيطر ، والممثل قانونا في الشركة الأم . ووسيلتها في ذلك استغلال الاختلافات القائمة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول المختلفة داخل المحيط الاقتصادي العالمي

وتستخدم الشركة المتعددة القوميات أساليب مالية ومحاسبية متعددة ومتنوعة لتحقيق هذه الاستراتيجية الكلية ولكن أيا كان مدى تنوع وتعدد هذه الأساليب فهي تعتمد في نهاية الأمر على ما تمارسه الشركة الأم من سيطرة على الذمم المالية لشركاتها الوليدة . الأمر الذي يتيح لها أن تطبق هذه « الذمم » ما يطلق عليه الأستاذ (كلود شامبو) تعبير : (الترجمة المالية والمحاسبية لنظرية الأوائى المستطرفة) ، حيث تستطيع الشركة الأم بمحض إرادتها ، ووفقا لما تقتضيه مصلحتها الذاتية أن تنقل الأرباح التي تحققها إحدى الشركات الوليدة إلى شركة وليدة أخرى ، أو تستخدم بعض الأصول المالية المملوكة لإحدى وليداتها لتمويل نشاط شركة وليدة ثانية . بعبارة أخرى فإن الأرباح أو الخسائر تظهر في حسابات هذه الشركة أو تلك وفقا لنتائج النشاط الدائى لأى منهما ، ولكن تبعا لما تقتضيه مصلحة المشروع المتعدد القوميات الذى تهيم عليه الشركة الأم . وهكذا تنتقل الأرباح وغيرها من أموال الشركات الوليدة من دولة إلى أخرى دون اعتبار لمصالح الدولة المضيفة ، ولا لمصالح الأطراف الأخرى التى ترتبط بالشركات الوليدة كالمساهمين المحليين إن وجدوا ، أو الدائنين المحليين^(١) .

وبالتالى يسهل التهرب من الضرائب والتحايل على القوانين وتزييف الأرباح مما يضر بالمساهمين المحليين . كما تعتمد إلى استغلال التناقضات بين الأنظمة المالية والنقدية المتعددة على المستوى العالمى ، لاستغلال تقلبات سعر الصرف وللحصول على أرخص تمويل لشركاتها .

وقد اتضح في دراسة للشركات الأمريكية في الخارج ، أنها تمول أكثر من ٦٠ ٪ من عملياتها من مصادر محلية سواء بسواء غير الأرباح المعاد استثمارها ، أو من القروض من المصارف المقامة في الدول المضيفة^(٢) .

(١) الشركات المتعددة القوميات ص ١٨٠ .

(٢) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ص ٤٧ .

وتعتمد الشركات الأجنبية من حيث التمويل الجارى ، وأحيانا التمويل الرأسمالى على المدخرات المحلية ، التى تحصل عليها عن طريق البنوك المحلية ، والبنوك الأجنبية المرتبطة بها ، والتى تقبل الودائع من مواطنى الدولة ، التى تمد الشركة نشاطها إليها ثم عن طريق بيع جزء غير مسيطر من أسهم الشركات التابعة لها لعناصر محلية^(١) .

و (تفرض هذه الشركات عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية فى التنمية ، مثل الأنشطة التجارية والمصرفية والسياحية وما إليها ، وحين تشتغل بالصناعة تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية ، ولا تكون فى متناول دخولها ، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية ، وهكذا يؤدى الاعتماد عليها فى التصنيع إلى الظاهرة المعروفة بازدواجية الاقتصاد Dual economy حيث ينقسم الاقتصاد القومى إلى قطاعين .

الأول : حديث ، مرتبط عضوياً بالرأسمالية العالمية ، من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ، ومجالات التسويق ، ولا يضم إلا نسبة محدودة من السكان .

الثانى : تقليدى ، يسيطر عليه الجُمود والتخلف ، ويضم غالبية السكان ، ولا سيما الفلاحون ، ويواكب هذا الازدواج الاقتصادى ازدواج اجتماعى ، حيث تتزايد الفروق بين الطبقات وبصفة خاصة بين الأقلية الغنية ، المرتبطة بالمشروعات الأجنبية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بل وحضارياً . وأغلب السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزروع لجُمود التنمية ، وارتفاع الأسعار نتيجة للارتباط الوثيق بالأسواق العالمية ، وتتبنى الأقلية الغنية أنماط الاستهلاك والسلوك السائدة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، فتدفع بالطبقات الوسطى والدولة والمجتمع كله فى اتجاه استهلاكى يبدد كل فائض اقتصادى يتبقى بعد تحويل أرباح الشركات الأجنبية^(٢) .

وهى بذلك تثبت الأحقاد والانقسامات فى المجتمع بين فئة غنية باستمرار وفئة يزداد فقرها .

(١) الشركات الرأسمالية والاحتكارية ص ٦٢

(٢) نفس المصدر . ص ٦٣ ، ٦٤ .

وفي تجربة الانفتاح في مصر لاحظنا مدى دقة وصدق .. هذه الملاحظة على سلوكها الاقتصادي .

استغلال التجارة الخارجية :

لقد كان العالم الثالث مكتفيا غذائيا قبل عصور الاستعمار ، لكن الحكم الاستعماري قتل هذا الاكتفاء بتشجيع المحصول الواحد للتصدير للمصانع الغربية كالقطن والكافور والمطاط .

(وكما يكتب تونتون كلارك بصورة لاذعة من النيجر في تلك الفترة — كان الشعب النيجري مكتفيا بذاته ، أما الإدارة الاستعمارية فلم تكن كذلك — وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التي هي من صنعهم هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير وخصوصا الفول السوداني والقطن — كان القطن لا زما لمصنع النسيج الفرنسية حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره — أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في ذلك الحين)^(١) .

(وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على مايزيد على ١٠ ٪ من سعر البيع للمستهلك النهائي حتى وإن بيعت كما هي . ونجد أن سعر القمح الأمريكي ارتفع فيما بين عام ١٩٦٨ : ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٤ ٪ في حين لم يرتفع سعر الكافور مثلاً في نفس الفترة أكثر من ٥ ٪ ٨٠)^(٢) .

(وقد كان الموز في الفترة من ١٩٧٠ : ١٩٧٢ يمثل ٥٨ ٪ من إجمالي مكاسب التصدير لبنا ، ٤٨ ٪ لهندوراس ، ٣١ ٪ للصومال ... انخفض سعره نحو ٣٠ ٪ خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة .

ففي عام ١٩٦٠ كانت ثلاثة أطنان الموز تعادل ثمن جرار . وفي عام ١٩٧٠ أصبح نفس الجرار يتكلف مايعادل ١١ طناً من الموز)^(٣) .

(ووفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي قامت شركات البلاد المتقدمة باستثمار نحو

(١) صناعة الجوع وخرافة الندرة . جوزيف كولنر وفرانسيس مورلاين . ترجمة أحمد حسان ص ١٢٤ . سلسلة عالم المعرفة . الكويت سنة ١٩٨٣ م .

(٢) نحو نظام اقتصادي جديد . د . إسماعيل عبد الله ص ٤٧ ، ٤٨ . الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٧

(٣) صناعة الجوع وخرافة الندرة . ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

من ٣ إلى ٦ بليون دولار في البلاد النامية في الفترة من عام ٦٤ إلى ١٩٦٨ ، ولكنها حصلت في المقابل على نحو من ٢٠ بليون دولار كدخل لهذا الاستثمار ، وهو ما يعني أن البلاد المتقدمة قد حصلت على نحو ٧ إلى ١٣ بليون دولار وفي الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٤ كان الاستثمار المباشر المسجل دخوله في ٦١ دولة نامية يصل إلى ٨٤٥٠ مليون دولار ، وكان الدخل الممول إلى البلاد المتقدمة من هذه البلاد كمدفوعات من الشركات التابعة والمنتسبة يصل إلى ٣٩٧٨٦ مليون دولار ، ويعني ذلك أنه خلال أربع سنوات خسرت الدول النامية نحو ٣ إلى ٣١ بليون دولار نتيجة لعمل الشركات عابرة القومية فيها . والملاحظة الأساسية هنا هي أن الدول النامية المنتجة للبترول هي الخاسر الرئيسي ، أو المساهم الأكبر في التمويلات العكسية من الدول النامية إلى البلاد المتقدمة الأم للشركات عابرة القومية (١) .

(وليس من الصعب أن نربط بين ظاهرة تدهور شروط التجارة ضد صالح الدول النامية من ناحية ، وإدماج هذه البلاد إدماجا أقوى في شبكة الإنتاج الدولي التي تديرها الشركات عابرة القومية من ناحية أخرى .

فقد سيطرت المشروعات التابعة للشركات عابرة القومية على أهم مصادر الدخل ، والتصدير في البلاد النامية وهي صناعة الاستخراج . وقد كانت تلك الصادرات تتجه تلقائيا إلى الشركة الأم ، ومن هنا فقد كانت أسعار التصدير من المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات هذه الشركات . ويمثل ذلك أصل ظاهرة أسعار التمويل باعتبارها أسعارا تفرض ربح الاحتكار فتحمله أساسا الدول المتخلفة ، ويتضمن السبب الرئيسي لهبوط شروط تجارتها ، والتجارة غير المتكافئة بصورة أعم لهذه البلاد مع الدول المتقدمة .

وقد استمرت الشركات عابرة القومية في التحكم إلى حد بعيد في تجارة الدول النامية من المواد الاستخراجية حتى بعد أن جردت هذه الشركات من الملكية المباشرة ... فإن هذه الشركات هي وكالات التسويق العالمية الأساسية لهذه المواد (٢) .

(١) الشركات عابرة القومية ص ١٣٩ .

W . A . Monsor , The Financial Role of the Multinational Enterprises . Lonclen , 1973 P . 53

Cassel and Co , ltd U . N . Commission Table 111 - hp 5 P . 251 .

(٢) نفس المصدر . ص ١٤٤ .

لقد وقف العالم المسلم اليوم على حافة الهاوية ، بتفرقه اقتصاديا ، وبعده عن التكامل ، فقد نقصت عوائد المواد الخام التي يعتبر جنوب العالم مصدرا أساسيا لها ، والتي يستهلك الشمال كما هائلا منها . فضلا عن أن الشمال أخذ في زيادة إنتاجيته من المواد الخام — التي ليست وقفا كمورد من موارد الكون على الجنوب — ومن الغريب أن الدول الصناعية تلجأ إلى تصعيد إجراءات الحماية أمام القليل من منتجاتنا الصناعية كالمنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية ، التي تعطىها العمالة الرخيصة قدرة على المنافسة .

- ولننظر إلى هذه الظاهرة (في سنة ١٩٧٤ بلغ فائض الدول النفطية ٦٠ بليون دولار ، تحملت الدول الصناعية عجزا مقابل ٣٤ بليون دولار ، وتضاعف عجز الدول النامية من ١٠ — ٢٠ بليون دولار ، ولم تمض خمس سنوات حتى نجحت الدول الصناعية في تحميل عجزها على الدول النامية ، فتوازنت وأصبح فائض الأوبك بأكمله ممثلا في عجز عند الدول النامية)^(١) .

(إن حصة البلدان النامية من المواد الخام في الاستيراد العام لبلدان أوروبا الغربية تبلغ زهاء ٧٠ ٪ ، والمستورد الكبير الآخر هو الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء ٧٤ ٪ ، وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية ، وتصدر الخامات إلى اليابان بصورة رئيسة بلدان جنوب شرق آسيا والشرقين الأدنى والأوسط ، التي بلغت حصتها عام ١٩٧٠ م ٧ ٦٨ ٪ من مجموع استيراد اليابان من الخامات .

وأسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تطبقه منذ زمن بعيد الاحتكارات الاستعمارية في علاقاتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة هو أسلوب احتكاري ، تقوى فيه الاحتكارات عدم التكافؤ في التبادل بمساعدة الأسعار الاحتكارية ، ومعنى ذلك أن الأسعار على بضائع المواد الخام في البلدان النامية توضع بمستوى منخفض في الوقت الذي تنمو فيه أسعار التجهيزات الصناعية والماكينات ، وبموجب حسابات سكرتارية هيئة الأمم المتحدة هبطت الأسعار

(١) مأزق الاقتصاد العالمي ، د . حازم البيلالوني . مجلة العربي أبريل سنة ١٩٨١ ص ٣٠ .

الوسيط للخدمات في الفترة ما بين ١٨٧٦ — ١٩٣٨ أكثر من ٣٠ ٪ بالمقارنة مع أسعار المصنوعات الجاهزة وهذا الواقع يشهد على الإملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام (١) .

إن هيكل صادرات البلاد المسلمة يشكل السلع الزراعية والمواد الخام ٩٠ ٪ فتحوّلت شروط التجارة لصالح الدول الشمالية لمرونة الطلب على المواد الأولية ، وقلة مرونته على المواد الصناعية للشمال ، ولقد انخفضت الأسعار النسبية بين المواد الأولية والصناعية إلى ٢٠ ٪ ، فيما بين منتصف الخمسينات والسبعينات ، ونقص الصادر من المواد الأولية ٥ ٪ ، وزاد الوارد من الصناعات ١٠ ٪ ، ولا تزال هذه النسب تتحرك في غير صالح البلاد المسلمة .

والخلاصة : أن استنزاف الأمة المسلمة اليوم بعد أن كان ظاهرا بالاستعمار ، أصبح أكثر نزفا مع الاستقلال ، بهذه القيود الشيطانية التي كتم بها الغرب على أنفاسنا .

(وفي داخل السوق العالمية ليست السلع هي التي تحدد بالدقة توزيع القدرات الإنتاجية ، وإنما القوى الاقتصادية التي تواجه إحداها الأخرى ، والتي تؤثر علاقات القوى بينها داخل السوق وخارجه . وبشكل عنيف في اتجاهات التبادل . ومن الحقائق المعروفة جيدا أن القوى الاقتصادية المسيطرة على العالم الرأسمالي تطورت خلال العقود القليلة الماضية ، حتى أصبحت قادرة على تحديد شكل التبادل والعمليات الاقتصادية المتصلة به وفقا لمصلحتها الذاتية . ولتحقيق هذا كانت في احتياج إلى قوى مالية ضخمة ومؤسسات اقتصادية راسخة ، واحتكار جزئى أو كلى للسوق ، وتستطيع القوى الاقتصادية الأضخم في مثل هذا التنظيم توجيه التبادل لأغراضها الذاتية سواء في الصادرات أو الواردات .

ويزيد الوضع خطورة أن البلدان النامية مضطرة لأن تجرى الجانب الأكبر من تجارتها الخارجية مع البلدان الرأسمالية ، كما أن تركيز رأس المال في أيدي القوى الرأسمالية يتسم بسيطرة مائة شركة ضخمة معظمها أمريكية على ٢٠ ٪ من الإنتاج الصناعي للعالم الرأسمالي .

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية .. ص ١٢٦ ، ١٢٧

ولا يزال هناك وضع أكثر تطرفا يسود فروع الصناعة التى تنتج المواد الخام حيث أن ٧٥ ٪ من المصادر الطبيعية فى البلاد الرأسمالية فى قبضة ثلاثين ، احتكار (١) .

الدولار اللص :

(وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات الدور الأساسى فى إيجاد عملة دولية ، لا تخضع مباشرة لرقابة أى بنك مركزى ، وكان أشهر صورها مايسمى بـ (الدولارات) ، والأصل فيه إستحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية ، تودع فى بنوك أوروبية تتولى بدورها إقراضها ، وإعادة إقراضها بنفس الطريقة التى توجد بها البنوك التجارية فى داخل كل دولة ... فلا تخضع لرقابة سلطات النقد الأمريكية ... ، لأنها مودعة خارج الولايات المتحدة ... كما أن البنوك المركزية الأوروبية لا تراقب حركتها عن كثب ، لأنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة فى أية دولة على حدة ، بل تستخدم أساسا فى معاملات دولية (٢) .

فقبل قيام الحرب العالمية الأولى كان العالم يسير على قاعدة الذهب مما أدى إلى تثبيت أسعار الصرف بين العملات على أساس الوزن ، وكان التوازن الداخلى يخضع لمقتضيات التوازن الخارجى عن طريق دخول الذهب وحركته ، ومنذ الأزمة العالمية حتى الحرب العالمية الثانية اضطرت أسعار الصرف بالخروج عن قاعدة الذهب .

ولم تستطع اتفاقية بريتون وودز التى وقعت فى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٤ أن تستمر ، وقد كانت مهمتها أن تحافظ على استقرار أسعار صرف العملات ، بتعهد من الدولة على أساس من الذهب ، وتحول النظام إلى الأخذ حقيقة بقاعدة الدولار الذى كان قابلا للصرف بالذهب ، لأنه عملة دولة قوية تحل محل الذهب ولم يكن ذلك إلا للدولار ، المستند على الاقتصاد الأمريكى ، الذى لم تدمره الحرب العالمية الثانية ، وقد ظل الدولار قابلا للتحويل إلى ذهب لغير المقيمين حتى ألغى ذلك فى أغسطس سنة ١٩٧١ . وبذلك استمد الدولار قوته من كونه دينا عاما قصير الأجل « أذن خزائنة » على الاقتصاد الأمريكى ، لحامله الحق فى الحصول على قيمته سلعا وأصولا أمريكية ، وهى حقوق طويلة الأجل ، وكان ذلك مشارا اعتراض ديجول فى

(١) التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . جوزيف بوجنار . ترجمة : أحمد القصير ص ٣٤ ، ٣٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ م .
(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية ص ٥٩ .

السنتين ثم التجاء فرنسا إلى تحويل دولاراتها إلى ذهب ، وكان إيقاف تحويل الذهب .
في ١٩٧١ نهاية لنظام بريتون وودز وأخذت الدول في تعويم عملاتها وماتلا ذلك من
فوضى .

والدول الإسلامية تحصل على الدولار من بيعها لسلع وخامات وأصول إلى
أمريكا والدول الأوروبية ثم تودعه دون استخدام كاحتياطي .

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة النقدية في تخفيض سعر
الدولار ، لتحقيق مكاسب للاقتصاد الأمريكي على حساب مالكي الدولار .
وأخذت الضغوط التضخمية تظهر خصوصا مع حرب فيتنام ، مما أفقد الدولار
قيمه .

وفي ١٢ / ٢ / ١٩٧٣ خفضت قيمة الدولار ١٠ ٪ واستمر التخفيض ليصل
إلى ٦٠ ٪ حتى سنة ١٩٧٩ ، وزاد إصدار أمريكا للدولار الورقي الذي ليس له
احتياطي من الذهب ، فارتفع رصيد الدولار العالمي من ١ ٨٩ بليون سنة ١٩٧٠ إلى
١ ٤٦٦ بليون سنة ١٩٧٧ إلى ١٠٠٠ بليون سنة ١٩٧٩ (١) .

هذا كله حدث بعد ارتفاع أسعار السترول واسترداد العالم المسلم حقه في ثمن
سلعه بعد استغلال طويل ، فقررت بعض وزارات مالية الدول الصناعية في مؤتمر روما
سنة ١٩٧٤ التنازل عن تثبيت أسعار الصرف ، وتعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي
باتفاق عقد جمايكا في نهاية سنة ١٩٧٦ ، تاركة للدول حرية اختيار نظام الصرف
تثبيتا أو تعويما .

ولقد حققت الولايات المتحدة لوجودها في المركز العالمي مكاسب استغلالية
بإصدارها للدولار الورقي ، وتخفيض قيمته من احتياطات الدول الإسلامية الدولارية ،
فإنها لا تتكلف شيئا غير الورق المطبوع عليه الدولار ، تماما كما يفعل الإقطاعي حين
سكه العملة بوزن أقل ليحصل على ما يسمى حقوق السيد ، وكما تفعل الدول مع
شعبها في إصدار نقود ورقية فتنخفض قيمة العملة ، وتحصل على إيرادات من ثروات

(١) راجع : التعاون العربي وآفاقه في دعم نظام النقد الدولي ومواجهة مشاكله . حسن النجفي . مجلة النفط
والتعاون العربي سنة ١٩٨٠ م . — (الدولار المشككة) د . حازم الببلاوي ص ١٤ مجلة العربي إحصاءات مورجان
جارتني . سنة ١٩٧٨ . — (فقراء مع النفط وفقراء بدون) ص ٢٧ . النظام النقدي الدولي الراهن أساسه
وأزمته . أحمد جامع . مجلة البنوك الإسلامية سنة ١٩٧٨ .

الناس التي خفضت بما يسمى اليوم حقوق السيادة .

ونظرة إلى العجز في ميزانية أمريكا وميزان مدفوعاتها يبين إلى أى مدى تستغل أمريكا الدولار لسلب العالم . فإنفاقها يزيد عن إيراداتها . وترفض أن تحمل شعبها أى عبء للضرائب . وتقول هذا العجز بالإصدار الدولارى الورق الذى يأكل التخفيض المستمر قيمته فى أيدى حائزيه . ولا يقف الأمر عند ذلك بل إنها تجذب إليها الدولار مرة أخرى برفع سعر الفائدة حتى إذا تجمع لديها كم كبير من بيع الأوراق المالية بالدولارات أكلت قيمتها ، كما حدث فى أزمة الأوراق المالية فى الثمانينات فى بورصة نيويورك وانهار قيمة الأوراق المالية وخسارة حائزي هذه الأوراق .

ولا تمثل المساعدات المشروطة التي تعطيها الولايات المتحدة إلى الدول إلا قطرة من بحر الإيراد الحرام الذى تحصل عليه من عملتها الدولية إصدارا وتخفيضاً .

ولا بد للعالم المسلم اليوم من جهد، يرمى إلى تصحيح ميزان القوى فى العلاقات الاقتصادية فى النظام النقدى ، وتوسيع نطاق التبادل التجارى بينها وتدعيم التكامل الاقتصادى بين بلادها . وإيجاد تعاون يهدف إلى إقامة نظام عالمى جديد ، قائم على المثل والمساواة ، وتكافؤ الفرص بعد هذه المعاناة الطويلة من الاستغلال ، وأكل المال بالباطل ، ونخس العالم المسلم حقه . وبعد تحمله لأضرار اقتصادية جسيمة دون أن يكون متسبباً فيها .

إلى أين ؟

إن العالم المسلم اليوم فى حاجة إلى سياسة نقدية دولية ، تحميه من هذه السرقات المنظمة ، ولا بد من التعاون بين البنوك المركزية الإسلامية فى مواجهة المؤسسات الدولية ، وسطوة عملات الدول الكبرى ، ثم إن إنشاء صندوق نقد إسلامى يعكس التعاون فى الحقل النقدى ؛ بهدف الوصول إلى وحدة نقدية إسلامية تحمى الأمة مخاطر تقلبات النقدية العالمية ، وتبعية العملات الأجنبية ، وتسخير هذه السياسة النقدية لخدمة الأغراض التنموية ، وتنشيط التجارة الخارجية بينها والإسراع فى التكامل الاقتصادى بين بلدانها .

إن تبعية اقتصاديات الأمة المسلمة للسادة الرأسماليين فى الغرب ، يبقى تقسيم العمل الدولى كما هو ويبقى العالم المسلم ضعيفاً مستغلاً .

والعالم المسلم في حاجة إلى تعديل هياكله الإنتاجية التي تشكلت على التبعية للرأسمالية الدولية فتوجه إلى خدمة الأهداف الداخلية لوحدة اقتصادية كاملة بحيث يكون تقسيم العمل إنتاجيا وخدميا يقوم على التكامل والكفاية الذاتية بين جنبات الأمة المسلمة . ويتوقف الأمر على الوعي والتصميم والإرادة التي تنبعث في الأعماق ولا تهدأ حتى تقيم واقعا اقتصاديا جديدا .

والحقيقة أن هذا أمر يحتاج إلى أولى العزم لأن القيود ثقيلة والإمكانات ضعيفة . ولكن إذا اشتعلت جذوة العقيدة في المسلمين ، فلن يقف أمامها شيء من عوائق ، ولن يعجزها بذل مزيد من الجهد ، وتقديم أى تضحية . بعكس الدافع الأناني المادى الذى لا يولد إلا العجز ، وضيق الأفق والأثرة مهما كان معه من تكنولوجيا فنية أو تخطيطية أو سياسية . ولن تتحرك إلا بأجهزة الأمن ولن تتورع عن رشوة ونهب وتعتيق .

فليس إلا الإسلام طريقا.....

الباب الثاني

النظام الاقتصادي الاشتراكي

النظام الاقتصادي الاشتراكي

تقدمة:

من الخطأ أن ننظر للماركسية بصفته نشاطا سياسيا فحسب ، أو حركة اجتماعية أو مذهباً اقتصادياً ، إنها نظرة شاملة للإنسان والوجود والتاريخ ، « إن هذا المذهب في التحليل الأخير مجموعة من الأفكار ملأت الفراغ الذي نشأ عن انهيار الدين المنظم ، نتيجة لازدياد تحول الفكر إلى الاهتمام بالأمر الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية ، وهو مذهب لا يمكن محاربته إلا بعقيدة معارضة تقوم على مبادئ مختلفة كل الاختلاف عنه ، ولكن الشيوعية بالنسبة لمعتنقيها لها قيمة الدين ، ماداموا يشعرون بأنها تزودهم بشرح كامل للواقع ، والإنسان كجزء من هذا الواقع ، وتضفي في الوقت ذاته على الحياة إحساساً بالغاية كما يفعل الدين » (١) .

فهل استطاعت الماركسية أن تجد لأوروبا حلاً لأزمته فأوضحت معنى الوجود وغاية الحياة . أم أنها امتداد للبداية السيئة ومضاعفة للداء .

لقد استغل ماركس نار الحقد في قلوب العمال وشهر بكل وسيلة باستغلال رجال الأعمال احتكار أوروبا . وبدلاً من أن يدعو إلى القسط ، شحذ أسلحة الصراع الطبقي ، فحارب كل امتياز بدعوى المساواة ، ودمر الملاك باسم الاشتراكية .

ثم استغل ذلك التحريف والضلال في المسيحية ، ليُشهر بالدين ، وبدلاً من أن يبحث عن الدين الحق ، اتهم الدين بأنه أفيون الشعوب ، ووسيلة الاستغلال . وما كان له من طريق بعد ذلك إلا أن يؤمن بالمادية ، فيعتبرها هي الأول

(١) الشيوعية نظرياً وعملياً . كاربوينت ص ١٣ دار الكتاب العربي ١٩٥٧ .

والآخر ، ولا شيء قبلها ، ولا شيء بعدها .

وكان عليه أن يبين كيف يتحرك هذا الكون مادام قد كفر بالله ، فاخترع وهم الصراع بين الأضداد ؛ كتفسير لحركة الكون والحياة . أو ما يسمى بالجدلية التي ابتدئها هيغل .

وهذا سميت دعوى ماركس بالمادية والجدلية .

وقد تكلم كل من هيغل وماركس بغرور وسذاجة ، كأنهم يعرفون كل شيء ، وأنهم قالوا الكلمة الأخيرة في تفسير الحياة .

وحصنت هذه الفلسفة الجدلية نفسها تحت اسم الحتمية ، وسمحت لنفسها بأن تهاجم كل الفلسفات ، دون أن تراجع فلسفتها ، ومع الأسف قبل الكثير من السذج هذه الأوهام ، بل اندفع مجموعة من الدهماء ، يسيطرون على جزء من العالم ، ويرغمونه على الدخول في هذه التجربة الوهمية .

الفصل الأول

الأساس العقدي للاشتراكية

يعلى ماركس من شأن المادة ، ويعتبرها أصل الحياة ، والمحرك الأول لها ، فأعطى قوة الإنتاج خاصية التطور « الديالكتيكي » الذاقى ، فهى قاموس الكون كله ، وأعطاه حتمية ، معناها : ضرورة سيادتها ، وأن معارضتها لن توقفها ، ولن تكون إلا تعبيراً عن الجهل والعقوب ، وسمى إطاعة هذه القوانين « وعى الضرورة » . إن الجدل هو شريعة هذا الدين ، والعمل به هو العبادة التى فرضت على الإنسان . (وقد رأيت أناساً يبطلون الأديان فى العصر الحديث باسم الفلسفة المادية ، فإذا بهم يستعبرون من الدين كل خاصة من خواصه ، وكل لازمة من لوازمه ، ولا يستغنون عما فيه من عناصر الإيمان والاعتقاد التى لاسند لها غير مجرد التصديق والشعور ، ثم يجردونه من قوته التى يثبها فى أعماق النفس ، لأنهم اصططنعوه اصططناعاً ، ولم يرجعوا به إلى مصدره الأصيل .

فالمؤمنون بهذه الفلسفة المادية ، يطلبون من شيعتهم أن يكفروا بكل شيء غير المادة ، وأن يعتقدوا أن الأكوان تنشأ من هذه المادة فى دورات متسلسلة تنحل كل دورة منها فى نهايتها لتعود إلى التركيب فى دورة جديدة ، وهكذا دواليك ثم دواليك إلى غير انتهاء .

ويطلبون منهم أن ينتظروا النعيم المقيم على هذه الأرض ، متى صحت نبوءتهم عن زوال الطبقات الاجتماعية . فإن زالت الطبقات الاجتماعية فى هذه السنة ، أو بعدها ببضع سنوات ، فتلك بداية الفردوس الأبدى ، الذى يدوم مادامت الأرض والسموات ، وتنتهى إليه أطوار التاريخ كما تنتهى يوم القيامة فى عقيدة المؤمن بالأديان .

ولا يخلو دين الفلسفة المادية من شيطانه ، وهو « الرأسمالية » الخبيثة العسراء ، فكل ما فى الدنيا من عمل سوء أو فكرة سوء فهو كيد من هذا الشيطان الماكر المريد .

وكل مافيا من عمل سوء أو فكرة سوء يزول ويحول وتحل فى مكانه بركات

الفلسفة المادية ورضوانها ، متى صار الأمر إلى ملائكة الرحمة ، وذهب ذلك الشيطان إلى قرار الجحيم^(١) .

ولكن أى دين هذا ؟.. إن أشبه دين له عرفته البشرية هو دين عبادة الطبيعة الذى اعتنقه الإنسان البدائى ، وكان ينسب فيه القيم البشرية إلى الأشجار وغيرها من المواد .

ونريد أن نعرف إلى أى حد استطاعت المادية الجدلية أن تقدم الإنسان بوعى للكون ، وأن تحدد غايته فى الوجود ؟

يقول النجلز : إنه (مهما ينشأ أو ينقرض من الخلائق قبل أن تنجم بينهم أحياء تفكر بأدمغتها وتجد لها ملاذا يسمح بالحياة ولو إلى فترة وجيزة به ، فإننا مع هذا على يقين أن المادة فى كل تغيراتها تظل أبداً واحدة وأبداً كما هي ، وأنها لن تفقد صفة من صفاتها ، وأن تلك الضرورة الحديدية التى تقضى بزوال أرفع زهرات المادة وهى القوة المفكرة ، هى بعينها تقضى بميلاد كرة أخرى فى زمان آخر) .

وحين ذكر (لينين) قول (هيرقليطس) : (العالم واحد ، لم يخلقه أى إله ، ولا أى إنسان ، وقد كان لايزال وسيكون شعلة حية إلى الأبد ، تشتعل وتنطفئ تبعاً لقوانين معينة) . علق عليه قائلاً : (ياله من شرح رائع لمبادئ المادية الجدلية) .

وفى أسس المركسية اللينينية (أنها لاتعترف بوجود أى قوة أو خالق فيما وراء الطبيعة ، إنها تركز بوضوح على الحقيقة ، حقيقة العالم الذى نعيش فيه ، إنها تحرر الإنسان مرة واحدة إلى الأبد من الخرافة ، ومن عبودية الروحانية القديمة)^(٢) .

إن تعاليم الفلسفة المادية التى تنص على أن العالم الخارجى يوجد فى الزمان والمكان تفند المبدأ العقصى عن وجود إله خارج الزمان والمكان . واللاهوت يؤكد وجود إله قبل وجود العالم ، وأنه خلق الطبيعة لكنه بقى خارجها فى مكان ما فوق الطبيعة ، وهم يؤكدون أن الله وحده هو الذى لا يحدده زمان ولا مكان ، بينما الطبيعة

(١) الفلسفة القرآنية . العقاد ص ١٢ ، ١٣ دار الكتاب العربى طبعة ثانية ١٩٦٩ م .

(٢) Fundamentals of Marxism - Leninism P. 16 Progress Publishers. Moscow 1964 2.d edition

Edited Clemens Dutt

يحدثها بداية ونهاية للزمان والمكان ، والعلم قد بين استحالة هذه الخرافات ، إنه ليس هناك مكان لله في الحقيقة ، وذلك هو مبدأ العلماء عن العالم ، والفلكي الفرنسي (جوزيف لالاند) لاحظ أنه بحث في السماوات ولكنه لم يجد أى إله هناك (١) .

ومن العجيب أن أصحاب هذا الرأي قبل صفحة واحدة يقولون : (إن المسافات في العالم أعظم كثيرا من المسافات التي تعودنا عليها في الأرض . إن المجاهر الحديثة قد مكنتنا من اكتشاف النظام النجمي الذي ضوءه يصل إلينا في مئات الملايين من السنين رغم أن سرعة الضوء تصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ألف كيلو في الثانية ، رغم أن هذه المعلومات محدودة ولكنها لاتعطينا صورة صحيحة عن اتساع العالم الذي هو لانهاى . إن لانهايته تتعدى حدود الخيال ولا يمكن وصفه والتعبير عنه بالعلم .

والأرقام الخاصة بعمر الأرض وتطورها تذهل الخيال .. إن الإنسان كما نعرفه اليوم ظهر منذ ٥٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ سنة ، ... وأول أشكال النبات والحياة الحيوانية ظهرت منذ أكثر من ألف مليون سنة ، والأرض نفسها منذ عدة آلاف الملايين من السنين ، وهذا هو العمر الزمني لتاريخ الأرض ، ولكن لاهذه الأرقام ولا أكبر منها تستطيع أن تعطينا أى دلالة حقيقية عن لانهاية الطبيعة ، لأن هذه اللانهاية يتمثل وجودها اللانهاى في الزمان (٢) .

وهكذا يصلون إلى معالم الأفكار الغيبية التي عابوا الأديان عليها ، ورغم هذا الوصول فإنهم يصدقون قول إنسان أخرج بحث عن الله في السماء فلم يجده ، تعالى عما يقولون ، ولعمري أى سماء وصل إليها .

تهافت المادية :

(وإذا استوعبنا اليوم حصيلة الإنسان في معرفة حقيقة المادة لوجدناه ضئيلا لم يتعد إلا قشرة ضئيلة من ظاهرها . فما هي مكونات الذرة ؟ لازل كل يوم يأتي بجديد عنها ، حتى أصبحت أماننا عالما من المجهول ، وما هو الألكترون جزئ الذرة ؟ أهو جزء من المادة يظهر في ثوب من الطاقة ؟ أهو مقدار من الطاقة منفصل تمام

1 - Fundamentals of Marxism - Leninism. 33 , 34 .

(٢) نفس المصدر P. 33 34

الانفصال عن أي جوهر مادي ؟ ولا يمكن أن يتصور الفرض الأخير ؟ ويقول ليون : « قد يمكن لاريب لعقل أسمى من عقلنا أن يتصور الطاقة بغير مادة .. ولكن مثل هذا التصور في غير مقدورنا ، فنحن لا نستطيع أن نفهم الأشياء إلا بوضعها في الإطار المشترك لأفكارنا ، ولما كانت ماهية الطاقة مجهولة فنحن مضطرون إلى صوغها صياغة أدبية حتى نفكر فيها ، فنحن — كما قال برجسون — ماديون بالطبع ، فقد ألغينا التعامل مع المادة والأمور الميكانيكية ، وإذا لم ننصرف عنها كي ننظر إلى أنفسنا فإننا نتصور كل شيء كآلة مادية » ومع ذلك فإن أوستوالد Ostwald يصف المادة على أنها صورة من الطاقة فحسب ، ويرد ريدفورد الذرة إلى وحدات من الكهرباء الموجبة والسالبة . ويعتقد لودج أن الألكترون لايشتمل على نواة مادية أكثر من شحنة . ويقول ليون ببساطة : « المادة صورة مختلفة من الطاقة » ويقول ج. ب. س. هالدين : « يعتبر بعض الناس من أقدر المفكرين في العالم اليوم المادة كمجرد ضرب خاص من الاضطراب التموجي » ويقول ادينجتون : « إن المادة مركبة من بروتونات وألكترونات — أى شحنات موجبة وسالبة من الكهرباء — فاللوح هو في الحقيقة مكان فارغ مشتمل على شحنات كهربائية مبعثرة هنا وهناك » ويقول هوايت هيدر : « إن مفهوم الكتلة في طريقه إلى فقدان امتيازه الوحيد باعتباره المقدار الواحد الدائم في النهاية ... » فالكتلة الآن اسم لكمية من الطاقة في علاقاتها ببعض آثار الديناميكية ويقول ليون : « إن عناصر الذرات التي تنحل تفنى تماما ، فهي تفقد كل صفة للمادة بما في ذلك الثقل وهو أكثر صفاتها أساسية . ذلك أن الميزان يعجز عن وزنها ولا شيء يستطيع أن يعيدها إلى حالة المادة . فقد اختفت في عظمة الأثير .. والحرارة والكهرباء والضوء إلى غير ذلك .. تمثل آخر مراحل المادة قبل اختفائها في الأثير .. والمادة التي تنحل تخرج من ماديتها بمرورها في حالات متتابعة تنتزع منها تدريجيا صفاتها المادية ، حتى تعود في نهايتها إلى الأثير الذي لا يمكن وزنه ، ذلك الذي يبدو أنها نشأت عنه ، الأثير .. ولكن ما هذا الأثير ؟ ... لأحد يعرف . ليس الأثير ، كما يقول لورد سالسبوري ، إلا أسماء على الفعل « يتموج » والأثير خرافة ابتدعت لإطفاء الجهل المثقف للعلم الحديث فهو غامض غموض الشبح أو الروح (١) .

(١) مباهج الفلسفة وول ديورانت ج ١ ص ٦٩ / ٧١ أحمد فؤاد الأهواني مكتبة الأنجلو ١٩٦٥ بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين .

والإنسان اليوم ينظر إلى الكون الهائل فلا يستطيع أن يرى حتى تفاهة الأرض التي يسير عليها إذا نسبها إليه . فأين هي من الشمس ؟ وأين الشمس من النجوم الهائلة التي تحتويها المجرة التي تعيش فيها ؟ وما يكفي عشرات الأصفار لتحديد عدد المجرات ، وما تقدر عين أن ترى أو عقل أن يعي أين تتجه هذه المجرات وهي تختفي عن ناظره وبسرعة هائلة إلى المجهول !

وصرنا لا نعرف إلا ظاهرا من الحياة الدنيا ، حتى تحول القياس الحسى لها صورا من المعادلات الرياضية فحسب ، تقوم على الاستنتاج لا الرؤية أو التجربة ، وبهذا انهار ذلك البناء الذي قام في العرذ التاسع عشر ، والذي تخيل به الإنسان أنه يستطيع أن يرى الوجود والتاريخ ، ويفسره بانعدام الأساس الذي يقوم عليه التفسير المادي والواقعي والتجريبي ..

هذا فيما يختص بالعلم التجريبي . ويزداد الأمر تعقيدا في البحوث الاجتماعية ، لأن طبيعة الموضوعات التي تعالجها العلوم الإنسانية — وفي مقدمتها العمل الصالح — كغاية السلوك الإنساني وتحديد الخير ومعرفة الواجب ، ونحو ذلك ، لا تختمله مناهج التجربة . هذا بالإضافة إلى أن الإرادة البشرية ، تتدخل في سير إظهار الإنسانية — خلقية وغير خلقية — وتتكفل بتغيير مجراها ، تغييرا يجعل من العسير إخضاعها لقانون علمي ثابت ، ويتعذر مع هذا إجراء التجارب في الموضوعات الإنسانية إلا في نطاق ضيق محدود لا يبرر جعل المنهج التجريبي أساسا لدراساتها ، بينما يتعذر كشف قوانين العلوم الطبيعية بغير مناهج التجربة ، لأن من أظهر خصائص البحث في هذه العلوم أن يكون موضوعيا ذاتيا ونزيها ، لا تتدخل فيه عواطف الباحث وميوله ، أما مقررات العلوم الإنسانية فمتأثرة لا محالة بعقيدة الباحث ، وثقافته وتقاليده ووطنه ونحوها من عوامل تكوينه ، وإذا كانت الظواهر الطبيعية تنشأ عن علة أو علي يسهل تحديدها إلى جانب أنها تطرد على غرار واحد ، فإن الظواهر الإنسانية — خلقية أو نفسية أو اجتماعية أو غيرها — تستثيرها وتتدخل في توجيهها عوامل كثيرة متشابكة يرتد بعضها إلى حرية الفرد وخبراته الثقافية والاجتماعية بوجه عام ، ويرجع بعضها إلى البيئة التي تكنتفه وتؤثر في توجيهه ويتأثر بعضها بماضى الإنسان وحاضره . وهذه العوامل من التداخل والتشابك بحيث يصعب — إن لم يتعذر — حصرها وتحديد نصيب كل منها في الظاهرة التي

ندرسها . إن العلم فشل فشلا ذريعا حين تطلع إلى تفسير غاية الوجود ومنهاج الحياة ، فانطلق الإنسان لذلك في شقاء يعيث في الأرض ، وتحول العلم إلى مجموعة افتراضات مقبولة أو سخيصة ، لاسند لها من الحقيقة أو الواقع ، وانتقل بذلك من النقيض إلى النقيض في متاهات شتى . مرة يقول : إنه لا وجود إلا للعقل ولا وجود للمادة ، ومرة يقول : إنه لا وجود للعقل وإنما الوجود فقط للمادة والعقل نتاجها .. وهكذا في إفراط وتفریط وخلط باطل بما يشبه الحق

يقول أحد علماء الغرب : (كثيرا ما يقال : إن هذا الكون المادى لا يحتاج إلى خالق ولكننا إذا سلمنا بأن هذا الكون موجود ، فكيف نفسر وجوده ؟ .. هناك أربعة احتمالات للإجابة على هذا السؤال : فإما أن يكون هذا الكون مجرد وهم وخيال — وهو ما يتعارض مع القضية التى سلمنا بها حول وجوده — وإما أن يكون هذا الكون قد نشأ من تلقاء نفسه من العدم ، وإما أن يكون أزليا ليس . لنشأته من بداية ، وإما أن يكون له خالق ..

أما الاحتمال الأول فلا يقيم أماننا مشكلة سوى مشكلة الشعور والإحساس ، فهو يعنى أن إحساسنا بهذا الكون وإدراكنا لما حدث فيه لا يعدو أن يكون وهما من الأوهام ، ليس له ظل من الحقيقة . وقد عاد إلى هذا الرأى فى العلوم الطبيعية أخيرا (سير جيمس جينز) الذى يرى أن هذا الكون ليس له وجود فعلى ، وأنه مجرد صورة فى أذهاننا ، وتبعاً لذلك الرأى نستطيع أن نقول : إننا نعيش فى عالم من الأوهام . فمثلا هذه القطارات التى نركبها ونلمسها ليست إلا خيالات ، وبها ركاب وهميون وتعبّر أنهارا لاوجود لها ، وتسير فوق جسور مادية .. إلخ ، وهو رأى وهمى لا يحتاج إلى مناقشة أو جدال .

أما الرأى الثانى القائل بأن هذا العالم بما فيه من مادة وطاقة قد نشأ هكذا وحده من العدم ، فهو لايقبل عن سابقه سخفا وحماقة ، ولا يستطيع هو أيضا أن يكون موضعاً للنظر أو المناقشة .

والرأى الثالث الذى يذهب إلى أن هذا الكون أزلى ليس لنشأته بداية ، إنما يشترك مع الرأى الذى ينادى بوجود خالق لهذا الكون ، وذلك فى عنصر واحد هو الأزلية ، وإذن فنحن إما أن ننسب بصفة الأزلية إلى عالم ميت ، أو أن ننسبها إلى إله حى يخلق ، وليس هناك صعوبة فكرية فى الأخذ بأحد هذين الاحتمالين أكثر مما فى

الآخر ، ولكن قوانين « الديناميكا » الحرارية تدل على أن مكونات هذا الكون تفقد حرارتها تدريجياً ، وأنها سائرة حتماً إلى يوم تصير فيه جميع الأجسام تحت درجة حرارة بالغة الانخفاض ، هي الصفر المطلق ، ويومئذ تنعدم الطاقة وتستحيل الحياة ، ولا مناص من حدوث هذه الحالة من انعدام الطاقات عندما تصل درجة حرارة الأجسام إلى الصفر المطلق بعض الوقت ، أما الشمس المستعرة والنجوم المتوهجة والأرض الغنية بأنواع الحياة فكلها دليل واضح على أن أصل الكون أو أساسه يرتبط بزمان بدأ من لحظة معينة ، فهي إذن حدث من الأحداث .. ومعنى ذلك أنه لابد لأصل الكون من خالق أبدى ليس له بداية ، عليم محيط بكل شيء ، قوى ليس لقدرته حدود ، ولابد أن يكون هذا الكون من صنع يديه (١) .

فالطبيعة وصفت في الحقيقة بالأوصاف التي يؤمن بها المؤمنون بالله ، ولكن الأقرب للعقل والمطابق للمنطق أن هذه الدنيا فانية ، الصدفة تستحيل كتفسير لوجودها . الذي خلقها وصورها هو وحده الذي ليس له أول فيوصف ولا آخر فيعرف ﴿ قال فمن ربكما يا موسى . قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى . قال فما بال القرون الأولى . قال علمها عند ربى في كتاب لا يضل ربى ولا ينسى . الذي جعل لكم الأرض مهدياً وسلك لكم فيها سبلاً وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى . كلوا وارزقوا أنعامكم إن في ذلك لآيات لأولى البصيرة . منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى . ولقد أرسلنا نوحاً وآلهما فكلهما فكذب وأبى ﴾ (٢) .

ولعمري كيف يغلق على نفس هذه البدهية لترتد بغباء إلى العقلية الآلية التي تفسر كل شيء في دورات تنتهي لتبدأ دون جديد أو هدف ، فهي كرات تلتهب لتخمد ثم تلتهب هكذا في دورات لا معنى لها ﴿ وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهي رميم . قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم . الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنعم منه تؤقذون . أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم . إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون . فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون ﴾ (٣) .

(١) الله يتجلى في عصر العلم . مقال (نشأة العالم — هل هو مصادفة أو قصد) فرانك ألن ص ٧ ، ٨ أشرف على التحرير جون كلوفر موس . ترجمة د. الدمرداش عبد الحميد سرحان .

(٢) سورة طه آية ٤٩ — ٥٦ . (٣) سورة يس آية ٧٨ — ٨٣ .

أوهام الجدل :

لقد أصاب العلم الماركسية في مقتل ، وذلك في أهم جزء في بنائها ألا وهو قانون الحركة ، الذى يعتبر العمود الفقري للنظرية ، والحق المطلق في اعتقادهم ، وبدونه ينهار البناء أنقاضا ، قانون الحركة هذا يسمونه الجدل أو صراع المتناقضات .

ولقد تأثر (هيجل) بإنجيل يوحنا ، سواء ما جاء فيه من تثليث ، أو ما جاء فيه من تقابل بين الموجودات ، ودافع هيجل عن التثليث ، بمقولة : أن (ابن الله) هو الوجود الطبيعي للإنسانى لله . أى الوجود الإلهى فى الوجود المشاهد ، وأن الروح القدس هو ذلك الروح الجامع بين الله وابن الله ، فهو لكى يدافع عن التثليث وحد بين الله والطبيعة ، فانهى للإيمان بالطبيعة والكفر بالله .

ونحن نتساءل ماهذه النقائص التى يتحريكها الوجود ؟. أياكون من الممكن أن نضع كل ظاهرتين مختلفتين تحت اسم التناقض ؟

الجدل يعنى أن يتقابل نقيضان ، أى يجتمعان فى محتوى واحد . قال (لينين) فى الدفاتر الفلسفية : (إن المعنى الدقيق للجدلية هو دراسة التناقضات ، داخل ذات جوهر الأشياء) . والتناقض يؤدي إلى صراعها إلى أن يحل فيخرج منهما - أى من باطن الشيء الذى اجتماعا فيه - شئ ثالث مختلف عنهما ، ويزول به التناقض ويتجاو وجود النقيضين .

ولكن عندما وضع ماركس الجدلية المادية أى طبق القوانين الهيجلية على المادة كانت المادة غير معروفة تماما ، إذ كان العلماء على عهد (هيجل وماركس وإنجلز) يعتقدون أن الطبيعة مركبة من ٩٢ عنصرا ، وأن كل عنصر مكون من جزيئات هى الذرات ، وكانت الذرة معتبرة وحدة الكون كله .

وكان لهذا التعدد واختلاف تأثير المواد بعضها فى بعض سببا لدفع البعض إلى تصور تناقض فى الطبيعة أو المادة ، فالأكسجين مثلا يلهب النار والماء يطفئها .

أما الآن فإن كل من لديه بعض الثقافة العامة يعلم أن الذرة مركبة .. فهى تتكون من نواة ، يحيط بها عدد من الألكترونات ، تتحرك حولها بسرعة هائلة ، وأن النواة تتكون من بروتونات وأجسام أخرى . وأن الألكترونات كلها ذات شحنات

سالبة ، وأن البروتونات كهارب ذات شحنات موجبة . وأن النيوترون Neutron متعادل ، قوامه بروتون وألكترون متعانقان ، وكل اختلاف في الظواهر التي نراها في المادة وتركيبها راجع إلى خلاف في عدد وترتيب الألكترونات في ذرات تلك المواد ، فإذا كانت الذرة تحوى ألكترون واحد ، فالمادة أيديروجين ، وإذا كانت تحوى ثمانية فهي أكسجين ، وإن كانت ٢٦ فهي حديد ، أو ٩٢ فهي يورانيوم ، وتعدد وتختلف الخواص الكيميائية باختلاف وتعدد التكوينات ، وعرفنا حقيقة ذات أهمية هي أن عدد الألكترونات في أية ذرة يساوى تماما عدد البروتونات ، أى أن الشحنة الموجبة في أى ذرة تساوى الشحنة السالبة ، ولذلك فالذرة من أية مادة في حالتها العادية وحدة متزنة ومستقرة ، خالية من التناقض الباطنى والصراع .

وقد كان يظن أن أى جمع بين شيئين لهما شحنتان كهربائيتان إما أن يتنفرا إن كانتا من نوع واحد أى موجبتين أو سالبتين ، وإما أن يتجاذبا إن كانتا مختلفتين . لذلك كان السالب يعتبر نقیضا للموجب ، إلى أن أثبت العلم أن هنالك مسافة يبطل عندها هذا القانون ، هي جزء من ثلاثين مليون جزء من السنتيمتر ، وهو يعادل $\frac{1}{8}$ قطر أكبر ذرة . وبذلك ثبت أنه ليس داخل الذرة جذب وتنافر من هذا التناقض .

وكان العلماء يعتقدون أن الطبيعة قائمة على عنصرين هامين هما : الطاقة والمادة ، اعتبروا المادة شيئا جامدا محسوسا سموه الكتلة ، واعتبروا الطاقة قوة بدون كتلة ، وبذلك أصبح السكون نقیض الحركة ، والمادة نقیض الطاقة ، ثم أثبت العلم وحدة الطاقة ، والمادة ليست لإطاقة مركزة ، وأن المادة لاحتياج لكى تقول عنها إنها طاقة إلا أن تسير بسرعة الضوء ، وبذلك زال ما كنا نتصور أنه تناقض باكتشاف (أينشتاين) أن الطاقة = الكتلة × مربع سرعة الضوء .

وكانت المادة الخفيفة تعتبر نقیض المادة الثقيلة ، والسائل يعتبر نقیض الجامد ، والأبيض يعتبر نقیض الأسود ، والحر نقیض البارد ، وما يطفئ النار يعتبر نقیض ما يذكها ، ثم جاء العلم فأثبت أن المادة يمكن أن تتحول إلى نوع ثان ، ولا يتطلب هذا أكثر من تعديل عدد وترتيب عناصر الذرة من ألكترونات وبروتونات ، وقد أمكن فعلا تحويل ذرات بعض العناصر إلى ذرات عناصر أخرى ، فتحقق بذلك حلم الكيميائيين القدامى ، فقد نجح (رذرفورد) في تحويل بعض ذرات من النروجين إلى ذرات أكسجين ، كما نجح غيره في تحويل ذرات من البلاتين إلى ذرات من

الذهب .

ولما أثبت العلم أن الذرة خالية من التناقض ، فمن البدهى أن الطبيعة أو المادة لا تنطوى في باطنها على تناقضات ، ولا يدور داخلها صراع ، بذلك لم يعد من الممكن القول بأن حركة المادة جدلية .

وتتحول المادة إلى تركيبات مختلفة ، ويتطلب ذلك ذرتين تكون درجة تشبيعهما مختلفة ، لتندمجا فتصبح الذرتان ذرة واحدة من نوع ثالث ، ولابد من التأثير الخارجى أى تأثير ذرة على ذرة أخرى لتتم عملية التحول . وهذا لا يتفق مع قانون الجدل الذى يقوم على أساس التحول من الباطن .

والكون ملئ بالقوانين المتباينة ، التى تحكم كل نوع . فالقوانين التى تحكم الرصاص غير التى تحكم الأيدروجين ، وقوانين الصوت غير قوانين الضوء ، وللبات قوانين غير الجماد ، والجماد غير الحيوان .

وبالطبع تعددت المركبات وقسمناها إلى أنواع حسب تباين خصائصها ، والتعسف بالبحث عن التناقض فيها ، وهو مخرف ، يصل إلى حد ما قاله (المنجلز) فى كتابه (جدل الطبيعة) من أن ثمة أشعة ضوء سوداء لتكون نقيضا لأشعة الضوء البيضاء ، ليثبت لديه علميا أن الضوء يحتوى على نقيضين ، وأن فى كل شئ صراعا داخليا وأن كل شئ جدلى ، فى متاهات يرغب أصحابها الناس إرغاما على التسليم بصحتها ، دون أن يكون فى الذرة تناقض ولا صراع ، وأن كل الأنواع تكونت نتيجة اندماج الذرات وتأثيرها ، وتحولها فى حركتها الدائمة ، وأن ناتج هذا التأثير المتبادل هو التباين بين الأنواع .

لقد كان (ماركس والمنجلز) — بقولهما أن المادة جدلية — يجهلان الحركة الداخلية للذرة ، حين تبني القوانين التى وضعها هيجل كلها ، وأعطوها الحق فى تفسير كل شئ ، أما أن يقول هذا واحد بعد منتصف القرن العشرين فذلك مما يدعو للعجب والسخرية .

وحسبنا أنهم تراجعوا فى آخر رأى لهم حين قالوا : (يجب ألا يفهم هذا الأمر فهما مبالغا فى بساطته . إن الصراع بين الأضداد بمعناه الحرفى المباشر يحدث بصفة رئيسية فى المجتمعات الإنسانية ، ولا يمكن على أى وجه أن نتحدث عن الصراع بمعناه

الحرفى بالنسبة إلى العالم العضوى ، أما بالنسبة إلى الطبيعة غير العضوية فيجب أن يهتم هذا التعبير على وجه أقل حرفية وهذا هو السبب الذى وضع من أجله « لينين » ذلك التعبير بين القوسين . إن هذا التمييز لازم لفهم صراع الأضداد فهما سليما (١) .

إننا نشاهد — على العكس مما يقول ماركس — أن العلاقة بين الأشياء المختلفة هى علاقة التعاون عموما . فالليل يكمل النهار ، الأول سكن والثانى معاش . يقول تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنَا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) .

والسالب والموجب يتعاونان معا فى إكمال الدائرة الكهربائية ، ولو تصورنا أن أحدهما يقضى على الآخر لما تصورنا ضوء الكهرباء ، والذى نراه أن السالب يتنافر مع السالب ، والموجب مع الموجب ، وإن كان لابد من القول بالصراع فهو ليس بين السالب والموجب ، بل بين السالب والسالب والموجب والموجب .

أليس من الغريب بعد ذلك أن يقدر الماركسيون قانون الجدل ، ويعتبروه أعظم كشف فى تاريخ الإنسان ؟ ولكن هذا شيء طبعى بالنسبة للفكر الماركسى الذى يعتبر المادة أزلية خالقة فيلبسها لباس الألوهية ، ولهذا كان لابد أن يفترض الحركة ذاتية تتحرك فى شكل التناقض وصراع الأضداد . وأخذت تدخل العلم قسرا فى قولها إلى أن تحرر العلم بسلاح التجربة من إسارها كما رأينا فى أشكال المادة . وحسبنا أن نتذكر أن الذرة يزداد غموضها كلما ازدادنا بحثا فيها ، فلم تكتشف حتى الآن حقيقة الألكترون ، ولم نستطع متابعة حركته ، وكل يوم نرى كشفا جديدا فى عالمها . ومن الخطأ أن نقول : إن الحركة ذاتية ؛ لأن ذلك فرض كشف العلم خطأ ، كما كشف خطأ تناقض الألكترون والبروتون — والعجيب أن الشيوعيين يعيبون على غيرهم بناء يقينهم على افتراضات لم تثبت التجربة ، ويخصون بالذكر الإيمان بالغيب وإن دلت عليه الآثار فى الكون — ونحن نسألهم بالتالى : كيف آمنوا بالألكترون وهم لم يروه إلا بأثره فى الكهرباء ؟ ثم نسألهم ساخرين : كيف آمنوا بالجدلية كقانون مطلق أزلى ، وهم لم يثبتوا علميا وجودها فى الأحياء أو الأشياء ، والآثار كلها تثبت

(1) Fundamental of Marxism Leninism pp. 102 - 103 .

(٢) سورة النمل آية ٨٦ .

خطأها ؟ إلا أن يزعموها غيبا لايلمس ولايرى ا

إن سنة الله تمسك المادة في نظام ﴿﴾ إن الله يُمسِكُ السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهُمَا من أحد من بعده إنه كان حليماً غفوراً ﴿﴾ (١) . ولهذا نجد الترابط والانتظام ﴿﴾ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ﴿﴾ (٢) .

والتباين سنة الوجود والحياة ، فباختلاف كل شيء عن الآخر يتم التزاوج ﴿﴾ ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴿﴾ (٣) ﴿﴾ وجعل منها زوجها ليسكن إليها ﴿﴾ (٤) وبهذا يتم التآلف والتعارف ﴿﴾ يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿﴾ (٥) .

والصرع لانكره ، ولكن الذى ننكره ضرورته الحتمية ، وأنه حركة الوجود والحياة ، إننا نؤمن ، والواقع يؤيدنا ، أنه انحراف عن سنة الله التى هدى إليها الناس . إن الإيمان يحيل الحياة إلى الوحدة والتعاون ، والبعد عنها يؤدى إلى الصراع ﴿﴾ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم شقاق ﴿﴾ (٦) .

الغريزة والروح مختلفان ، ولكنهما ليسا متناقضين ، فهما يتعاونان في السمو بالإنسان إلى أفق الكمال ، ولكن إن انتصرت الغريزة على الروح انحرفت بالفرد عن الإنسانية ، وكذلك لا يمكن للإنسان أن يعيش بروحه وحدها وإلا لكان في ذلك الفناء ، إنهما متعاونان في أداء رسالة الإنسان في الحياة .

ولكن ماذا نقول للتعسف في التفسير ، والاعتساف في التأويل ، حين يصف الماركسيون كل ظواهر الحياة على أنها متناقضات ، مستغلين الخلاف بينها ، ويسمونها الفكرة ونقيضها ، ويطلقون على العملية اسم الجدل .

(١) سورة فاطر آية ٤١ .

(٢) سورة يس آية ٤٠ .

(٣) سورة الذاريات آية ٤٩ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٨٩ .

(٥) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٦) سورة البقرة آية ١٣٧ .

إن التاريخ — كما يقول (كارل فيدرن) في دراسته الهامة — يسير كجدول لا نهاية له ، ولا يعرف أحد بدايته ولا نهايته ، ولهذا يستحيل تعيين أى مرحلة من مراحل هه تكون فكرة أو نقيضها أو تألف النقيضين ، ويمكن بسهولة إظهار أية حادثة تاريخية على أنها تألف بعنصرين كانا متناقضين فى الماضى ، إذ أنها فكرة تختار فيما بعد حادثا آخر ليكون نقيضها . وهكذا تقديم الغزو النورمندى على أنه تألف الثقافتين الرومانية والأأنجلوسكسونية ، أو أنه فكرة نقيضها عهد البلاجينيت (وهى كنيسة البيت المالئ الإأنجليزى) وقد أطلقه عليها أحد أعضائه وهو (ريتشارد أمير يورك) فى سنة ١٤٥٠ . وتألف هذين النقيضين فى عهد التيودوريين ، وهذا العلاج الذى لايركن إليه يجعل التاريخ بمثابة لعبة ، كل مايلزم للعب بها خيال خصب و جهل كبير . وعلاوة على هذا رأينا أن الجدلية — كما استخدمها هيجل — مبدأ يقوم على التفاضل بأن كل نتيجة تعد تقدما نحو (المطلق) ، ويرى ماركس أيضا (أن كل مرحلة متعاقبة من مراحل المجتمع التى تنشأ على حساب التناقضات الداخلية للمرحلة السابقة لها وتؤلف شكلا أعلى) . وهذا قول معقول ، إذا كان التاريخ سجلا مستمرا للتقدم ، ولكنه عبارة عن قصة من الانحلال والفساد ، ولهذا لايمكن تطبيق الجدلية على جزئه هذا (١) .

وها هو تاريخ الإسلام يظهر تهافت هذه النظرية
فالدارس لسيرة رسول الله ﷺ وأصحابه يجد أناسا قد تجردوا من الدنيا تماما ، وضحو بأئمن مافى الوجود فى سبيل نصره هذا الدين ، لقد ضحو بأرواحهم .

وهل يستطيع أحد أن يقول : إن محمداً عليه السلام كان يبنى الملك أو الدنيا بهذه الدعوة ، لقد رأينا ماعرض عليه من ذلك بالالحاح فأبى وفضل الموت عليه . . . وذلك مادفع (توينبى) أن يقول : (إن رجلا ثبت فى دعوته ثلاثة عشر عاما قبل أن يهاجر إلى المدينة ، تعرض خلالها للأذى والموت لايمكن إلا أن يكون عامر النفس بإيمان دينى عميق) .

وهل كانت سمية وياسر يبغيان الدنيا ، حينما سلط عليهما أبو جهل العذاب

(١) الشيوعية نظريا وعلميا . كاريو هنت ص ٥٥ ، ٥٦ .

لينطقا بكلمة الكفر ، ولم يملك رسول الله ﷺ لهما شيئا إلا أن يقول : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة » (١) وظلا في صبرهما حتى لقيا الله شهداء .

وماذا كان ينبغي المهاجرون حين تركوا الدنيا وراءهم ، وهم يعلمون أنهم ذاهبون إلى حيث الفقر والحاجة ؟ . . . وهذا صهيبي يضحي بكل ماله ، حين خير بينه وبين أن يلحق برسول الله ﷺ بدار الهجرة ، أين هو الهدف المادى إذن في هذا الإيمان ؟

وكان في الدعوة الغنى الشريف كعثمان ، والفقر الذى لا يملك شيئا كبلال ، بل كان منهم من يضحي بكل ماله في سبيل الله كأبى بكر دون أن يترك لأهله شيئا ، وكان يستطيع أن يعيش في سعة من ماله ورفعة من قومه دون أن يخالف ما هم عليه .

ولقد انتشر الإسلام بسرعة ماتزال خارقة ، فقد هزم في سنوات قليلة فارس وروما ، واستولى على السواد والشام وفارس ومصر ، ولا يزال التاريخ حائرا في تبرير انتصار هذه القلة ، الضعيفة السلاح ، أمام الكثرة العددية بعددها وعدتها ، وقد وضح من اللحظة الأولى أن الهدف من هذه الحملة ليس ماديا ، حيث كان يدعى الأفراد أولا إلى الإسلام ، فإن أسلموا تساوى الجميع في الحقوق والواجبات ، هم وغيرهم من المسلمين دون تمييز . فإن أبوا الإسلام فالجزية وإلا فالقتال . والجزية تصرف أولا على المحتاجين منهم ، وثانيا للدفاع عنهم حيث يعفون من الحرب في سبيل الله ، فهي إذن لا تتضمن أى مغنم للمسلمين . والهدف من الحملة كما يحدده القرآن هو إظهار الإسلام على الدين كله — دون إكراه في الدين — ليسود العالم الحريّة والسلام العادل .

وفي التشريع الاقتصادى الذى قدمه الإسلام ما يهدم هذا التفسير ، فكيف نفسر إلغاء الربا والاحتكار وتحريمهما ، ومنع أن يكون المال دولة بين الأغنياء . . . وكيف يحدد الإسلام وظيفة الملكية . . ؟ إلى غير ذلك من أصول الإسلام الاقتصادية . . وكانت المرحلة — حسب التفسير المادى — تحتم عليه أن يكون غير ذلك ، ويتجاوب مع قوى الإنتاج .

(١) رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ، مكتب المصنوعات الإسلامية ، ج ٣ ص ٢٨٣ .

ولقد كان عصر عمر بن عبد العزيز معجزة تاريخية ، حيث أوقف المد المنحرف عن أصول الإسلام ، واستطاع بقوة الكتاب والإيمان أن يرد للناس ما استلبه بنو أمية ، فنشر التوازن الاقتصادي في المجتمع كله بعد أن كان قد اختل حتى إن عماله كانوا يبحثون عن الفقراء والمستحقين للصدقة فلا يجدونهم ، لأن الناس كلهم أصبحوا أغنياء .

الفصل الثانى

نظرية فائض القيمة

كان علماء الاقتصاد الإنجليز القدماء يرون أن مستوى الأجور يقرره الوقت اللازم الكافى لإعالة العامل ، ولأشأن لذلك بالقدر الذى ينتجه العامل ، إن قوة العامل سلعة فريدة من نوعها ، لأن العامل ينتج إنتاجا يزيد عما يحتاجه لإعالة نفسه ، ورأوا أنه إذا أخذ أكثر مما يبقيه حيا سيزيد إنجابها مما يترتب عليه المجاعات والحروب .

واستغل ماركس ذلك فى شحذ أسلحة الصراع ، حيث رتب على وجود هذا الفرق أن يكون العامل ضحية لاستغلال صاحب العمل ، نتيجة للفارق الكبير بين أجره وقيمة ما ينتجه ، ثم رتب نتيجة أخرى خاطئة وهى أن أصحاب الأعمال وملاك الأراضى يعيشون على حساب أناس آخرين ، وهم لا يقدمون لهم ما يقابل السلع التى يتلقونها ، أى أنهم يعيشون على دخل لم يكسبوه ، وبهذا تنشأ الدخول الأخرى غير الأجر المكونة من الإيجار والفائدة والربح أو ما يسمى فائض القيمة .

ويرى ماركس أن قصة رأس المال هى قصة استغلال الإنسان ، فقد كان استعمال الإنسان للعصى والآلات الحجرية تجعله فى حاجة إلى التعاون ، ليكمل نقصه فى صراعه ضد الطبيعة ، لذلك سادت العلاقات التعاونية المشتركة فى تلك الحقبة البدائية من التاريخ . ولكن لما انتقل الإنسان إلى استعمال القوس والسهم والفأس ساد نظام العبودية بين الناس ، لأن الإنسان أصبح معه من الأسلحة ما يساعده على إخضاع الآخرين ، ولقد أنشأت الزراعة للإنسان لأول مرة أن ينتج أكثر مما يستهلك ، الأمر الذى جعل هناك فائضا ، رغب الأقوياء فى استغلال الضعفاء لحسابهم ، ولما نمت الصناعة استعمل رب العمل العمال ، وأخذ منهم فائض القيمة ظلما وعدوانا .

ورأس المال الثابت عند ماركس كالأبنية والمواد الأولية والآلات لا ينتج شيئا ، وإنما تتولد الإنتاجية من رأس المال المتغير (العمل) ، وهو مقدار ما يصرف من قوة العمل فى رؤوس الأموال الثابتة ، ومن الواضح تبعا لذلك أن من لا يسهم بالقوة العاملة

فى إنتاج أية سلعة معينة لا ينتج اية قيمة ، وهكذا فإن كل من يتلقى جزءا من الإنتاج دون إسهام فيه إنما هو طفيل يعيش على سرقة العامل ، وعلى هذا فإن ماركس ينكر أن الأرباح تنتج عن الرأسماليين الذين يقرضون المال أو عن التجار الذين يتولون إدارة عملية المبادلة .

وقد استخلص ماركس من نظرية فائض القيمة ثلاثة قوانين :

أولا : قانون تجميع رأس المال :

التنافس يؤدى إلى تشغيل الآلات التى توفر العمل ، ليضمن على حد التعبير الماركسى فائض قيمة نسبيا ، ويعنى هذا فى المدى الطويل هبوطا فى قوة العمل المطلوبة ، ويزيد من إنتاج السلع ، إلا أن زيادة رأس المال الثابت ونقص رأس المال المتغير يؤدى إلى أن ينقص ربح العمل ، لأن العمل هو مصدر القيمة الوحيد ، يقول ماركس : (فالرأسمالى الذى يستخدم وسائل الإنتاج المتحسنة يحصل بذلك على قدر من فائض العمل بنسبة أعلى مما هى عليه فى حالة سواه من الرأسماليين فى نفس النوع . من الإنتاج ، فهو يعمل بصفة فردية ما يعمل رأس المال بصفة جماعية فى إنتاج فائض القيمة النسبى ، ولكن فائض القيمة الاجتماعى هذا يزول طالما تعم طريقة الإنتاج الجديدة ، إذ يندم الفارق بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية للسلع التى أنتجت رخيصة . . وعلى ذلك فلا يتأثر فى النهاية معدل فائض القيمة إلا بالعملية كلها حين تكون الزيادة فى فروع الإنتاج ، التى تعنى بإنتاج ضروريات الحياة ، بحيث إن الزيادة فى الإنتاجية تؤدى إلى رخص السلع التى تكون عناصر قيمة قوة العمل ^(١) .

ف عناصر القيمة تتكون من عناصر ثلاثة هى : رأس المال الثابت ، ورأس المال المتغير ، وفائض القيمة . ونسبة فائض القيمة (Rate Of Surplus value) هى نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير = $f \div g$ ، والتركيب العضوى لرأس المال هو $ث \div ث + غ$ نسبة رأس المال الثابت إلى مجموع المال ، ونسبة الربح يقصد بها فائض القيمة إلى رأس المال الكلى = $f \div (ث + غ)$.

فإذا كان $ث = ٥٠$ ، $غ = ٥٠$ ، $f = ٥٠$ فيكون :

(١) رأس المال ج ص ٢٦٨ / ٢٦٩ د. راشد البراوى ط ٢ ١٩٦٥ مكتبة النهضة المصرية

نسبة فائض القيمة ١٠٠٪ والتركيب العضوى = ٥٠٪ ونسبة الربح = ٥٠٪
فإذا زاد رأس المال الثابت إلى ١٠٠٪ بدلا من ٥٠٪ فإن نسبة فائض القيمة
تكون ١٠٠٪

والتركيب العضوى = $\frac{2}{3}$. ونسبة الربح ستخفض إلى الثلث .

ويرى أن زيادة التركيب العضوى لرأس المال ، لها بالنسبة للمنظم الواحد
نتائج تختلف عن آثارها فيما يتعلق بطبقة المنظمين عموما ، فالمنتج الذى يبدأ فى
زيادة التركيب العضوى لرأس المال يخفض نفقاته عن متوسط النفقات السائدة فى
السوق ، بالثمن الذى يبنى على نفقات المنتجين الآخرين . ، ولهذا يحصل المنظم
على دخل احتكارى ، يضاف إلى فائض القيمة المستغل أولا ، ولكن سرعان ماتعمل
قوة المنافسة على تعميم وسيلة الإنتاج الجديدة ، ومعنى ذلك أن تنخفض النفقات
عموما ، ويصبح كل منتج فى حالة المنتج الأول ، فتتخفض الأسعار ، وتنخفض
نسبة الربح لجميع المنتجين ، وفقا لزيادة التركيب العضوى لرأس المال عموما ،
فماركس يقرر وجود قانون تميل نسبة الأرباح تبعه إلى الانخفاض نتيجة لتنافس
المشروعات ، والتقدم الفنى وزيادة التركيب العضوى لرأس المال .

ثانيا : قانون تركيز رأس المال :

يؤدى التنافس إلى قتل الرأسماليين الصغار ، وزيادة استخدام رأس المال
الثابت ، حيث إن صغار الرأسماليين تضعف قوتهم التنافسية ، لعدم قدرتهم على شراء
الآلات ، مما يؤدى إلى اختفاء الرأسمالى الصغير ، ونمو المؤسسات الضخمة عن
طريق الشكتلات والتجمعات ، وبهذا تصبح وسائل الإنتاج تبعا لذلك متزايدة متركزة
فى أيد قليلة تحتكر الإنتاج .

ثالثا : قانون زيادة البؤس :

والنتيجة اللازمة للقوانين السابقة أن يتجه الرأسماليون إلى زيادة استغلال
العمال ، للحصول على قدر أكبر من فائض القيمة المطلق ، ويؤدى زيادة استغلال
الآلات إلى تعطيل العمال ، وتكوين احتياطي كبير من العمال ، يتنافس على فرص
العمل ، وهذا يؤدى إلى زيادة خفض الأجور ، ويضعف من قدرة العمال على
المساومة .

يقول ماركس : (إن رؤوس الأموال الإضافية التى تتكون أثناء عملية التجميع العادى تصبح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة ، وبخاصة استغلال نواحي التقدم فى الفن الصناعى ، ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة التى فيها يولد رأس المال القديم من جديد ، وقد اكتسب طابعا فنيا مكتملا بحيث إن كمية صغيرة نسبيا من العمل تدفع كمية أكبر نسبيا من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

ويتحتم نتيجة هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق على العمل كبيرا ، تبعاً للنسبة التى بها تجمعت رؤوس الأموال ، التى تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملياته المركزة .

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافى الذى تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال بنسبة حجمه عددا يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذى يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم (١) .

ويتحرك النظام الرأسمالى فى نطاق دائرة خبيثة ، فحيث إن منتج أرخص السلع هو الذى يكسب المعركة ، فلا بد أن توجد المنافسة على استخدام أدق الآلات وأحسن الأجهزة ، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال ، مما يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال ، فى نطاق واسع ، ويزيد بالتالى استخدام رأس المال ، وحيث إن رأس المال المتغير هو المركب الوحيد لرأس المال الذى يوجد القيمة . نجد أن نسبة فائض القيمة تهبط نسبيا وباستمرار ، ويعظم عدد العمال المتعطلين مما يؤدي إلى الضغط على أجور المشتغلين لزيادة فائض القيمة المطلق .

والجيش الاحتياطى من العمال الناجم عن حتمية حركة النظام الرأسمالى يتحد فى المقاومة ، لأن إرادته ومصالحه تقف متعارضة مع إرادات ومصالح ساداتهم . أو تنهار الحواجز الضيقة التى تفصل مجموعة من العمال عن المجموعة الأخرى عندما يدركون جميعا أن لهم عدوا مشتركا هم الرأسماليون ، أو الطبقة التى تتملك وسائل الإنتاج . ويشرعون عن طريق الثورة فى تحويل الرأسمالية إلى الشيوعية ، حيث تحصل

(١) رأس المال ج ٢ ص ١١٣ / ١١٤ كارل ماركس ت د. راشد البراوى مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .

قوة عملهم على جزائها كاملا غير منقوص .

ويعرض ماركس تحليلاته الناقدة للإنتاج الرأسمالى فى المعادلة : النقود — السلع — النقود ، فالرأسمالى يستثمر ماله فى إنتاج السلع ليحصل على مال أكثر ، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم ، كما أنه خارج عن معادلة التبادل التى من إحدى نواحيها ثمن الشراء الذى اشترى به ، ومن ناحيتها الأخرى ثمن البيع الذى باع به . إنه يدفع قدرا معيناً من القيمة فى عملية إنتاجية ويطالب بقيمة أكبر من السوق .

والفرق هو ربحه أو دخله فى شكل ربح ، أو ربح وفوائد تدخل كلها تحت عنوان (فائض القيمة) ، ولكن فائض القيمة هذا لاينتج من عملية التداول بين الرأسماليين أنفسهم ، وإنما أنتجه العمل ووصل الرأسمالى نتيجة أن ثمن العمل أقل من قيمة استخدامه ، فالربح لايتأتى من بيع السلع ، وإنما من استغلال العامل ، فهو يشتري السلع بقيمتها ويبيعها بقيمتها والفرق هو بين ناتج العامل وأجر العامل ، ومن هنا يصل ماركس إلى أساس اختلال التوازن فى النظام الرأسمالى وجذور التعارض فيه .

نقد النظرية :

تعرضت نظرية ماركس فى القيمة إلى هجمات شديدة ، أظهرت عيوبها الأساسية بحيث تركتها كما مهلهلا لا يصلح لشيء . ولقد اتحد الاقتصاديون عامة على معارضتها ، ولم يبق لها من قوة اليوم أكثر مافيه من شعارات سياسية واجتماعية ، بعد أن فقدت أساسها المنطقى ، ولم تتأسك من الناحية الاقتصادية ، ويرجع السبب لهذا القصور إلى روح العصر ، فقد ساد اتجاه فى القرن ١٩ يسعى إلى إيجاد قوانين ثابتة تعطى لها صفة التفسير المطلق للكون والحياة ، بعد الوثبة الكبيرة للعلم التى صورت للناس أنهم قد عرفوا كل شيء .

وأول الوسائل التى أثارها ماركس وكان عرضة بسببها للنقد الشديد هى نظرية البؤس المتزايد على الدول ، فلقد أوضح ماركس أنه ليس من الممكن رفع مستوى المعيشة للعاملين برفع أجورهم ، ولابد أن تنخفض تدريجياً وبانتظام ، فى الوقت الذى يقل فيه بالتدريج عدد كبار الرأسماليين الذين يظلون يغتصبون ويستأثرون بكل الفوائد

والمزايا ، وأشار إلى أن هذا الاتجاه لامفر منه طبقا لضرورة قاسية صارمة ، ورغم أن ماركس تنبه إلى أهمية نقابات العمال ، والمطالبة بإصلاحات سياسية جزئية لقوانين العمل ، كتحديد ساعات العمل ، وهذا تناقض مع قانون الحتمية الذى يؤمن به ماركس ، إلا أن ماركس يوازن التناقض بالقول أن نقابات العمال لا تستطيع أن تصل إلا إلى مكاسب صغيرة ، وهى مكاسب مؤقتة . إنهم قد يكسبون معركة أو معركتين هنا أو هناك ، ولكن مهما فعلوا فلن يكون فى استطاعتهم أن يمنعوا الهزيمة المحققة ، ولكن التاريخ قد أثبت لنا أن هذا الاتجاه قد قضى عليه فى بعض الأزمنة وفى بعض الأمكنة ، ولقد وصل ماركس إلى هذه النتائج من الواقع السيئ الذى عاشت فيه إنجلترا فى النصف الأول من القرن ١٨ ، والسدى نراه فى قصص المعاصرين كدزرائيلى وديكنز وجورج إليوت ، وكذلك فى ألمانيا ، إلا أن الذى يؤخذ عليه هو أنه لم يراع ماطراً على أحوال بريطانيا قبل وفاته ، حيث منح حق الانتخابات للعاملين بالأجر ، وازدهرت حركات العمال النقابيين ، وجمعيات التعاون للمستهلكين . إن ماركس قد استخف بأهمية عنصر الحرية فى حياة الإنسان ، وارتفع بقيمة عنصر الضرورة التى تحتم على الإنسان اتجاهها للاحيد عنه .

أما عن قانون التركيز فإن ظهور الشركات المساهمة قد أدى إلى إمكان فصل الملكية عن الإدارة وإمكان تجميع رأس المال دون أن يصحب ذلك تركيز الملكية فى أيدي أفراد قلائل .

لقد ظهرت طبقة جديدة هائلة من أصحاب الأسهم ، ولا تزال الزراعة فردية وصغيرة على العموم ، فليس إذن للاحتكار حتمية وإنما هو مرض يمكن علاجه .

صاحب العمل الصغير لم يسحق ، فقد عاش فى ميدان الزراعة وميدان البيع بالقطاعى ، بل عاش أيضا فى جزء كبير من النظام الصناعى ، حيث يستطيع أن يقوم بالتجارة والتمويل ، كما أن هناك عدة سلع من المصلحة أن تبقى فى أيدي المنتجين الصغار ، كالصناعات التى تنطوى على مغامرة وخسارة كبيرة أو سوقها محدودة بحيث لا تستهوى أفئدة الكبار .

وهناك تجارات وصناعات تظهر فى حيز الوجود على الدوام ، وهذه تؤدى بدورها إلى ظهور عدد كبير من الشركات والصناعات الصغيرة ، كالتصوير وأصحاب الجراجات ووكلاء السيارات ، والعملاء الذين يبيعون أجهزة الراديو

والمسجلات وكثيرون سواهم .

ولانرى في أكثر البلاد الرأسمالية تقدما أى بادرة تنبىء أن هؤلاء المنتجين الصغار فى تناقص ، بل نرى على العكس من ذلك أن عددهم فى ازدياد واتساع مع النمو الاقتصادى ، ونرى اليوم أن نظام الأسهم فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يشمل جميع طبقات المجتمع ، باستثناء طبقة العمال الذين يعملون بأيديهم ، بل شمل هذا النظام جزءا من تلك الطبقة ، رغم أن الاحتكارات فى هذه الدول تمثل أكبر مشاكلها .

١

إلا أن تحسن مستوى المعيشة للعمال لا يرجع مطلقا إلى آلية النظام الرأسمالى الذى بنى عليها ماركس استنتاجه ، ومكاسب العمال التى حصلوا عليها إنما حصلوا عليها بقوة نقابات العمال والدولة ، وهى أحوال تقيد مبدأ الحرية المطلقة . ولهذا فقانون ماركس هنا باطل .

أما فيما يختص بقانون تجميع رأس المال فالواقع أن اتجاه الآلية يكون دائما نحو توفير العمل ، وهذه بدهية من البدهيات ، لأن الآلة أساسا ابتكرت لتوفير الجهد ، وكل إنسان يأمل اليوم فى أن توفر له الآلة على مدى الأجيال مزيدا من الفراغ ، وترفع عنه جزءا من شقاء العمل ، ولكن لماذا يتصورون أن التقدم الفنى يصحبه دائما توفير للعمل ، فقد يكون التقدم الفنى نفسه فيه توفير لرأس المال من ناحية التكاليف اللازمة لإنتاج معين ، وهذا يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع بقاء العمال ثابتين ، وتوفير رأس المال ، فمكاسب العمال الحقيقية تزداد فى المدى البعيد ولو كان الأثر الأصيل للاختراع انكماشا ظاهريا فى الطلب على العمل ، وذلك لعلة أسباب :

أول هذه الأسباب ترخيص السلع نتيجة للطريقة الفنية الجديدة ، الأمر الذى قد يزيد القوة الشرائية لأجر نقدى معلوم ، وهذا قانون يوازن أو يفوق بالنسبة لمجموع العمال أى اتجاه إلى هبوط فئات الأجر النقدية ، والتقدم فى النمو الآلى يحدث بالطبع فى كافة القطاعات أى فى السلع الأجرية التى تدخل فى مستوى المعيشة للعمال كصناعة البناء والمنتجات الزراعية أو السلع غير الأجرية ، فالنمو الآلى فى السلع الأجرية يخفض ثمنها ، مما يعوض أثر التقدم فى خفض أجر العامل مثلا ، وحتى التقدم فى السلع غير الأجرية كالسفن والخطوط الحديدية يؤدى أيضا إلى خفض

السلع الأجرية لتسهيل استيرادها من أماكن أخرى إن كان عرضها غير مرن .
والسبب الثاني هو اتساع نطاق الإنتاج ، الذى سيجرب عليه إنقاص
التكاليف الإنتاجية بعد العمل بالأساليب الفنية الجديدة ، إما بزيادة الإنتاج فى
السلع نفسها إذا ما كان الطلب مرنا ، أو فتح آفاق سلع جديدة تنضم إلى بقية
السلع التى تسهم فى رفاهية الإنتاج كصناعة النايلون مثلا .

ويرى الأستاذ P. Sweezy أن البرهان على قانون انخفاض نسبة الربح
السابق شرحه قاصر ؛ لأن زيادة التركيب العضوى لرأس المال تصبح حتما زيادة فى نسبة
فائض القيمة ف ÷ غ ، مما قد يؤدى طبقا لمعادلة نسبة الربح إلى المحافظة على
مستوى الربح بل وزيادته ، فالتقدم الفنى وإدخال الآلية فى الإنتاج يزيد من إنتاجية
العامل فلوبقى مستوى الأجر على حاله فإن معنى ذلك إمكان زيادة نسبة الربح .

نفرض أن عناصر القيمة موزعة كالآتى :

$$\text{ث} = ١٠٠ ، \text{غ} = ٢٥ ، \text{ف} = ٢٥ .$$

فإن التركيب العضوى لرأس المال $= ١٠٠ \div ١٢٥$ وفائض القيمة ١٠٠ %
ونسبة الربح $٢٥ \div ١٢٥ = ٢٠ \%$ ، فإذا أضفنا زيادة إلى رأس المال فأصبح ١٥٠
وفائض القيمة ٥٠ ، فالتركيب العضوى لرأس المال $= ١٥٠ \div (٢٥ + ١٥٠) =$
 $\frac{٢}{٧}$ نسبة فائض القيمة $= ٢٠ \%$. أما نسبة الربح فتساوى $١٧٥ \div ٥٠ = \frac{٢}{٧} = ٢٨,٥ \%$.

وزيادة فائض القيمة التى قلبت استنتاج ماركس رأسا على عقب قد تكون
زيادة إنتاجية العامل كما رأينا ، أو بانخفاض أجره عن طريق تحليل ماركس بزيادة
عرض العمل للبطالة الناجمة عن الآلية الجديدة إن حدثت^(١) . والقاعدة التى
لا تتبدل للمشاريع التجارية حيث إن الأرباح تتناسب مع كمية رأس المال ، بغض
النظر عن نسبة رأس المال الثابت إلى المتداول ، وذلك تحت ظروف المنافسة الحرة
التي اعتمد عليها ماركس فى تحليله ، وهذا يتناقض مع قانون فائض القيمة القائم على
أساس أنه إذا ارتفعت نسبة رأس المال المتغير ازداد فائض القيمة والعكس .

1- P.M. Sweezy The Theory of Capitalist Development New york 1942 p, 68 .

والتطور الاقتصادى د . زكريا نصر ١٨١ ، ١٨٣ .

ولقد أشار ماركس إلى هذا التعارض في خطاب بعثه إلى إنجلترا في شهر أغسطس سنة ١٨٦٢^(١) . وقد ورد إيضاح هذا التناقض في المجلد الثالث لرأس المال الذى نشره إنجلترا سنة ١٨٩٤ بعد وفاة ماركس ، فقد ورد فيه أنه بينما لا يكون فى استطاعة أى فرد أن يحقق نسبة من الربح تتلاءم مع معدل فائض القيمة فى تجارته المحدودة ، فإن المجموع الكلى لفائض القيمة هو المقياس لمعدل ما فيه من نسبة الربح .

ولم يقدم ماركس دليلا يثبت أن معدل الربح يتوقف على العلاقة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت فى المجموع الكلى ، وهذا القول لا يقل خطأ عن قوله : إنه إذا كانت الأجور ثابتة فإن معدل الربح يهبط كلما ازداد رأس المال الثابت . وقوله : إن سعر السوق للسلع يتوافق مع قيمتها التى تقررهما كميات العمل اللازمة لإنتاجها ، وأن الأرباح تتولد مع بيع السلع بقيمتها أى نسبة ما فيها من كميات عمل ، فإنه فى هذه الحالة لابد أن يكون فائض القيمة معروفا بعد أن عرفت عدد ساعات العمل المبذول فى الإنتاج ، وتحت ضغط هذا التناقض نجد فى تفسير المجلد الأول بوضوح أن العمل ليس وحده هو الذى يحدد القيمة ، وإنما القيمة يحددها أيضا الطلب على السلع ، وما وقع ماركس فى هذا التناقض والتعقيد إلا لإهماله لجانب الطلب فى تحديد أسعار السلع ، فبينما كان ماركس مضطرا إلى الاعتراف بأن أى سلعة قابلة للتبادل يجب أن تكون نافعة ، امتنع عن ذكر المنفعة فى تحديد القيمة ولم يقبل إلا قيمة العمل أساسا لتحديد القيمة ، وبالتالي لا يمكن تحديد « المعدل البسيط للعمل » مقدما وإنما يتحدد بعد تحديد سعر السلع عن طريق السوق ويتفاعل العرض والطلب .

فإذا كانت السلعة تملك قيمة فلا بد أن يكون لها خاصيتان : الأولى يجب أن تكون نافعة ، لأن الإنسان لا يطلب مطلقا سلعة غير نافعة ، كما أن إنتاجها لابد أن يكون قد تكلف جهدا وعملا ، وأية سلعة لا يمكن أن تفتقر إلى القيمة إذا توافر فيها هاتان الخاصيتان ، فلهواء مثالا له فائدة ولكنه يفتقر إلى القيمة لأنه ليس هناك عمل يبذل لإنتاجه . ومن ناحية أخرى قد تكون السلعة قد استغرق عملها سنوات

(١) الشيوعية نظريا وعلميا ص ٧٥ دار الكتاب العربى ١٩٦١ .

من العمل ولكنها تصبح معدومة القيمة إذا لم يكن هناك طلب عليها ، كما أن نظرية (العمل أساس القيمة) لا تستطيع أن تبين لنا سر ارتفاع ثمن حجر ثمين وجد بمحض المصادفة إلا إذا أخذ في الاعتبار الطلب ، وقد يقال — كما قال ماركس — إنها حالات استثنائية ولكن عجز النظرية عن تفسيرها دليل تام على قصورها .

وأمام هذا التصور فإن نظرية ماركس في القيمة لم يعد لها من الأهمية إلا بمقدار ما فيها من شعارات سياسية واجتماعية قائمة على أخطاء الرأسمالية من الاحتكار والاستغلال وإلى الربا وضياع حق الفقير وسوء توزيع الدخل الذى يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص . ولا يمكن إضعاف سيطرة الماركسية على عقول الناس إلا بعد إصلاح هذه الحالة المجحفة .

اندحار الاشتراكية

الاشتراكية هي الخطوة المرحلية للشيوعية في زعم ماركس ، حيث تنفرد الدولة بالسيطرة على عناصر الإنتاج ، ويتحول الجميع إلى عمال عندها ، تقودهم بالحديد والنار ، ولا تزال هذه الخطوة المرحلية تطحن الدول الاشتراكية بما يسمونه ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا يجدون اليوم منها مخرجا .

وابتداء يجب أن نميز بين الاشتراكية والإصلاح الاجتماعي ، ويرجع ذلك إلى اعتماد بعض المصلحين الاجتماعيين تلقب أنفسهم بالاشتراكيين ، برغم أنهم يرفضون الظاهرة الأساسية للاشتراكية ، وهي ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وإدارته لها والمفهوم العقدي لها . فالمصلح الاجتماعي يؤمن بأنه لو وضعت قيود كافية على السلطات التي يزاوها ملاك السلع المنتجة فيما يتعلق بتقرير مصير إنتاجهم فإنه يكون من المستطاع ترك ملكية وإدارة هذه السلع في يد الأفراد ، والاشتراكيون لا يقبلون هذا الرأي ، ويرون أن نقل هذه السلطة من الفرد إلى المجتمع هو الضرورة الأساسية لنظام اقتصادي سليم .

ولنبين هذه التفرقة بوضوح نرى دعوة المصلحين الاجتماعيين إلى إعطاء العمال حقهم من الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، أو تحسين ظروفه ، فإن هذه الدعوة تتضمن قيودا على حق الملكية ، ولكن هذه الدعوة ليست ماركسية . فهي ترمي إلى تنسيق بعض حقوق الملكية ، ولكنها لا تتجه إلى إلغاء الملكية الفردية وإعطائها للمجتمع .

وهناك ظاهرة أخرى يجب أن تميز ، وهي ملكية الدول لبعض المشاريع الأساسية الخاصة بالخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات والغاز .. إلى غير ذلك من الخدمات المتصلة بالصحة والأمن والضرورات المعيشية ، هذه الحالة لا يمكن تصويرها أبدا بأنها اشتراكية ، فإن مؤيدي هذه السياسة يتمسكون بالملكية الخاصة ، وبالإدارة الخاصة ، ويعتبرون هذه الملكية الاجتماعية استثناء للصالح العام ، بينما نجد الاشتراكية في موقف مضاد تماما ، حيث أنها ترمي إلى تغيير كلي للنظام ، فليس مدار

مناقشتنا هنا هذه الاتجاهات الإصلاحية وإنما مجال المناقشة هو الاشتراكية بمعناها المتعارف عليه ، وهو انتقال وإدارة السلع الإنتاجية من أيدي الأفراد إلى أيدي الدولة بدرجة أو بأخرى وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية .

نشأة الاشتراكية :

لنعتبر التاريخ ولا نتوقف إلا وقت أن استعملت كلمة الاشتراكية على يد (روبرت أوين) ، فقد كان يرى أن الناس يمكن أن يحققوا أكبر قسط من الفائدة من القوى الإنتاجية إذا ما تعاونوا في سبيل المصلحة العامة ، وقضوا على الملكية الخاصة والربح ، وأقاموا مجتمعات صناعية وزراعية تحكم نفسها بنفسها .. وكان يرى أن نمو الآلة سيؤدي إلى البطالة من جهة ، وتراكم الإنتاج من جهة أخرى ، ولعلاج لذلك إلا إذا اتسع نطاق السوق عن طريق رفع أجور العمال ، وهذا لا يتم إلا في ظل المنافسة الحرة ، ورأى أن لا مفر من التنظيم الاشتراكي إذا أردنا أن يكون الإنتاج الزافر سبيلا للرخاء ، وفي مصنعه المشهور في (نيو لارنك) بنى بيوتا صحية للعمال ، وأنشأ لهم مخازن يشترى منها حاجاتهم بأسعار مخفضة ، وشيد مدارس للحضانة تعنى بالأطفال ، وخصص أموالا لعلاج المرضى ، وإعانة الشيوخ ، أو الذين أصيبوا بحادث أو بعاة ، وهو أول من أعطى معاشات وإعانات بطالة للعمال ، وقد وضع برنامجا كاملا لنظام تعاوون من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ عامل في مبان جديدة للسكن ، ويتعاون هؤلاء العمال في الإنتاج دون أن يكون الربح رائدهم بل التعاون ، وحاول اختبار نظريته التعاوونية في أمريكا فأنشأ عام ١٨٢٥ وحدة في إحدى الولايات ، ولكنه فشل في تجربته وعاد إلى إنجلترا فقيرا سنة ١٨٢٩ .

وقد بنى (لوى بلان) أفكاره في كتابه (تنظيم العمل) سنة ١٨٣٩ على أن اقتصاد المجتمع قائم على المنافسة المجحفة ، وعلاجها إنما يكون بسيطرة الدولة على الصناعة ، فتقيم الدولة الورش الوطنية ، التي تكفل العمل للعمال بأجر مناسب وقد فشلت الخطة التجريبية فشلا ذريعا .

واشتهر (برود وون) بكتابه (ماهي الملكية) سنة ١٨٤٠ ثم بجوابه المشهور (الملكية هي السرقة) ، وكان يرى أنه لا يمكن تغيير النظام القائم إلا بإلغاء الدولة ، وكل سلطة من السلطات ، ويترك تدبير الشؤون الاقتصادية إلى جهود الفرد العادية ،

ودعا إلى تكوين مصرف للتبادل ، يودع فيه العامل ثمن عمله نظير كوبون يؤدي مهمة النقود ، وقد أقيمت المصارف على سبيل التجربة إلا أنها انهارت انهارا سريعا ، ومن أسباب هذا الانهيار عدم تقرير أهمية عنصر الطلب في اتجاه هذه المصارف ، فقد لا يطلب نوع من السلع التي أودعها العامل .

ثم ظهر ماركس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وسط البؤس الذي نشرته الرأسمالية ، والمظالم الاجتماعية ، التي عاناها المجتمع من استغلال أصحاب الأعمال . ولقد كانت هذه الحالة مثار سخط المصلحين في ذلك الوقت ، واستغل ماركس هذا السخط في الدعوة لنظريته الجديدة في الاشتراكية .

وقد صور ماركس تاريخ الإنسان على أساس أنه صراع بين الطبقات ، تستغل فيه طبقة أخرى ، كالصراع الذي دار قديما بين الأحرار والأرقاء ، ثم بين الأمراء والفلاحين ، وكذلك بين الرؤساء والعرفاء ، في نظام الطوائف ، وأخيرا قام حديثا منذ عهد الثورة الفرنسية بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وتزداد حدة الصراع من الاتجاه الحتمي للرأسمالية في تركيز الملكية في أيدي قلة من الرأسماليين ، وزيادة بؤس الطبقة العاملة ، وهذا يؤدي في رأيه إلى الانفجار الثوري ، الذي يغير علاقة الإنتاج الرأسمالية إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية .

ويزعم أنه بتحول الإنتاج من الملكيات الفردية إلى الملكية الجماعية ينتهي صراع الطبقات ، وينتهي التناقض بين مصالح الناس ، وهذه الملكية العامة المشتركة ستؤدي إلى رفع الحواجز أمام توسع الإنتاج ، مما يؤدي إلى توافر المنتجات ، بحيث تصبح الندرة معدومة .

وهنا لن يكون هناك سبب للملكية أو الصراع وسيأخذ الجميع حسب حاجتهم ، وهذا هو أكبر وهم عاشته البشرية في عصرها ، وهو مايسمونه بالاشتراكية العلمية ، التي قدمها ماركس باسم المادية الجدلية ، فأشقت البلاد والعباد ، وحولتهم إلى عبيد في بلاد الاشتراكية يطحنون ويستعبدون ، يقول المنجلز عن هذا الوهم : (تماما كما أن دارون اكتشف قانون تطور الطبيعة العضوية ، فإن ماركس اكتشف قانون تطور التاريخ الإنساني ، والحقيقة ببساطة التي أخفاها شطط المذاهب الفكرية أن الإنسان لابد أن يأكل وأن يشرب ، وأن يلبس وأن يسكن قبل أن يرسم السياسات ، أو العلوم أو الفن أو العقيدة ، ولهذا فإن إنتاج حاجات الحياة

الأساسية وبالتالي درجة التقدم الاقتصادى فى فترة معينة أو حقبة معينة هى التى يقوم عليها الدولة والمؤسسات والنظم القانونية ، والفن وحتى أفكار العقيدة للناس ، وهى التى تشرحها لا العكس كما كان يحدث من قبل (١) .

وخلاصة قوله أن الحياة الاقتصادية الممثلة فى أدوات الإنتاج من أرض ورأس مال هى التى تحدد علاقات الإنتاج كالملكية ، وعلى أساس هذه القاعدة الاقتصادية تتولد النظم الاجتماعية والسياسية والفكرية ، فليس الإنسان هو الذى يحدد اقتصاده بل العكس . (وليست حركة الفكر سوى انعكاس الحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الإنسان ومستقرة فيه) (٢) .

وعند مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الإنتاج المادية فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو بالتعبير القانونى عن الشئء داته مع علاقات الملكية التى كانت تعمل خلالها حتى ذلك الوقت (٣) .

وقد اعبرت نتيجة لذلك الوهم الملكية أكبر وسيلة لاستغلال الناس وتعويق سيرتهم .

يقول ماركس : (إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريق الإنتاج الرأسمالى هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الإنتاج الرأسمالى يولد بقوة القانون الطبيعى الذى لايتغير القوة التى تسلبه أى تنفيه ، وهذا سلب السلب (نفى نفى) هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ، ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج التى ينتجها العامل بنفسه .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمدا ، وأشد عنفا ، وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقا باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ، أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعيننا هو الاستيلاء على مايملك نفر قليل

~ (1) Intorduction to Dialectics of Nature F. Engels p 88 89 ptogress publishers Moscove P.

(٢) رأس المال كارل ماركس ترجمة د. راشد البراوى ج ٢ ص ٢٢٣ / ٢٢٥ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .

(٣) نقد الاقتصاد السياسى كارل ماركس ت . محمد عيتان مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٧ ص ٢١ ، ٢٢ .

بواسطة جمهور الناس

فالاقتصاد الاشتراكي يقوم على قواعد محددة :

- (١) قيام الثورة الاشتراكية التي يسيطر بها العمال على الحكم كشرط أول .
- (٢) تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل .
- (٣) النشاط الاقتصادي عن طريق جهاز التخطيط وكل العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عن طريق الدولة (١) .

وهم المادية الجدلية :

إن المادية الجدلية هي الأسطورة الكبرى التي تبرر بها الأخطاء وعلى بها للطغيان ، فحين يطغى الدكتاتور تكون الحتمية التاريخية ، والتفسير العلمى طوع بانه يبرر له ، وحين يفشل يتحول الفشل نجاحا عن طريق التحليل الغامض الذى يسمونه جدلا علميا والعلم منه براء .

مثلا ، أدت الشيوعية الحربية فى الفترة بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ إلى إنهالك قوى روسيا إلى حد اضطر لينين إلى العودة إلى أساليبه الخاصة ، وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة .

ففى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ صودرت كل الملكيات الكبيرة بدون تعويض ، وآلت الملكيات الزراعية إلى مجالس الفلاحين ، وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ خضعت كل المؤسسات الصناعية والتجارية للإشراف الفعلى المباشر للعمال واستولت الدولة على فائض الإنتاج عينا ، ومضت أربع سنوات وفشلت التجربة ، وخرب الاقتصاد وأنشبت المجاعة محالبها فى كبد الشعب المسكين ، نتيجة هبوط الإنتاج إلى خمس ماكان عليه قبل ذلك ، وازداد التضخم فانهارت العملة إلى ١ ٪ من قيمتها ، ومنى إلغاء النقود بالفشل ، وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ أفاق لينين قليلا فألغى الاستيلاء على فائض الإنتاج عينا ، وبعد ثلاثة أيام عادت الحرية للتجارة الداخلية ، وفى ١٧ مايو سنة ١٩٢١ صرح لصغار المنتجين أن يبيعوا منتجاتهم لحسابهم ، وفى ٧ يونيو سنة ١٩٢١ ألغى تأميم كل المؤسسات الصناعية ، التى لايزيد عدد العمال فيها على عشرين عاملا ، وفى ١٠ يوليو سنة ١٩٢١ أتيح للأفراد

(١) رأس المال .. كارل ماركس . ترجمة دكتور راشد البراوى ج ٢ ص ٢٢٥ .

والشركات أن تقيم مصانع مملوكة لها ملكية فردية ، وعندما انعقد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى فى مارس سنة ١٩٢٢ قال لينين : (قد يكون الواحد منا شيوعيا مناضلا ناجحا مخلصا لبلاده ، مضحيا فى سبيلها ولكن مع هذا لا يصلح تاجرا ، لأنه ليس رجل أعمال ، لأنه لم يتعلم ذلك ، أو لا يريد أن يتعلم ، ولا يعرف أنه يبدأ من ألف باء) . وقال : (كفوا عن المناقشات البيزنطية عن العلاقة بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، ولا تنسوا المهمة الأساسية) أى مهمة الإنتاج لدرء المجاعة .

ونشر لينين فى جريدة كراستايانوف فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ قوله : (إننا أغبياء وضعفاء وقد اعتدنا القول أن الاشتراكية شئ حسن ، وأن الرأسمالية شئ سيئ ، ولكن الرأسمالية ليست سيئة إلا بالنسبة إلى الاشتراكية ، أما بالنسبة إلى القرون الوسطى حيث لانزال روسيا متأخرة فليست الرأسمالية سيئة)^(١)

وقد عارض المراجعة الكثيرون من أتباعه ، ووصفوها بأنها رجعية ولم يجد لينين تبريرا واحدا سوى الضرورة القصوى . ولكن الماركسيين اليوم لا يعدمون من أساليب الجدل ما يفسرون به هذه الحادثة ، ليصبح كل شئ مفسرا تفسيرا علميا .

قالوا : إن الاعتراضات التى قامت فى ذلك الوقت إنما قامت لقصور فهم الجدلية ، إن السياسة الاقتصادية الجديدة هى النقيض الجدلى للشيوعية الحرية ، وسياسة ستالين منذ عام ١٩٢٤ وما بعده بمثابة تألف النقيضين . وهكذا تحول الخطأ بالتأويل والتزوير لا إلى الصواب فحسب ، بل إلى حق مطلق لا بد من الإيمان بحتميته .

إن الاستثمار الفردى لم ينته فى الاتحاد السوفيتى ، أليس هناك قطاع خاص بنص القانون ؟ ثم إن الصحافة السوفيتية كتبت أن هناك من يصنع لحسابه المناجل الزراعية وبعض المشاتل الزراعية ويبيعها فى المناطق التى لا تتوفر فيها هذه الأشياء ، وأن هناك من يمتلك السيارات ويؤجرها لمن يدفع ثمنها ، وهناك ملاك يزرعون البصل فى قطع صغيرة من الأرض اقتطعوها من المزارع الجماعية لحسابهم . وأعجب شئ أن بعض هؤلاء يستأجرون عمالا ويشتررون عمل الآخرين بأجور عالية نسبيا ، وهذه هى أكبر جريمة عند الشيوعين . وكثيرا ما تلجأ بعض المصانع إلى هؤلاء تشتري منهم

(١) المجلة — يناير ١٩٦٠ — د . أنور عبد العليم .

قطع الغيار . وبعض أعضاء الحزب الشيوعي نفسه يشترون منهم الملابس الأنيقة .
وفي ضواحي موسكو قام ملوك النحل — كما تسميهم الصحافة السوفيتية —
باستغلال أزمة السكن وأقاموا بيوتا فاخرة باعوها في السوق بالطريقة التقليدية .

وإننا لنجد نتيجة لاستحالة التخلص من الملكية ووجودها على أشكال ، منها
ملكية الحكومة وملكية المزرعة الجماعية ومنها الملكية الفردية ، أن وجدنا ثلاث أسواق
للسلعة الواحدة ، سوق الحكومة ، وسوق المزرعة الجماعية ، والسوق الفردية .

ولقد بدأت الثورة السوفيتية سياستها في الأجور بالمساواة ، فما لبث أن شاع
الكسل والتواكل ، ونقص الإنتاج بصورة كبيرة هددت بالخراب ، ولم يجد استخدام
الإرهاب والإكراه في حفز العمل ، ثم كانت المراجعة .

وقام ستالين بحملة تطهير واسعة ضد معارضيه في الرأي قتلا وتشريداً ،
وصرح سنة ١٩٣٤ : (إن هؤلاء يحسبون أن الاشتراكية الشيوعية تستلزم المساواة في
الأجور ، ألا ما أسخفه من رأى ، إن المساواة التي نادوا بها أضرتنا أكبر الإضرار) .

ولما كان التفاوت في الأجور لا يفيد إذا لم يسمح بالملكية ، سمح بها في
حدود ، وسمح بالميراث ، ولقد جاء في الدستور السوفيتي الجديد في المادة العاشرة
(إن حق الملكية الشخصية للمواطنين في دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم في
مساكنهم واقتصاديات بيتهم الإضافية ، وفي الحاجات والأدوات المنزلية وفي الأشياء
ذات الاستعمال الشخصي والراحة ، وكذلك حقهم في إرث الملكية الشخصية حق
مضمون بموجب القانون) .

وفي المواد ٧ ، ٩ ، ١٠ من الدستور السوفيتي نظمت الملكية الخاصة
للصانع غير الأجير Artist كصانع الأحذية مثلاً ، في تملك وسائل الإنتاج وثمرات
عمله بشرط عدم استغلال عمال أجراء ، وأيضاً للمزارع الحق في تملك المواشى
والطيور ، والأدوات الزراعية البسيطة ، ومنتجات حقله ، ومنزل السكن والأدوات
المنزلية ، مع ملاحظة أن الأرض المقام عليها السكن والأرض الزراعية ملك للدولة ،
وليس له فيها إلا حق المنفعة ، والمدخرات لا يستطيع الأفراد استغلالها إلا في
استهلاكها أو إيداعها في بنوك التوفير واستثمارها في قروض الدولة . وحق الإرث

معترف به في صورة تلك الملكيات الخاصة (١) .
 ورغم هذه الصورة من التساهل في مبادئ نظرية الماركسية ، فإنه نظرا
 للتضييق على الملكية فإن دافع الإنتاج يعتمد في الاتحاد السوفيتي على القوانين التي
 تبين كيفية معاملة العمال الذين قامت من أجلهم الثورة الشيوعية .
 ففي مرسوم ١١ أكتوبر ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم الصادر في يناير سنة ١٩٤١
 نص على أن العامل السوفيتي يجب أن يتقبل أى عمل تكلفه به الحكومة أينما يكون
 هذا العمل .

وفي مرسوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم ١٠ أغسطس ١٩٤٠ ينص
 على أنه لا يجوز للعامل السوفيتي أن يترك العمل المفروض عليه باختياره ، فإذا فعل
 ذلك اعتبر خائنا ، واستحق عقوبة عشر سنوات في معسكر العمل .

ومرسوم ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ يقرر أن عدم جواز
 التغيب عن العمل بدون إذن رسمي سابق ، وكل تغيب عن العمل أو تأخير عن موعد
 مباشرته ثلاث مرات في خلال شهر واحد يستوجب فصل العامل ، وحرمانه من
 مسكنه ، وعقوبته السجن من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا .

وقانون ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ الذي يعطى لمدير المصنع أو محل العمل الحق
 في توقيع العقاب بالسجن مع الأشغال الشاقة إلى أربعة أشهر بدون رفع الأمر إلى
 المحكمة ، فإذا رأى أن مخالفة العامل تستوجب عقوبة أشد قدم العامل إلى محكمة
 الشعب .

ورغم أنه صدر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ مرسوم يخفف من هذه القسوة ،
 كتخفيف عقوبة السجن ، والعمل الإجباري لمن يتغيب عن العمل إلى الحرمان من
 مزايا أقدمية الخدمة ، فإن العامل لا يزال واقعا تحت ضغط كتاب العمل
 Labour book الذي ينظم الرقابة على القوة العاملة ، حيث إن تسجيل الأخطاء به
 والعقوبات الموقعة على العامل يحرمه من تشريع التأمينات الاجتماعية ، الذي لا يستفيد
 منه إلا من كان كتابه نظيا ، في فترة تتراوح بين سنتين وخمس عشرة سنة ويحسب

(١) القانون الدستوري والنظم السياسية د. عبد الحميد متولى ، ود. محسن خليل ص ١٤٨ ، ١٤٩ منشأة
 الاسكندرية ١٩٧٦ .

السن والجنس وطبيعة العمل^(١) .

قصور الاشتراكية :

لقد قدم الاقتصاديون الاشتراكيون حلولاً عديدة لنظام الإنتاج بغير طريق جهاز الأثمان . فوجدنا من يقترح خطة محاسبية ، ومن يقترح خطة تنافسية .

أما الخطة الأولى فشرحها (أوسكار لانج) وقد قامت هذه الخطة على أن السلطة القائمة على تحديد الأسعار تتوافر لها بيانات معينة هي :

١ — ما يفضله المستهلكون ، كما يتبين في رغباتهم في المشتري بالنسبة للبضائع المختلفة ، ومقادير الشراء بالأسعار المختلفة ، أو بعبارة أخرى إحصاءات الطلب ، ويمكن التأكد من ذلك في التجربة مع المستهلكين الذين يشترون بأثمان مختلفة في مدى معين من الزمن .

٢ — الشروط التي تفرض بدائل على أساسها ، وتبين ذلك جداول موضوعة على أسس هندسية ، تبين الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجي في كل مجموعة مع تنوعات متفرقة من جميع المنتجين الآخرين .

٣ — الكميات المتوافرة من كل نوع من كل عامل إنتاجي ، من هذه المجموعات من البيانات المعروفة إذا قدرت قيمة كل نوع من كل عامل إنتاجي يمكن تكوين معادلات ييسر تحليلها معرفة الكمية التي يمكن تخصيصها لكل استعمال من كل عامل إنتاجي .

ويقتر (تيلور) للحصول على قيم العوامل المستعملة في هذه المعادلات أن تستخدم طريقة التجربة والخطأ ، بأن تنتخب مجموعة من قيم العامل بطريقة عرفية في البداية ، ثم يجرى مديرو الصناعات الاشتراكية جميع عملياتهم على أساس افتراض أن هذه القيم المؤقتة صحيحة تماماً ، والتقييم المرتفع سيدفع السلطات إلى الاقتصاد فيه ، مما يظهر فائضاً في نهاية الفترة الإنتاجية والعكس .

وبمتابعة المحاولات نصل إلى التقويم الصحيح ، الذي يظهر الأهمية النسبية ،

(١) الشيوعية اليوم وغدا . د . أحمد الأمرواني ، مقال الشيوعية والفرد . د . عبد الله العري ص ١٧٧ / ١٧٨
مكتبة مصر . ١٩٦٠ .

وبعبارة أخرى يمكننا الوصول إلى الثمن الحسابي الصحيح لكل عامل إنتاجي بأسلوب من التجربة والخطأ. ويرد (لانيج) على الأستاذين (هايك وروينز) بإنكاره ضرورة المعرفة بالرياضيات أو بوظائف الطلب والعرض للوصول إلى الأثمان الحسابية الصحيحة، فمن السهل معرفتها بمجرد مراقبة الكميات المطلوبة والمعرضة، فتعدل ثمن السلعة أو الخدمة حيثما يظهر زيادة أو نقص في الطلب عن العرض، ويدلّل بأن ذينك الأستاذين يعملان معات المعادلات في تقرير ما يحتاجان من غذاء ولبس، وحصيلة السوق التنافسية هو اتجاه رجال الأعمال إلى تحقيق أدنى تكلفة في جميع عوامل الإنتاج، وأن يجعلوا ثمن المبيع يغطي ثمن التكلفة، ويرى (لانيج) أن ذلك يتحقق أيضا في الماركسية، حيث يقوم المجلس المركزي للتخطيط بوظائف السوق، حيث يوفر نفس الشروط الأساسية عن طريق الاستعمال القياسي للأثمان في الحسابات، ونقطة البداية تكون مسترشدة بالأثمان التاريخية^(١).

على أن هذا الحل متعذر، لأن عدم ثبات أذواق المستهلكين، والتغير الدائم للسكان، وأساليب الإنتاج، سيجعل الحل الحسابي غير سليم، وغير عملي، أمام حركة المدلولات الاقتصادية وتغيرها باستمرار، فضلا عن تعددها، مما يستوجب تعديلات مستمرة في تخصيص عوامل الإنتاج، ويجعل طريقة التجربة والخطأ مستحيلة التحقيق.

ويقدم اشتراكيون آخرون خططاً لتحديد الأثمان في النظم الاشتراكية، بأنه يمكن إيجاد أساس كاف من التنافس لتقرير قيمة تنافسية للسلع المنتجة، والسلع الاستهلاكية، وهذه الظواهر التنافسية للأسعار يمكن إما أن تترك لتوجيه الإنتاج بصورة آلية إلى حد ما، وإما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط والتسعير لتوجيه الأسعار والإنتاج والاستهلاك نحو أهداف متمشية مع الموازنات النظرية الموجودة في نظام تحديد الأسعار في الرأسمالية.

وقد وضع اقتصادي بريطاني هذا المشروع في شكل مفصل، فاقترح أن تشكل بداخل كل صناعة في النظام الماركسي عدد من الوحدات المملوكة من الحكومة، ولكنها متمتعة باستقلال شبيه بالكامل، ويتناول هذا الاستقلال بيع

(١) تخطيط الإنتاج في الدول الاشتراكية (أوسكار لانيج، فريدم تيلور). ترجمة أحمد رضوان عز الدين. دار الكتاب العربي ١٩٦٨ ص ٩٠ — ١٢٥.

منتجاتها ، واستئجار الأراضي والأيدى العاملة ورأس المال .

وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣ أصبح للمشروع دور في وضع الخطة وتنفيذها ، وبعد أن كان التخطيط خاضعا للتخطيط العيني والكمي والمركزي ظهر ما يسمى باشتراكية السوق .

وفي الطلب الحادث على التموينات المتوافرة لدى عوامل الإنتاج ستنشأ أسعار تنافسية لكل نوع من كل منتج ، وبذا تعرف كل وحدة مقدار ما تتكلفه لإنتاج ما تصنع .

وبطريقة البيع التنافسي بمعرفة هذه الوحدات المتفرعة تتكون الأسعار بقدر الإمكان بحسب التكاليف ، ويكون الإنتاج بقدر ما يشتريه المستهلكون بهذه الأسعار المعادلة للتكلفة .

وبهذا تصل أسعار السلع الاستهلاكية في الاقتصاد الاشتراكي إلى الموازنة ، بنفس الطريق التي تجري في نظام رأسمالي تنافسي ، وتحديد الطلب الذي تعمله وحدات الإنتاج هذه على عوامل الإنتاج ، تستطيع هذه الأسعار أن توجه العوامل إلى الاستعمالات الممكنة بشكل موضوعي بنفس الصورة كما في النظام الرأسمالي .

غير أن هذه الخطة تتعارض مع أصل من أصول الاستثمار الاشتراكي ، لأنه قائم على تخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادي من المركز ، مما يجعل ضرورة سير الوحدات الإنتاجية على التخطيط ، ويؤدي إلى التعارض مع الحرية في تحديد إنتاجها على أساس تنافسي .

كما أن هذا الاقتراح معرض لاعتراض آخر جوهري ، حيث إنه لا يمكن تحديد أسعار عوامل الإنتاج في النظام الماركسي على أساس تنافسي ، ووفقا لمبادئ الاشتراكية تكون غالبا السلع الإنتاجية ملكا للدولة ، وبذا تكون جميع الوحدات المستقلة في تموليناتها من الأرض ورأس المال مشترة من نفس البائع ، فلا يوجد مصدر بديل آخر للتوريد يمكن للوحدة المنتجة أن تنقل إليه طلبها ، مما يؤدي بالمالك الوحيد أن يكون مضطرا لتحديد أسعار عوامل الإنتاج تحكما ، وحينما يكون إيجار الأرض وعائد رأس المال محدد بهذه الطريقة فإنه بدخوله في حساب التكاليف بالنسبة للسلعة يكون السعر تحكما أيضا ، وبهذا تكون الكلفة والأسعار محددة بطريقة

عشوائية ، وتختلف أساسا عن السوق التنافسية . وهذا أيضا معناه أن تخصيص الموارد الإنتاجية على الاستعمالات المختلفة سيكون تحديده أيضا تحكما ، بعكس الموقف في السوق التنافسية .

ومن هنا ننتهى إلى أننا لانسجد موازنات الأسعار التى تعادل بين العرض والطلب ، بل تُفرض أسعار محددة في السوق الاشتراكية ، وأما الموازنات فتتم على حساب حرية المستهلك ، وعلى حساب حرية اختيار العمل ، فبدلا من قرارات المستهلكين المستعملين لكافة حرياتهم ، والمشتغلين المختارين لعملهم بكافة الحريات ، والتى تعكس وتنسق حركات الأسعار في السوق ، تضع الاشتراكية قرارات للتسعيرة ، يجدها المستهلك أو المشتغل أو كلاهما مملأة عليهم في النهاية ، وبناء عليه يتعين في النظام الاشتراكي على المستهلك والعامل أن يعدا رغباتهما ، لتتفق مع الغرض النهائي للتخطيط الاشتراكي ، بعكس السوق الذى يستجيب أصلا لرغبات الناس ، ويجد العامل فيه حريته ليختار نوع العمل الذى يريده .

ومن هنا كان النظام الماركسي يوجه فيه الإنتاج عن طريق التوجيه المركزي ، بطريقة تحكمية غير خاضعة للمستهلك ، بل إن المستهلك يكون خاضعا في النهاية للإنتاج المركزي .

والمدخلات في النظام الماركسي تعتمد أساسا على مدخرات الدولة ، وبالنسبة للأفراد تنعدم عندهم هذه الرغبة لانعدام التوريث والملكية الفردية التى تستفيد من تشغيل العمال ، ولهذا يميل الأفراد إلى استهلاك دخولهم بالكامل ، وفي هذا ضياع لجزء هام من التقدم في المجتمع .

ولقد أبحاث الاشتراكية تحت ضغط الضرورة سعر الفائدة على المدخرات لجذب أموال الأفراد منذ السماح ببعض الملكية . وهذه الطريقة رغم أنها غير مجدية إلا أنها تتعارض مع طبيعة النظام الماركسي ، فوفق المفهوم الماركسي فإن سعر الفائدة هذا يؤخذ من إنتاج العمال ، وسواء كان هذا الأخذ مباشراً في المشروع الفردى أو غير مباشر بأن تعطيه الدولة سندات ، فإنه يدخل في مفهوم فائض القيمة . وكان أولى هؤلاء الاشتراكيين أن يبيعوا الربح ؛ لأنه عائد حق قدم لرأس مال مدخر يشترك في الغنم والغرم . ومن هنا نعلم إلى أى حد يتناقض الاشتراكيون في التطبيق مع مفاهيم

النظرية ، ويظهر بوضوح أن الربا علامة رئيسية في ظل أى نظام غير إسلامى مهما كانت شعاراته .

عيوب التخطيط :

وخلاصة العيوب التى تقترن بالتخطيط عن طريق تملك الدولة للإنتاج ورسم الخطة من مجلس محدود يفصلها آرثر لويس فيما يلى :

١ — أن القوة المركزية للتخطيط التى تصدر التوجيهات لا تستطيع أن تدخل فى تحديد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات ، فالنظام الاقتصادى معقد إلى أبعد الحدود ، فإذا وضعت مثلاً خطة لزيادة إنتاج الساعات يجب عليك فى الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع الموارد والأدوات ، التى تدخل فى صناعات الساعات وتخفيض إنتاج جميع الأشياء التى تغنى عن استخدام الساعات ، والموارد التى تتكون منها هذه الأشياء ، والآن لا يستطيع شخص واحد أن يضع قائمة كاملة لجميع الموارد والأدوات التى تدخل فى صناعة الساعات وفى صناعة الأشياء البديلة للساعات ، وأن يقدر جميع النتائج الاقتصادية التى سترتب عليها زيادة الساعات .

وحتى إذا استطاع هذا الشخص أن يضع قائمة للساعات فسوف يحتاج إلى قائمة منفصلة لكل من الموارد التى تدخل فى صناعتها والتى يجب أن تُخطط هى الأخرى ، وعلى هذا فإن القوائم لن تنتهى . وبسبب هذا التقييد فإن تنفيذ الخطة التى تتم عن طريق التوجيه لا يكون دائماً مرضياً ، فهناك آلاف من الآلات تنتج يومياً ، ولكنها تترك بلا استخدام بسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها . وفى التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائماً هى وجود نقص فى أشياء معينة وفائض فى أشياء أخرى ...

٢ — وعيب آخر يتصل بالتخطيط الاشتراكى حيث تنعدم المرونة ، فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفصيلات الضرورية لتنفيذ الخطة ، وبعد أن يصدرُوا توجيهاتهم فإنهم يعارضون أى طلب لمراجعة الأرقام ...

٣ — وعند تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة ، وحتى ولو كانت الخطة كاملة عند وضعها فإن الظروف تتغير ، فقد يعطى تصريح المؤسسة معينة لشراء الفحم ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل ، أو يقع حادث

معين ، أو تكون الأحوال الجوية سيئة ، وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على مخصصاتهم من الفحم . ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى لا تحتاج كثيرا إلى هذا النوع من الوقود . وفى معظم النظم الاقتصادية الخططة تخطيطا مركزيا يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة وهى أن الخططة يمكن أن تسير سيرا طبيعيا عن طريق السوق السوداء التى تستطيع فيها المؤسسات أن تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة .

٤ — ويجب أن نضيف إلى أخطاء التخطيط عن طريق التوجيه ، وإلى عدم مرونته عيباً رابعاً وهو عدم التطور ، فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوع واحد من هذه الساعات ، أما إذا كان هناك نوعان من الساعات فإن الصعوبة تتضاعف ، وهكذا تزداد الصعوبات بزيادة أنواع الساعات ، ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزى يميلون إلى الإسراف فى توحيد أنواع السلع ، ليس لأنهم يعتقدون أن هذا التوجيه فى مصلحة الشعب ، وإنما لأن هذا يسهل لهم عملهم ، وتوحيد أنواع السلع يكون فى بعض الأحيان أداة للتقدم ، ولكنه يكون دائماً عدواً للسعادة ، ويؤدى إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية .

٥ — وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار لأن هناك أشياء لا يمكن التنبؤ بها ، ولهذا لا يمكن إخضاعها للتخطيط المركزى ، ومستقبل البلاد يتوقف على الإنتاج الحر وعلى الأشخاص ذوى الآراء الحديثة ، التى يستطيعون تأييدها فى وجه أى معارضة ، للحصول على ما يريدون من رأس المال والعمل والمواد الخام ، دون أن يصطدموا بالعقبات التى تخلقها الطبقات البيروقراطية ، وليختبروا السوق بأنفسهم وأى نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة .

٦ — وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه ، ازدادت تكاليف التخطيط ، ونحن لا نستطيع أن نخطط دون معرفة ، ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصاءات متصلة وعدد كبير من الموظفين والخبراء ، ونحن لا نستطيع أن نصدر آلافاً من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين ، وكلما حاولنا أن نخطط بطريقة أفضل احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط ، وتفيد الإحصاءات السوفيتية أن لدى روسيا ٨٠٠.٠٠٠ من رجال الاقتصاد معظمهم من الإداريين المتصلين بالتخطيط ، ونظام الأسعار يقوم بنفس الوظيفة دون حاجة إلى

هذا الجيش من رجال الاقتصاد الذين يمكن الاستفادة منهم في المصانع والمعامل والحقول .

فالخطة لا يمكن أن توضع بواسطة الشعب أو البرلمان أو مجلس الوزراء ، ولكن يجب أن يضعها المسؤولون المتخصصون ، لأن الخطة تتضمن آلاف من التفاصيل المتصلة ببعضها ، ونتائج هذه الخطة تظهر في صورة آلاف من الأوامر الإدارية والقرارات ، والبرلمان والوزراء لا يستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل ، ولهذا فإن هناك فرصاً لا حصر لها للتلاعب والفساد ، فكلما ازدادت التوجيهات التي تصدر من السلطة المركزية قلت القدرة على الإشراف وعندما تفعل الحكومة أشياء قليلة فقط فإننا نستطيع مراقبتها ، ولكن عندما تفعل كل شيء فإنها لا تستطيع حتى مراقبة نفسها^(١) .

والدولة على هذا الوضع جهاز ضخيم هائل معقد كل التعقيد لأنه يضم بطبيعة الحال عدداً كبيراً من الأجهزة الفرعية التي تتفرع بدورها إلى أجهزة ثانوية ، وهكذا تتسلل أوامرها خلال المرور في عدد كبير من المراحل والإجراءات ، وليس هناك شك في أن هذا التكوين يجعل سير الأمور مسألة شاقة ، تحيطها الصعوبات من كل جانب ، فضلاً عن أن هذا النوع من التنظيم يعرض الجهاز للوقوع في كثير من الأخطاء لا يمكن اكتشافها إلا بعد فوات الأوان ، وهذه الصورة فإن الاشتراكية الماركسية تؤدي إلى اختناق اقتصاد البلد ببطء بفضل الإفراط في المركزية والبيروقراطية ، اللتين تحدان شللاً في الجهاز الاقتصادي ، وتقتلان كل إحساس بالمسئولية والقدرة على التصرف .

ولقد نشرت جريدة الأهرام القاهرية في ٢ / ٧ / ١٩٨٤ تقريراً عن تفشى التسيب والتبديد في الأجهزة والمنشآت السوفيتية ، وسوء الإدارة والتخطيط ، والذي يكبد السوفيت ٥ مليارات دولار في سنوات قليلة ، نقلت ذلك عن الصحف السوفيتية التي وجهت هجوماً عنيفاً لمختلف الأجهزة الإدارية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي ، واتهمتها في جرأة نادرة بالتخبط والتبديد واللامبالاة ، كما رسمت صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية والصناعية والمهنية في البلاد ، وأوضحت أن المسئولية

(١) أسس التخطيط الاقتصادي The Principles of Economic Planning آرثر لويس ت . فريد مصطفى .
الدار القومية للطباعة والنشر . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦١ (اخترنا لك ١٩) ص ٢٥ — ٣١ .

ضائعة بين مختلف الأجهزة الحكومية وأن الخلل لم يعد استثناء بل وضعاً عاماً ، فذكرت صحيفة « ترود » الناطقة باسم النقابات العمالية أن سوء الإدارة الاقتصادية والأخطاء في التخطيط والإهمال بين المسؤولين أدى إلى ضياع نحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية .

وقالت : (إن هذه الأموال ضاعت في مشتريات من الأجهزة الإلكترونية الحديثة ، التي لا تستخدم ، وانتهى بها الأمر إلى بيعها كحديد خردة ، إما لأن خطط تشغيلها لم تصل معها ، أو لأن أحجامها كانت أكبر من المنشآت التي أرسلت إليها ، أو لأن أحداً لم يعرف كيفية استخدامها) وأضافت : (أن كل وزارة تلقى اللوم والمسئولية على الأخرى ، ولا يعرف أحد من المسؤول الحقيقي) .

وقالت الصحيفة : (إن سوء الإدارة والتسيب وتعارض مواقف المسؤولين لم يعد استثناء من القاعدة) وأضافت : (أن السلطة الحاكمة نفسها تردد هذه الانتقادات ، ولكن شيئاً لا يتغير) كما أكدت أن المسؤولين الذين يملكون ملايين الروبيات يعيشون في مأمن وحماية أكثر من « سارق البرتقال » .

وأشارت إلى أنه في أقصى الحالات يوجه اللوم إلى مديري المشروعات الفاشلة ، وإذا ما وقعت عقوبات مالية فإن المصنع بأكمله هو الذى يتحملها ، وفي النهاية إن الذى يدفع ثمن الخسارة هو الدولة والاقتصاد السوفيتى .

كما أشارت صحيفة « الحياة الريفية » إلى مدى الخلل الواقع في المزارع بأوكرانيا ، التي تعتبر صومعة القمح السوفيتى ، وقالت : (إن الجرارات معطلة ، ولا تصلح للاستخدام) وأبدت صحيفة « برافدا » قلقها من حالة الآلات الزراعية قبل شهر من موسم الحصاد ، وقالت : (إن حوالى ٢٥ ٪ منها معطل) .

وفي الوقت نفسه وجهت صحيفة « سوفيتكيا روسيا » الناطقة باسم اتحاد روسيا — أكبر الجمهوريات السوفيتية — انتقادات شديدة لهيئة أطباء الاتحاد السوفيتى واتهمت الأطباء باللامبالاة ، وانعدام الإحساس والضمير ، والتصرف بشكل إجرامى ، وقالت : (إن عدداً كبيراً من الأطباء غير محترفين ويتصرفون بلا مبالاة ، مما ينتج عنه عواقب وخيمة) وقالت : (إنه يتعين تعزيز الرقابة على الهيئات الطبية ، ووضع لوائح من شأنها دفع الطبيب على تحمل مزيد من المسئولية في مجال عمله) .

ترشيد العرض والطلب :

إن أكبر الصعوبات التي تواجه التطبيق العملي للاشتراكية هو صعوبة القيام بالعملية الإنتاجية وقصور أساليبها ، ففي العادة يكون الربح هو دافع الإنتاج ، لأنه يؤدي إلى ظهور أصحاب الأعمال المخاطرين ، الذي سيؤدي تنافسهم للابتكار وإرضاء المستهلكين ، ففي هذه الحالة تدور العجلة الإنتاجية بيد عدد كبير من المنتجين يشمل المجتمع كله ، ومن ثم فإن القرارات ستكون متجاوبة مع حاجات الأفراد على أوسع نطاق ، ولكن مجلسا يتكون من أفراد معدودين في نظام اشتراكي لن يكون في إمكانه إلا أن يفرض إشباعا معيناً على المستهلكين لا يستجيب لرغباتهم .

وقد يعاب على الأفراد قصور عزمهم ، وعدم دقة تخمينهم عن المستقبل ، وأن هذا يخذ الإنتاج ، والواقع أن المستقبل غير معروف ، مما أدى بالفرد إلى الحذر ، ولكن هذا الحذر من جهة أخرى فيه حفاظ على موارد الدولة ، وإذا لم يوجد هذا الحذر عند مجلس التخطيط تكون النتائج أسوأ من نتائج مجموع الأفراد في قراراتهم التنافسية فضلا عن أن مجلس التخطيط إنما هو عينة من مجموع الأفراد ، في طبيعة تقديرهم ضعف مما يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع كله ، ضمن فساد توقعاتهم وفشل سياستهم ، ولهذا كان تعاون المجتمع ككل في العملية الإنتاجية على شكل خلايا فردية حية أضمن وأسلم في تخطيط السياسة الإنتاجية عامة .

ولا ننسى أن الأمر يتعلق بالمستقبل ، بمعنى أنه مهما كان للمجلس من معلومات أكثر من معلومات الفرد المنتج فإنه لن يكون تقديره بالنسبة للمستقبل الذي يتعلق بحاجات الأفراد أكثر دقة .

هذا إذا علمنا أن حاجات الأفراد تنبع من نفوسهم ، ومن ثم فإن المعلومات تتطلب تجربة وذوقا للسوق ، وهذا يجعل السوق التنافسية أكثر تجاوبا مع رغبات الناس ، ومجلس التخطيط لا يملك هذه الإمكانية ، حيث الحاجة مسألة نفسية أولا وقبل كل شيء ، بشرط عدالة التوزيع وانتفاء الظلم والاستغلال .

إن مسألة الطلب ليست مجرد إشباع ، يقوم على أساس عقلي ، وإنما هي رغبة تنبع من الوجدان ، وما أمل الحياة في ظل الاشتراكية وما أشد قصور العقل حين

يرسم مطالب وحاجات الأجيال المقبلة ، أى جهود سيحل ؟ إن الرغبة التى تنبع من النفس تفتح آفاق الابتكار أمام المنتجين ، إن المجتمع كله يساهم فى ابتكار الحاجات لا مجلس محدود للتخطيط ، إن الرغبة ليست ضلالا ، إنما هى تنبع من عناصر تدفع الإنسان دفعا إلى امتلاك الحياة وامتصاص عصارتها ، وتفتيح مغاليقها ، وتفجير ينابيعها ، مادامت تلك حلالا وتتجنب حراما .

والأثمان فى النظام التنافسى تحددها الأهمية النسبية للعوامل ، وتعكس القيمة التى حددها لها رجال يعملون تحت ضغط المنافسة ، فيكونون اقتصاديين بالغيرة تحت ضغط حافز تحقيق أقصى ربح .

ويقوم كل فرد صغر أم كبر من الملاك بتحديد خطة الإنتاج والتنظيم ، ولا بد للدولة الاشتراكية التى تريد أن تضارعه فى الكفاءة أن تحتفظ بعدد ضخم من الموظفين لتصل إلى مايقرب من هذه الكفاءة ، وهم لا يتوفر لهم الحماس الموجود عند أصحاب الأعمال العاديين ودوافعهم .

ومن الواضح أن كل منظم يتخذ قراراته مستقلا عن الباقين ، حيث يواجه كل منظم بنيانا من الخبرة الواسعة بالتكاليف ، تمثله المستويات الجارية للأجور والإيجار والربح ، أما فى الاقتصاد الاشتراكى فمن المتعذر توفير مثل هذا البناء الموضوعى للتكاليف ، لأنها تكون مجرد تكاليف إلزامية تحددها السياسة العامة للدولة .

وتساعد سوق رأس المال على دوران العملية الإنتاجية ، فعن طريق السعر تتوزع الموارد آليا بين أرباب الأعمال ، هذه المسألة يجادل الاشتراكيون فى أنها تحل عندهم بمعرفة الموارد الموجودة والأسعار المناسبة للمنتجات ، أما فيما يختص بالإنتاجية العادية لهذه الموارد عند استعمالها فى مختلف الاستعمالات فيقولون : إن هذه مسألة معلومات فنية ، لا تتطلب سوقاً تحدد لها سعراً ، مع أن هذا غير ممكن لأنه لن يتم إلا بملايين المعادلات بين الإنتاجيات النسبية لرأس المال حتى نصل إلى أحسن إنتاجية ، وهذا يقتضى وضع ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الإحصائية ، المبنية على أساس ملايين أكثر منها بكثير من التقديرات الفردية ، وخين تحل هذه المعادلات تكون المعلومات التى بنيت عليها قد تغيرت وهكذا ، وهى عملية

غير ممكنة إلا حين يساهم كل منهم في عملية التقدير ، بتجميع عناصر الإنتاج ويفاضل بين استعمالاتها ، لهذا لا تستطيع الماركسية أن تخطو خطوة واحدة دون أن تركز على كل خصائص العلاقات الإنتاجية في النظام الرأسمالي ، وفي حركتها تقلد تماما الدلول الرأسمالية ، ولا تستطيع الإبداع وحدها ، ويأخذ هذا الموقف في التعقيد حين تسيطر الاشتراكية تماما ، فتصبح قراراتها تعسفية ، لعجزها عن التخطيط الناجح للمجتمع ككل ، ولعدم قدرتها على حل ملايين المعادلات اللازمة لمعرفة أحسن وأرخص السبل لاستعمال الموارد ذات الاستعمالات المتعددة على الحاجات المختلفة ، إنه من المستحيل القيام بالحسابات الاشتراكية ، وبالتالي سيختفى التعقل الإقتصادي ، ويخضع الاقتصاد لتسيب وإهمال وفوضى البيروقراطية .

ولا يمكن التخلي عن جهاز الأثمان كلية إلا إذا فرض نظام صارم للتوزيع بالبطاقات بالنسبة لكافة المعاملات الاقتصادية ، بحيث لا يقوم وجود لأى تبادل حر بين طرف وآخر .

فتوزيع الموارد مسألة اجتماعية ، يشارك فيها المجتمع بأكمله ، ويصعب على السلطة المركزية تقديرها ، لأنها لا تستطيع تقدير المنافع النسبية للسلع ، فترشيد استخدام الموارد ، وحسن استغلالها لا يتحقق إلا بمؤثرات الملكية الخاصة ، والربح في ظل نظام إسلامي يحقق عدالة التوزيع ويحرم الظلم والاستغلال ، ولن يستطيع أى نظام اشتراكي تحقيق الإنتاج المركزي إلا عن طريق تحويل المجتمع كله إلى ثكنة أو سجن ، يحدد فيه نوع الإنتاج والاستهلاك بطريق تحكيمي ، وتهدر الموارد فيه ، وتكثر المنخفضات نتيجة الارتجال وسوء التقدير .

التوقعات والاختراعات :

ونستطيع أن نؤكد أن القضاء على السوق نهائيا وسيادة الاشتراكية يؤدي بالعالم إلى حالة من الجمود حيث يسيطر عليه الخوف والروتين ، فيموت الابتكار لانعدام المنافسة .

إن التوقعات ضرورية كمولد للابتكار والنمو ، وهى تتنبأ بالطلب وتقدم له ما تتوقع أن يرغب فيه ، وحين تتحقق النتيجة فإن التوقعات تسفر عن إجابة ما تحقق توقعه ، وترك ما لم يتحقق توقعه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها تستجيب

لتغيرات الطلب بالنسبة للسلع المعتادة إذا توقع زيادة أو قلة الطلب عليها ، ومن ثم فإن التوقع خادماً للطلب ويستجيب له ، ومن ناحية أخرى نجد أنه غير جامد فلا يلزم المستهلك بأنواع معروضة فقط ، ولكنه يترك له المجال ليترك ما يريد ، ويطلب ما يريد ، فيفتح المجال للمجتمع المتطور غير الجامد ، وانطلاق التوقع في بحثه عن المجالات يفتح الطريق للتقدم وإعادة التقدير بعد تحقق الطلب ، مما يؤدي إلى القضاء على الانحرافات ، وهكذا تتلافى التذبذبات والتقلبات العنيفة .

ويمكن تلخيص الفرق بين عمل التوقعات في ظل النظام الاشتراكي وفي ظل النظام التنافسي في النقاط الآتية :

١ - توقعات مجلس التخطيط كتوقعات الأفراد ، ولكن الأفراد يمتازون بوفرة عددهم ، وقدرتهم على التجاوب مع السوق ، وأخطاؤهم فردية بعكس مجلس التخطيط .

٢ - الاتجاه الغالب لتوقعات أصحاب الأعمال علمي ، ينمو باستمرار ، ومن ثم فالانحراف عن الصواب قليل ويتعدل ، ثم إنه يلغى بعضه بعضاً لكبر العدد وفقاً لقانون المتوسطات الإحصائية .

٣ - التوقعات هي سر التطور ، كما يشهد التاريخ ، ولو كانت التوقعات تؤدي إلى التقلب المستمر كما يصفها الاشتراكيون لما وصل الغرب إلى تقدمه الحالي ، وإنما سر تقلبات الرأسمالية يرجع إلى علل أخرى كالربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل .

٤ - يخشى مجلس التخطيط مسئولية تطبيق اختراعات جديدة ، ولا يوجد عنده أي دافع للمخاطرة لفقدان الدافع إلى ذلك ، والخوف من المسئولية ، مما يؤدي إلى الجمود بعكس نظام التوقع في السوق التنافسي .

٥ - عدم وجود بدائل سلعية في النظام الاشتراكي ، مما يؤدي إلى إجبار المستهلكين على شراء السلع المنتجة بعكس الحال في ظل المنافسة .

ولعل من أكبر الأخطاء التي يقع فيها الماركسيون ، تصورهم أن كل منتج في حالة المنافسة يتصرف كما يريد مستقلاً عن السعر ، والواقع أن كل فرد في السوق المتنافس يرتبط بالآخر بجاذبية نظام الأثمان ، والترابط في العملية الإنتاجية والتبادلية ، فيعملون جميعاً باتساق في أعضاء الجسم الواحد ، ولو كان الأمر كما يصورون لعاشت

الدنيا في غيبوبة دائمة ، ولما تقدم اقتصادها بهذه الصورة ، فليست الأزمات نتيجة طبيعة التوقع أو الملكية ، وإنما ترجع إلى الربا والاحتكار والاحتكار وسوء توزيع الدخل .

وفي النظام الماركسي نجد أنه في حالة التخطيط الطويل للسلع الاستثمارية لن يؤخذ الاختراع في الحسبان ، ويكون رجال التخطيط بين أمرين : إما إهمال الاختراع ، أو تطبيق الاختراع ، وفي حالة تطبيق الاختراع فإنه سيحدث نفس الهزة التي تواجه المجتمع الحر سواء بسواء ، ولكننا نلاحظ أن الاتجاه العام للاشتراكية كالاختكار في الرأسمالية تماما هو تأجيل استخدام الاختراعات حتى استهلاك الاختراع القديم ، فضلا عن ضعف الدافع إلى استخدام الاختراع في كليهما لانعدام المنافسة . والأصل ألا يتوانى أحد عن استخدام الاختراع ، الذي يخفض التكاليف ويزيد الإنتاج ، وينوع الاستعمالات مهما كلفه ذلك تحت ضغط المنافسة والبحث وراء رضا المستهلك . ومن ثم كان هو طريق التقدم والنمو .

ولن يضطر الاشتراكيون والاحتكاريون الرأسماليون إلى إدخال المخترعات إلا إذا كان انخفاض التكلفة الناتج عن هذا التطبيق يعوض انخفاض قيمة رأس المال المستثمر فعلا . أما إذا ظلت المنافسة سارية — حيث لا يمكن لأى منتج بمفرده أن يؤثر في الأثمان كما لا يملك وحده القوة الكافية لمنع دخول مؤسسات جديدة في الصناعة — فسيضطر المنتجون المستثمرون إلى تحمل خسائر هبوط قيمة الاستثمارات القديمة التي تسببها التجديدات ، ولا يجدون أمامهم لمقاومة هذه النتائج إلا قيامهم بأنفسهم بإدخال تلك التجديدات .

نتائج اجتماعية وسياسية :

وللنظام الماركسي انطباعات أخرى من الناحية الاجتماعية ، حيث يؤدي إلى ظهور النزعات الديكتاتورية ومعها معاناة الشعوب ، فحالة كحالة روسيا الاجتماعية أكبر دليل على ذلك ، إن روسيا في سبيل التقدم بمعدل أكبر وفق خطة رسمها القادة لهذا التقدم لم تفهم بعد ما يعانيه الشعب من كبت وحرمان . إن التقدم فيها كان على دماء أجيال ، وسعادة أجيال لحساب أجيال مقبلة ، فهل من العدل ألا يكون لهذه الأجيال المضحى بها حق ؟ لاننكر أنهم لابد أن يبذلوا ، ولكننا يجب أيضا ألا ننك عليهم حق الحياة ، إن سوء التغذية وانعدام الحرية وطفغان الديكتاتورية وإره

البوليس كلها مظاهر شائعة في تاريخ السوفيت ، لاينكرها زعماءه اليوم حين يصورون عصر « ستالين الرهيب » .

إن العذاب الذى عانى منه الشعب الروسى تحت الحكم الشيوعى مثير للذهول .

يقول الكاتب الروسى (الكسندر سولزيتشن) : (إن الشيوعيين أعدموا أكثر من ١٠٠٠ شخص كل شهر طوال الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩١٩ ، قبل مجيء ستالين إلى الحكم ، وبعد ذلك بعشرين عاما وفى ذروة الإرهاب فى عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨ أعدم ستالين ٤٠ ألف شخص كل شهر ، أى أكثر من ألف شخص كل يوم ، واستمر هذا المدة عامين كاملين ..) ويقول (روبر كونكويست) خبير الشؤون السوفيتية : (إن ضحايا الإعدام فى السنوات الخمس عشرة الأولى من الحكم الشيوعى تحت لينين وستالين وخروشوف وبريجينيف ، فاقت ٥٠ مرة ضحايا الإعدام طوال نصف قرن من حكم القياصرة ، هذا غير ٨ ملايين ماتوا فى معسكرات العمل ، أثناء حكم ستالين ، و ٥ ملايين راحوا ضحية المجاعة المتعمدة فى أوكرانيا فى بداية الثلاثينات ، فبينما كان هؤلاء الملايين يموتون جوعا كان القادة الشيوعيون يشحنون الحبوب للخارج لدفع ثمن تجارتهم مع الغرب .

وخلال الثلاثينات أعدم ٧٠ ٪ من كبار ضباط الجيش الروسى ، ولم يستثن أحد من إرهاب ستالين حتى أولئك الذين كانوا فى أعلى مستويات الحزب الشيوعى ، وقتل فيما بعد ٩٨ من أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ١٣٩ عضواً ، وبعد الحرب العالمية الثانية أرسل ملايين من أسرى الحرب الذين عادوا لروسيا إلى معسكرات العمل بتهمة أنهم شاهدوا الغرب . لم يكن ستالين الذى درس تاريخ سيا جيدا يخاطر بشيء ، وكان يعلم أن أكبر أعدائه هم نفس أعداء القياصرة فدامى ، جيوش الغرب وأفكار الغرب ، وقد أصر ستالين على منع الأفكار الغربية من التسلسل إلى موسكو ، ويقال إن ستالين قتل ١٠ مليون روسى (١) .

ومن السخرية أن ينكر المؤرخ السوفيتى (يورى باليكوف) هذا الرقم مصححاً له بمليون فقط (٢) .

(١) الأهرام (جريدة مصرية) ١٩ / ٤ / ١٩٨٠ م .

(٢) الشرق الأوسط (جريدة عربية) ١٧ / ١١ / ١٩٨٧ .

ونظرة واعية إلى ما حدث من خراب وقتل في جنوب اليمن وأفغانستان بين زعماء الشيوعيين مما حكته الصحافة في الثمانينات من هذا القرن ، ما يعطى صورة واضحة وقاطعة على الطبيعة الدموية والتخريبية للاشتراكية .

والديكتاتورية السياسية تابع ضرورى للديكتاتورية الاقتصادية ، فحين تكون الدولة هى المالك الوحيد لأدوات الإنتاج ، وهى التى توجه استغلال هذه الأدوات وغيرها من عناصر الإنتاج لتحقيق الأغراض التى تبغها ، وهى المستأجر الوحيد للعمل الإنسانى على مختلف مراتبه ودرجاته ، ولاستطيع العمال أن ينتقلوا من عمل إلى عمل أو من منطقة إلى أخرى ، بل هم مسخرون كمجموعة من العبيد ، كل هذا يشيع فى نفوس الناس القلق والضرر والتبرم بالحياة فتقل كفايتهم الإنتاجية ، فضلا عن أن أهداف الدولة الأساسية بهذه الصورة تكون زيادة الإنتاج مما يؤدى إلى إرهاب العمال إرهابا بالغا ، ثم إن معدل التقدم الواسع المطلوب يضطر الدولة إلى حرمان الناس من كثير من متطلبات الاستهلاك ، كل هذه الظروف تمنع الدولة من السماح للناس بالتعبير عن آرائهم ، فالديكتاتورية السياسية تابع حتمى للديكتاتورية الاقتصادية .

إن رغبة الروس فى تحقيق حلم الامبراطورية تحت زعامة روسيا ، هو حلم القياصرة القديم ، وأصبح الهدف مسلحا بمذهب منظم وقوى مادية ودعائية ، وكان هذا التوسع غربا فى دول أوروبا الشرقية التى داسها الجيش الأحمر ، ولازالت تنوء إلى اليوم تحت نير الاستعمار الشيوعى ، وتفور منها الثورات التى يقمعها الاستعماريون السوفيت بكل وحشية ودموية .

واجتاحت جحافل البربر السوفيت بلاد المسلمين (سمرقند وبخارى وأوزبكستان وتركستان الغربية) ، وقتلت منهم الكثير ، وشردت الأكثر ، وتحاول إلى اليوم إخراجهم من دينهم بكل وسائل الإرهاب والإغراء .

ولايزال هذا الغزو الاستعمارى مستمرا فى آخر غزو ، يخوض المسلمون الأفغان حربه الضروس .

يقول توينبى : (وفى الحقيقة يبدى انتحال روسيا فى القرن العشرين هذه

العقيدة الغربية. الدخيلة عليها ، بصرف النظر عما يحمله انتصارها من تعريض الثقافة الغربية للخطر ، مدى ما بلغه نفوذها من حول واقتدار ، وثمة غموض عميق بالنسبة لطبيعة البولشفية التي بشر بها لينين ، فهل جاء يستكمل رسالة بطرس الأكبر أو ليدمرها ؟ إن إعادة نقل عاصمة روسيا من معقل بطرس غير المؤلف إلى موقع مركزي في الداخل هو بمثابة إعلان لينين نفسه خليفة البطريك الأكبر وخليفة قدماء المتعصبين وأصحاب النزعات السلافية (١) .

(١) مختصر دراسة التاريخ أرنولد توينبي ص ٣٤٠ ، ٤٣١ ترجمة محمد شفيق غيغال . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦ .

الباب الثالث

النظام الاقتصادي الإسلامي

« بسم الله الرحمن الرحيم »

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا ظَلَمًا فَنُصِيبْهُ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا . إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا . وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝ ﴾

(١) سورة النساء آية ٢٩ - ٣٢ .

النظام الاقتصادى الإسلامى

مقدمة :

لفظ الحرية يراد به حريتان : حرية داخلية وحرية خارجية ، والأولى تتصل بالاختيار والإرادة ، وهى بذلك تتصل بداخل الإنسان من زاوية معتقداته وأخلاقياته ، والسيطرة على اتجاهاته ، أما الثانية فتتصل بعلاقاته مع الآخرين أفرادا وحكومات ، فهى تتصل لذلك بالقوانين والأنظمة .

وقد ارتبط مفهوم الحرية فى الفكر الغربى بالثورة على الكنيسة والإقطاع ، وبلغ أقصاه فى الفكر الفوضوى الذى رفض الخضوع لأى قانون أو نظام ، ويتدرج من إعلان حقوق الإنسان فى بداية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلى تقييد الحرية بما لا يضر الآخرين ، شرط أن يكون هذا القيد بقانون .

ولما كان القانون تفرضه السلطة بقوة النفوذ أو المال وإن ناقشه النواب ، فإن هذه القوانين كما هى العادة تحيزت إلى طبقة أصحاب المال من الرأسماليين والاحتكاريين والمرايين ، وإن رفعت الشعارات الخاوية .

إن أزمة هذه المجتمعات فى الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام ، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار ، ودخول ظالمة من ربا إلى غصب .

أما الاشتراكية فقد قلبت المشكلة وحولتها إلى فلسفة للتوزيع ، وأهدرت الإنتاج ، إنها صادرت الملكيات ومنعت الميراث دون أن تفرق بين الملكية النظيفة ، والملكية المستغلة ، فأهدرت كرامة الإنسان ، وحولته إلى مملوك للحزب الشيوعى ، لا يقدر على شىء ، وهو كَلٌّ على الدولة فى طعامه ولباسه ، ولهذا أينما وجهته لآيات بخير .

أما الإسلام فإنه يححر الإنسان بطريقتين :
الأولى : بالعقيدة التى تملأ القلب إيمانا بأن العمر بيد الله ، والرزق بيد الله فمن

يخاف غير الله ؟

الثانية : بالشريعة التى تكفل حرمة الدماء ، والأموال والحرمات من جهة ، وتكفل للجميع حد الحاجة بالزكاة من جهة أخرى ، وهذا أكبر ضمان للحرية والكرامة والإنسانية .

ثم توضع الرقابة على تنفيذ ذلك داخليا بصوت الضمير على أساس التقوى ، وخارجيا بسوط السلطان بتنفيذ الفرائض وإقامة الحدود والتعازير .

وسيكون حديثنا عن النظام الاقتصادى الإسلامى من هذا المنطلق فى ثلاثة موضوعات :

- ١ — الإيمان الذى يحقق التوازن فى السلوك بين الدنيا والآخرة .
- ٢ — القسط الذى يحقق الاستجابة للفطرة ، بإقرار حق الملكية والميراث والكسب .
- ٣ — الزكاة التى تحقق عدالة التوزيع وتؤمن التكافل المعاشى فى المجتمع .

الفصل الأول

الإيمان

يقول ديورانت : (والمهرب الوحيد الجدير بالعقل الناضج من هذا الاضطراب هو أن نرتفع عن النظر إلى الشوارد والأجزاء كى نتأمل الكل ، لأن ما فقدناه قبل كل شيء هو هذه النظرة الكلية ، وتبدو الحياة من التعقيد والتحريك بحيث يصعب علينا إدراك وحدتها ومفهومها ، إننا نفقد صفة المواطن فلا نصبح سوى مجرد أفراد ، ليس لنا غايات أبعد من لحظة موتنا ، فنحن بضعة من الناس ولا شيء سوى ذلك ولا نجد أحدا اليوم يجسر على وصف الحياة فى كليتها ، والحل سريع والتركيب بطيء ... وثقافتنا اليوم سطحية ، ومعرفتنا خطيرة لأننا أغنياء فى الآلات فقراء فى الأغراض ؛ وقد ذهب اتزان العقل الذى نشأ ذات يوم من حرارة الإيمان الدينى ، وانتزع العلم الأسس المتعالية لأخلاقياتها ، ويبدو العالم كله مستغرقا فى فردية مضطربة تعكس تجزؤ خلقنا المضطرب) (١) .

إن الذين يعتمدون على الحس يقصرون المعرفة على ماتدركه الحواس ، وقد كان هذا الاتجاه رد فعل للاتجاه المثالى المفرط الذى يعتمد على العقل المجرد ، وهذا الاتجاه الحسى لا ينتهى إلا إلى تفسير الوجود على أنه صدفة وخبث عشواء وتقتصر — نتيجة ذلك — غايته فى الوجود على شهواته ، وهنا يكون الحكم والتفسير هو الهوى النابع من الغرائز ﴿ وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم ﴾ (٢) .

والعقل — سواء استخدم الحدس أو الحس — لا يستطيع أن يفسر وحده الوجود لقصوره عن إدراك الوجود فى اتساعه ، أو الوجود فى ذاته ، أو الوجود فى حركته وارتباطه ، ومن ثم إذا ادعى لنفسه هذا الحق فإنه لا ينتهى إلا إلى ضلال ، ذلك لأنه قائم على الظن ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق ﴾

(١) مباحج الفلسفة . ج ١ ص ٤ ، ٦ وول ديورانت . ت . أحمد فؤاد الأهوانى الأنجلو المصرية ١٩٥٧
بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩ .

شيئا (١) .

وما بقى أمامنا الآن إلا سبيل الدين ، الذى يقدم تفسيراً للوجود والتاريخ ، قائماً على قاعدة أساسية هى أن هذا الوجود من خلق إله عليم حكيم ، وأن الله وحده هو القادر على تقديم تفسير للوجود والتاريخ للناس عن طريق الوحي ؛ لعجز الإنسان عن إدراكه وحده .

إن العلماء يتحدثون عن الألكترون ، وهم لم يروه ، فلم يوجد الجهاز المكبر الذى يرون به هذا الألكترون ، ولكنهم يُجهلون من ينكره لأن له من الآثار ما دفعهم إلى أن يؤمنوا به .

ولقد اكتشف Leverier العالم الفلكى الفرنسى « ١٨١١ — ١٨٧٧ » عن طريق الحاسبات الفلكية ضرورة وجود كوكب سيار وعين محله بالضبط بآثاره رغم أنه لم يره ، ثم اكتشف هذا الكوكب فعلاً فيما بعد وسمى نبتون .

وفى عام ١٩٣٥ نبه عالم الرياضيات اليابانى هيديكى يوكاوا إلى وجود جسيم ذرى هو الميزون ، وتنبأ مقدماً بوزنه وعمره ، إلى أن كان عام ١٩٤٧ فاكشف عالم الذرة الإنجليزى (س . ف . بول) هذا الميزون ، ومنح اليابانى جائزة نوبل عام ١٩٤٩ .

ولكن من الناس من إذا قيل لهم عن ضرورة الإيمان بالله سبحانه عن طريق شهادة الوجود التى تبهر العقول ، رأيتهم يصدون عنك صدوداً ، ويقولون : أرنا الله جهرة ! وكأن هذا الوجود الهائل وهذا النظام المبدع لا يكفيان كدليل .

إن الإيمان بالله يجده الإنسان عميقاً فى فطرته ، وفى حسه ، ويعرفه العقل حتماً إذا فكر فى نفسه ، وفى الوجود ومصدره ، وما يرى من بديع خلقه ودقيق صنعه فيما بين الأرض والفضاء ، واليابس والماء ، والجماد والأحياء .

فهذا الوجود معجزة تفتتح لها الأبواب ، وتعجب منها العقول ، إنه معجزة من الذرة الصغيرة التى تتحرك أجزاؤها بسرعة هائلة ، والخلية الضئيلة التى تذهل وظائفها ، العقل ، والنفس الإنسانية التى ترى فى كل يوم عجائب منها ، حتى فى الذبابة التى

(١) سورة النجم آية ٢٨ .

لا يستطيع المتألهون الكاذبون أن يخلقوا مثلها ولو اجتمعوا لها ، وهذه الأرض التي مهدت على هذا الوصف الجبال فيها أوتاد ، وينزل لها الماء من السماء ، فيخرج منه نبات كل شيء ، ويدب عليها الحيوان من كل صنف وتوزع فيها البحار واليابسة بنظام عجيب ، وتسير الرياح عليها من مكان إلى مكان بتخطيط دقيق ، ثم تدور الأرض حول نفسها ثم حول الشمس ثم تجرى الشمس لمستقر لها ، ومواقع النجوم العظيمة في أبعادها التي لا يدركها البصر ولا يحصيها الحس ، أهي خلقت نفسها أم الله خالقها ﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون. أم خلقوا السماوات والأرض بل لا يوقنون ﴾ (١) .. إن الآلة البسيطة تملأ على العقل أن وراءها إنسانا بناها وأنه لا يمكن أن توجد هكذا اعتباطا ، فكيف بسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج .. ﴿ وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون . ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون . سبحانه الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم وما لا يعلمون . وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون . وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون . وخلقنا لهم من مثله ما يركبون . وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون. إلا رحمة منا ومتاعا إلى حين ﴾ (٢).

والعلم يقرر أن هذا الوجود يستحيل أن يكون قد خلق اعتباطا من تجمعات عابرة لسدم وأنها مجرد كرات ستلتهب إلى فناء ، وأن الإنسان لا يمكن أبدا أن يكون مجرد حيوان يدب على الأرض مصيره الانحلال إلى الأبد ، لأن هذا الكون ليس فلتة عابرة ، ولا تصلح الصدفة قاعدة علمية لتفسير الوجود . يقول أحد علماء الغرب : (إن البروتينات من المركبات الأساسية فى جميع الخلايا الحية تتكون من خمسة عناصر هى : الكربون — الأيدروجين — النتروجين — الأكسجين — والكبريت ، ويبلغ عدد الذرات فى جزئ البروتين الواحد ٤٠ ألف ذرة ، ولما كان عدد العناصر الكيميائية فى الطبيعة ١٢٠ عنصرا موزعة كلها توزيعا عشوائيا فإن احتمال اجتماع هذه العناصر الخمسة لكى تكون جزيئا من جزيئات البروتين يمكن حسابه لمعرفة المادة

(٢) سورة يس آية ٣٣ — ٤٤ .

(١) سورة الطور آية ٣٥ — ٣٦ .

التي ينبغي أن تخلط خلطاً مستمراً لكي تؤلف هذا الجزيء ثم لمعرفة طول الفترة الزمنية لكي يحدث هذا الاجتماع بين ذرات الجزيء الواحد) .

وقد قام العالم الرياضى السويدى: (شارلز يوجين جاى) بحساب هذه العوامل جميعاً فوجد أن الفرصة لاتتهدأ عن طريق المصادفة لتكوين جزيء بروتين واحد إلا بنسبة ١ : (١٠)^{١٦٠} أى بنسبة واحد إلى رقم عشرة مضروباً فى نفسه مائة وستين مرة ، وهو رقم لا يمكن النطق به أو التعبير عنه بكلمات . وينبغى أن تكون كمية المادة التى تلزم فى حدوث هذا التفاعل بالمصادفة بحيث ينتج جزيء واحد أكثر مما يتسع له كل هذا الكون بملايين المرات . ويتطلب تكون هذا الجزيء على سطح الأرض وحدها عن طريق المصادفة بلايين لاتحصى من السنين : (١٠ سنة)^{٢٤٣}

إن البروتينات تتكون من سلاسل طويلة من الأحماض الأمينية ، فكيف تتألف ذرات هذه الجزيئات ؟ إنها إذا تألفت بطريقة أخرى غير التى تتألف بها تصبح غير صالحة للحياة ، بل تصير فى بعض الأحيان سموماً ، وقد حسب العالم الإنجليزى ج . ب . لير . الطريق الذى يمكن أن تتألف به الذرات فى أحد الجزيئات البسيطة من البروتينات فوجد أن عددها يبلغ الملايين (١٠٠)^(٤٨) وعلى ذلك فإنه من المحال أن تتألف كل هذه المصادفات لتبنى جزيئاً بروتينياً واحداً .

ولكن البروتينات ليست سوى مواد كيميائية عديمة الحياة ولاتدب فيها الحياة إلا عندما يعمل فيها ذلك السر العجيب الذى لاندري من كنهه شيئاً . إنه الله وحده الذى استطاع أن يدرك ببالغ حكمته أن مثل هذا الجزيء البروتينى يصلح لأن يكون مستقراً للحياة ، فبناه وصوره وأغدق عليه سر الحياة^(١) .

وتأمل قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذَّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾^(٢) .

ولهذا فإن العقل الراشد لا يحتاج إلى لحارقة من الخوارق العارضة ليؤمن بالله ، إن السنة المألوفة خارقة لو تؤمل فيها ، إنه حين يفتح عقله على هذا الوجود يتجاوب معه ويتعرف إلى البارئ الحكيم ﴿أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ

(١) الله يتجلى فى عصر العلم ص ١١ — ١٢ . (٢) سورة الحج آية ٧٣ .

والأرض وما بينهما إلا بالحق ﴿١﴾ ﴿إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابه آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون . تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون ﴾ (٢) وهى التى أراها الله إبراهيم ﴿وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين﴾ (٣) .

والذى لا يؤمن بهذه الخارقة الكبيرة ، خارقة الوجود المشاهد لا يؤمن بالخوارق الصغيرة ﴿وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها وما نرسل بالآيات إلا تخويفا﴾ (٤) .

ولهذا رد رسول الله ﷺ على من ظن أن الخسوف يوم موت ابنه إبراهيم معجزة بقوله : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا حياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله » (٥) .

ولكن الإنسان حين يفكر يبدأ من نقطة غير منطقية فلا يتيسر له وضوح الرؤية ، إنه يبدأ من الوجود كما رآه وألفه ، والواجب عليه ليعرف المعجزة على تمامها والحق الكامن فيها أن يبدأ من لاشئ ، فيسير فى الوجود كالرائد الذى يهبط إليه أول مرة فيشاهد حينئذ الروعة والحكمة والإعجاز فى رؤيته الجديدة .

ولو أخذنا الإنسان مثلاً فى صورته وبدأنا به من النطفة لشاهدنا المعجزة ، فهل نستطيع أن نتصور بعقولنا فى فراغ فكرة خلق إنسان بهذه الصورة المتناسقة فى الحركة وفى التكوين ، بل إذا تأملنا عمل العين أو الأذن وأسرارها ووظائفها لوقفنا أمام عالم هائل ، تذهل فيه العقول وحينئذ نتدبر قول الله تعالى ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ (٦) .

(١) . سورة الررم آية ٨
(٢) سورة الجاثية آية ٢ .
(٣) سورة الأنعام آية ٧٥ .
(٤) سورة الإسراء آية ٥٩ .
(٥) رواه البخارى ١ - ص ١٨٤ . طبعة الحلبي .
(٦) سورة المؤمنون آية ١٢ - ١٤ .

وفي كل شيء نجد أن التفكير ينتهى بنا إلى أنه ليس فى إمكان البشر أبدع مما كان ، وأن هذا الإبداع لا يملك أمامه الإنسان إلا أن يسجد للمخالق البارئ المصور الذى أحسن كل شيء خلقه .

• وفى دراسة التاريخ مجال آخر للعقل يهتدى به إلى الله ، حيث تظهر العظمة البالغة ، فى أحداث التاريخ ، وتقلبات الأيام ، وتداول الأحوال ، تأكيداً تاماً أن سنة الله غلبة فإن سار على سنته هدى ، وإن نازعها وعصاها شقى ﴿ أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثراً فى الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون ، فلما جاءهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ، حاق بهم ما كانوا به يستهزئون ، فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين . فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التى قد خلت فى عباده وخسر هنالك الكافرون ﴾ (١) .

إن آية الوجود والتاريخ أو الكون والحياة — كتاب الله المفتوح — طريق لمعرفة الحق ﴿ سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ (٢) لهذا كان الإنكار شيئاً عجيباً غريباً على مدار التاريخ الإنسانى ﴿ قالت رسلهم أفى الله شك فاطر السماوات والأرض ﴾ (٣) .

ونستطيع أن نقول دون مغالاة إن المنكر لله شر من عابد الوثن وأكثر ضللاً ، فعلى أى أساس ينكر ؟ وكيف يفسر الوجود وغايته ؟ ولهذا كان للعلماء مكانة مرموقة فى القرآن ، حيث رفعهم الله إلى أسمى مكان حين جمع بينهم وبين الله والملائكة فى الشهادة لله لا إله إلا هو قائماً بالقسط أى أنهم عدول فى أكبر قضية وأعظم شهادة ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم فاتما بالقسط ﴾ (٤) لأنهم يخشون الله ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ (٥) .

فالإيمان بالله هو الذى يحدد للمسلم معرفة الكون حركته وغايته وحقيقة القوة الفاعلة فيه ، والنواميس التى تحكمه ، وحينئذ ينطلق بالإنسان من حدود ذاته المحدودة إلى رحاب الكون الكبير ، ومن حدود عمره القصير إلى امتداد الزمان الذى لا يعلمه إلا الله .

(٢) سورة إبراهيم آية ١٠ .

(٢) سورة فصلت آية ٥٣ .

(١) سورة غافر آية ٨٢ — ٨٥ .

(٥) سورة فاطر آية ٢٨ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٨ .

والقرآن يحددنا أن معرفة الله هي أساس معرفة الوجود ، فمن عرف الله فقد عرف الحق ، والذي لا يعرف الله لا يعرف إلا باطلا مبنيا على الظن العقلي أو الهوى ﴿ فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا . ذلك مبلغهم من العلم إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى ﴾ (١) ، ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ (٢) ، ﴿ الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل ﴾ (٣) .

ولهذا نجد في القرآن الكريم الآيات المبينة للوجود والتاريخ ترتبط بعلم الله وحكمه تعالى معلنة في نهايتها حقيقة القوة الخالقة والآمرة كما ترتبط فروع الشجرة بجذورها ﴿ لله مافى السموات والأرض إن الله هو الغنى الحميد . ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم ، ما خلقتكم ولا بعثتكم إلا كنفس واحدة إن الله سميع بصير . ألم تر أن الله يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وسخر الشمس والقمر كل يجرى إلى أجل مُسمى وأن الله بما تعملون خبير . ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل وأن الله هو العلى الكبير ﴾ (٤) .

يقول ابن قيم الجوزية (٥) : (وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، كلمة قامت بها الأرض والسموات ، وخلقت لأجلها جميع المخلوقات وبها أرسل الله رسله ، وأنزل كتبه وشرع شرائعه ، ولأجلها نصبت الموازين ووضعت الدواوين ، وقام سوق الجنة والنار ، وبها تقاسمت الخليقة إلى مؤمنين وكفار ، والأبرار والفجار ، فهي منشأ الخلق والأمر والثواب والعقاب ، وهى الحق الذى خلقت له الخليفة وعنها وعن حقوقها السؤال والحساب ، وعليها يقع الثواب والعقاب ، وعليها نصبت القبلة ، وعليها أسست الملة ولأجلها جردت سيوف الجهاد ، وهى حق الله على جميع العباد ، فهى كلمة الإسلام ودار السلام ، وعنها يسأل الأولون والآخرون ، فلا تزول قدم للعبد بين يدى الله حتى يسأل عن مسألتين : ماذا كنتم تعبدون ؟ وماذا أجبتم المرسلين ؟ فجواب الأولى بتحقيق لا إله إلا الله معرفة وإقرارا وعملا ، وجواب الثانية

(١) سورة النجم آية ٢٩ ، ٣٠ . (٢) سورة الزمر آية ٦٧ . (٣) سورة الزمر آية ٦٢ .

(٤) سورة لقمان آية ٢٦ — ٣٠ .

(٥) زاد المعاد / ابن القيم ج ١ ص ٤٠٣ . طبعة الثالثة ١٩٧٣ م المطبعة المصرية .

بتحقيق أن محمدا رسول الله معرفة وإقرارا وانقيادا وطاعة .

والإيمان بالآخرة ذكر بالقرآن قرين الإيمان بالله ، ذلك لأن الإيمان بالآخرة يمد ضمير المؤمن بزاد هائل ينطلق معه في الحياة الدنيا بانيا ومعمر ، مصلحا وخيرا ، حيث الخلافة في الأرض ، وهى موضوع الجزء في الآخرة ، وحيث تقوى الله وهى التى تجعل للخلافة أثرها ، والإيمان بالأخوة هو الذى يحقق للإنسان حرته ، حيث يحرره من ضغوط الخوف على الحياة أو الرزق . ومن ثم كان هذا الإيمان أساس الحضارة الصالحة والمجتمع الخير والإنسان الحر . وهو لذلك يؤثر في كل جوانب واتجاهات الحياة .

فالذى لا يؤمن بالآخرة لا يفهم القرآن ﴿ وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا ﴾ (١) .

والإيمان بالآخرة يدفع إلى العبادة ﴿ آمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ﴾ (٢) .

وهو قاعدة العلم الحق ، وبدون الإيمان بالآخرة التى هى الامتداد الحقيقى .
للدنيا يكون العلم ظاهريا قاصرا ﴿ يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون ﴾ (٣) .

ومن ثم يكون التقدم المبني عليه تقدماً في الأشياء والآلات ، يشقى الإنسان . والإيمان بالآخرة هو الذى يقنع الناس بالجهاد ، ويدفعهم إليه ﴿ لا تستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين ﴾ (٤) فهو يطمئن إلى أنه إن ضاع منه مال أو نفس في الدنيا وهو يجاهد في سبيل الله يعوض عنه أحسن عوض في الآخرة . ولن يكون هناك دافع اختياري للتضحية بالنفس إلا هذا .

وبه يدعن الإنسان لحكم الله ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ (٥) وهو قاعدة العمل الصالح ﴿ قل هل ننبئكم

(٣) سورة الروم آية ٧ .

(٢) سورة الزمر آية ٩

(١) سورة الإسراء آية ٤٥ .

(٥) سورة النساء آية ٥٩ .

(١) سورة التوبة آية ٤٤ .

بالأخسرين أعمالاً . الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقاءه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴿١﴾ .

وهو موضوع الخلافة ﴿٢﴾ ولقد صدّق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين . وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك ﴿٣﴾ .

فهو يؤثر في الوجود الإنساني كله ، وهو نقطة افتراق بين المؤمن والكافر ، وبين الإسلام والشرك ، لهذا كانت مكملة للإيمان من كل جوانب الإسلام ، ولاغربة في ذلك حقيقة الإيمان بالرابطة بين هذا الوجود وخالقه لا يمكن أن تؤدي دورها إلا إذا أكملت الإيمان بالرابطة بين عمل الإنسان وجزائه ، فهي التي تجعل للوجود قيمة لأنها تحدد له غاية وتجعل الحياة مشرقة بالأمل ﴿٤﴾ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون . فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم ﴿٥﴾ .

والعالم اليوم لا أساس لعلاقاته إلا الأثرة والأنانية ، وقد استحكمت به الأهواء ، واضطربت الحقائق ، فاشتبه الحق بالباطل ، حتى العلم والرفاهية أصبحتا من أسباب الشقاء والضيق للإنسان . إنه استخدم الطاقة في النار وارتقى بها إلى الكهرباء ، ووصل إلى قمتها بالذرة ثم إنه سكن القصور ، وتفنن في أنواع المأكّل ، إلا أنه لا يحس بالسعادة في نفسه ولا بالأمن في وطنه ولا بالسلام في عالمه .

والوثنية عبادة أسلوبها مختلف ، ولكنها تتفق جميعها في مضمونها وهي تقديس المادة واحترامها ، لافرق في ذلك بين الإنسان الذي كان يعيش في الغابات والإنسان الذي يعيش في القرن العشرين ، كلاهما لا ترهبه إلا الطبيعة ولا يحركه سوى الدافع المادى وماعبد الفرس النار إلا لأنهم ظنوا أنها تهبهم الحياة ... وليس من الضروري أن تتشابه شعائر هذه الوثنية ، فهي تختلف على مدى العصور وفي مختلف البيئات .

لقد انعزلت المدنية الغربية المعاصرة عن الأخلاق ، فسادت الميكافيلية في

(٢) سورة سبأ الآية ٢٠ ، ٢١ .

(١) سورة الكهف الآية ١٠٣ — ١٠٥ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ ، ٢١ .

السياسة ، حيث الغاية تبرر الوسيلة والإباحة في الأخلاق بسيادة التحليل الجنسي .
لفرويد ، وأخيرا الأثرة في الاقتصاد مما سموه الإنسان الاقتصادى .

ولقد كان بإمكان أوروبا حين تغلمت من المسلمين في الأندلس وصقلية ألا تقتصر على الجانب المادى للإنسان ، بل تأخذ الإسلام كله ، ولكنها أخذت جانبا واحدا فأصبحت تسير مترنحة كالطائر الذى يطير بجناح واحد .

يقول تعالى : ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا ﴾ (٦) .

وأحسن العمل لن يكون إلا إذ كانت حقيقة الآخرة واضحة جدا في نفس المؤمن كدار خلود حتى تأخذ الدنيا حجمها الحقيقى كدار فناء ، فتطوع الدنيا للآخرة ولا تطوع الآخرة للدنيا .

وهنا لن يكون الكسب الخبيث وإن كبر إلا عذابا ، يتجنبه المؤمن أيا كان إغراؤه . فيأخذ من دنياه لآخرفته ، ويجعل هواه تبعا لما أنزل على محمد ﷺ ويكون المال على يد المؤمن لا فى قلبه ، إثارا لآثرة ، إنفاقاً فى اليد لاعمودية فى القلب .

ولقد أعطى الرسول ﷺ حكيم بن حزام عطاء كثيرا فطلب المزيد فأعطاه حتى ما يستطيع حمله فنظر إليه النبى فقال : « إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذى يأكل ولايشبع واليد العليا خير من اليد السفلى » فقال حكيم : يا رسول الله والذى بعثك بالحق لأرزا أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا (٢) .

وقص علينا رسول الله ﷺ درسا بليغا وموعظة فقال : « اشترى رجل من رجل عقارا ، فوجد الرجل الذى اشترى العقار فى عقاره جرة فيها ذهب ، فقال للذى اشترى العقار منه : خذ ذهبك عنى إنما اشتريت منك العقار ، ولم أبتع منك الذهب ، فقال الآخر : إنما بعثتك الأرض بما فيها » قال ﷺ : « فتحاكما إلى رجل ، فقال الذى تحاكما إليه : ألكما ولد ؟ فقال أحدهما : لى غلام وقال الآخر : لى جارية

(٢) رواه مسلم ج ٣ ص ٩٤ مطبعة الجمهورية العربية .

(١) سورة الكهف آية ٧ ، ٨ .

فقال الحكم : أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسكما وتصدقا ^(١) .

وهذا الذى قصه الرسول يضرب به المثل على أحسن معاملة للمال ، إن شارى العقار يرى أن هذا المال ليس من كسبه فرفضه ضميره ، ولأنه قد يكون حراما يلوث به ماله ، ويجر عليه عذاب الضمير ، أما البائع فقد رفض أن يشوب ماله الحلال شائبة ، فقد يكون هذا المال من حق الشارى وهو لا يريد أن يأخذ غير حقه ، فرفض أن يأخذ هذا المال .

وبدون هذا الأصل العقدى تصبح الدنيا كل هم الإنسان والمال فى قلبه مستعبدا صاحبه ولاهم له إلا زيادته ﴿ الذى جمع مالا وعدده . يحسب أن ماله أخلده . كلا لينبذ فى الحطمة . وما أدراك ما الحطمة . نار الله الموقدة . التى تطلع على الأفئدة ﴾ ^(٢) ورسالات الرسل والصحف الأولى كلها تعبر عن هذه الحقيقة ﴿ قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى . بل تؤثر الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى . إن هذا لفى الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى ﴾ ^(٣) . ويرتبط هنا مبدأ الحرية بمفهوم الآخرة ، فما دام هناك حساب وجزاء فلا بد من مسئولية ، ولامسئولية إلا بحرية فى التصرف .

ولهذا لو قرأنا الآيات المنظمة لاقتصاد الأمة لوجدناها بدئت بالدعوة إلى تقوى الله ، وانتهت بالتحذير من حساب الله فى الآخرة ﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون . واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ماكسبت وهم لا يظلمون ﴾ ^(٤) .

ونجد هنا سرا عظيما حين نتدبر أمرا تشريعيا فى كتاب الله نراه مقدما فى نور الإيمان بالله واليوم الآخر ﴿ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم

(٢) سورة الهمزة آية ٢ — ٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٧٨ — ٢٨١ .

(١) رواه مسلم ج ٥ ص ١٣٣ .

(٣) سورة الأعلى آية ١٤ — ١٩ .

تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴿١﴾

ولكن هل هذا كل ما فعله الإسلام لبناء المجتمع ، مجرد توليد حاسة أخلاقية وسلوكية يلتزم بها الفرد إن شاء ؟ لا .. وإنما قصد الإسلام إلى استقامة الناس على سنة الله ، التي تسلم لها كل مفردات الكون من أشياء وأحياء .. ومن ثم كانت التشريعات منبثقة من قاعدة الإيمان بالله واليوم الآخر وهي التطبيق العملي للعقيدة وهي حقيقة الإسلام .

والحديث عن النظام الاقتصادي فرع من هذا الأصل الكبير ، وحين نقرب منه نعيش أزمة العصر بكل أعادها ليم الالتحام بين ثقافة التراث وثقافة العصر

وما يجب أن نعيه بناء على المقدمات السابقة أن النظام الاقتصادي الإسلامي ليس علما وضعيا ، فهو وإن كان له قوانينه شأنه بقية العلوم ، إلا أنه :

أولا : يفترق عنها في أنه لا يقف عند حدود الوصف وإنما يهتم بما يجب أن يكون ، فهو من هذه الزاوية علم هادف .

وثانيا : لأنه مرتبط ببقية القوانين التي تنظم الحياة ارتباطا بالكل بأجزائه ، نغذر فصله عن القواعد الأخلاقية والإيمانية والعقدية .

ثالثا : لأنه مرتبط بالشرعية التي تنظم كل قوانين الحياة ، فإنه ملتزم بقواعد الحلال والحرام في الكسب والإنفاق من كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا هو موضوع القسط .

(١) سورة النساء آية ٥٩ .

الفصل الثاني

القسط

يقول رسول الله ﷺ : « ضرب الله تعالى مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة ، على الأبواب ستور مرخاة ، وعلى باب الصراط داع يقول : يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعاً ولا تتعوجوا ، وداع يدعو من فوق الصراط ، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال : ويحك لاتفتحه ، فإنك إن تفتحه تلجه ، فالصراط الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله تعالى ، وذلك الداعي على رأس الصراط كتاب الله ، والداعي من فوقه وإعظ الله في قلب كل مسلم » (١) .

هذا الصراط المستقيم يقوم فيه الناس بالقسط ، فإذا انحرفت عنه تعدى حدود الله ووقع في المحارم ، بين تقصير وغلو ، أو خسران وطغيان ، أو إفراط وتفریط .
يقول الله تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾ (٢) .

ويقول تعالى : ﴿ والنساء رفعها ووضع الميزان . ألا تطغوا في الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ (٣) .

يقول ابن قيم الجوزية : (وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان ، إما إلى تفریط وإضاعة ، وإما إلى إفراط وغلو ، ودين الله وسط بين الجافي عنه ، والغالى فيه ، كالوادي بين جبلين ، والهدى بين ضلالتين ، والوسط بين طرفين ذميمين ، فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له ، والغالى فيه مضيع له ، هذا بتقصير عن الحد ، وهذا بتجاوز الحد) (١) .

هذه هي معالم الحياة في الإسلام عامة الذي يتفرغ منه النظام الاقتصادي خاصة .

(١) رواه أحمد والحاكم . صحيح الجامع الصغير . ج ٢ ص ٧٢٢ . الألباني ، المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٦ هـ

(٢) سورة الحديد آية ٢٥ . (٣) سورة الرحمن آية ٧ — ٩ .

(٤) مدارج السالكين ، ابن قيم الجوزية ، ج ١ ص ٤٩٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥٦ م .

إن الإسلام يبنى تكليفه على الواقع ، ولكنه يصعد مع ذلك بالإنسان إلى الأفق السامى ، ويأخذ بيده إلى المثل الأعلى ، وتتوزع هذه الواقعية والمثالية فى القرآن والسنة ليقوم المكلفون بما يستطيعون ، فلا تحمل نفس فوق طاقتها ، ولا تحرم نفس من أن تبذل ما استطاعت .. إنه يوجه للناس كافة ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (١) . ويوجه المتطلعين إلى المثل الأعلى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾ (٢) هذا الاتجاه نلاحظه فى كل شأن من عقيدة وعبادة ومعاملة ، ونجده أيضا على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة ، وعلى مستوى الأمة ، وهذا يسع طاقات الناس جميعا ، من الذى يقصر جهده فقط على الحد الأدنى إلى الذى يجاهد بشوقه حتى يصل إلى النور الأسمى .

فهو يقدر أن للإنسان ضرورات وغرائز ، وله أيضا أشواقا وروحا ، فإذا نظرنا إلى المال نجد أن الإنسان يحبه حبا جما ، يقول تعالى ﴿ ولأنه حب الخير لشديدا ﴾ (٣) فكيف ينظم الإسلام ذلك ؟ الإسلام يوحد بين المجتمع برعاية المسكين والفقير ففرض فى هذا المال قدر الزكاة كحد أدنى ، وليس هو كل شيء ، وإنما الحد الواقعى الذى يتركه الإنسان بطيبة من نفسه ، ثم يترك الباب بعد ذلك واسعا أمام الإنسان لينفق ما يريد ، وهو يعده بهذا الإنفاق الجزاء أضعافا مضاعفة ، ولكنه أيضا يربط هذه المثالية بالحد الذى يترك له أهله مستورين . ﴿ يقول الله تعالى ﴾ وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ (٥) ، وجاء رجل ببيضة من الذهب إلى رسول الله ﷺ فحذفه بها فلو أصابته لأوجعته وقال : « يأتى أحدكم بجميع ما يملك فيقول : هذه صدقة ثم يقعد يستنكف الناس ، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » (٦) قال تعالى : ﴿ وآت ذا القرى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ﴾ (٧) .

ويعمزان القسط شرع الإسلام حداً أدنى من الغنى ، هو نصاب الزكاة بعد سد الضرورة ، وهو حد الحاجة ، لا يقل عنه مسلم بحال ، وتكفله الدولة حتى ولو

-
- (١) سورة التغابن آية ١٦ . (٢) سورة آل عمران آية ١٠٢ . (٣) سورة العاديات آية ٨ .
 (٤) هناك حالات استثنائية كالحروب لا يتقيد فيها بهذا الحد كإنفاق الصديق لكل ماله فى الجهاد .
 (٥) سورة الأنعام آية ١٤١ .
 (٦) رواه أبو داود . عون المعبود الأبايدى ج ٥ ص ٩٠ المكتبة السلفية سنة ١٣٨٨ هـ .
 (٧) سورة الإسراء ٢٦ .

لم تكف الزكاة ، وترك للمسلم الباب مفتوحا ليزيد من ثروته من عمله ، إلا أنه وضع شروطا لهذا الغنى تقف عندها خوفاً من أن يطغى صاحبه ، وتكون دولة بين الأغنياء لهذا يأمر سبحانه ﴿خذ العفو﴾^(١) وذلك لحكمة ﴿كلا إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى﴾^(٢) فلا يسمح له بالريا والاحتكار وأكل المال بالباطل .
ولنبين هذا في نماذج ثلاثة :

١ - المادة والروح :

تتأرجح الحضارة في اتجاهين متطرفين : الاتجاه الأول هو الاتجاه إلى الجانب المادى فحسب ... ويتجلى في حب الشهوات من النساء والبنين والمال والأرض .. والاتجاه الثانى ينظر إلى الحضارة من جانبها الداخلى ولايعنيه إلا الاتجاه الروحى ، رهبانية ترفض هذا الاستمتاع .

فإذا ساد الاتجاه الأول فإن المدنية لا تنمو إلا فى الآلات والمباني وفى الترف والبدخ ، ولا تنمو معها سوى زيادة الحروب وحدة الصراع ، وانتشار المباءات الخلقية فينضب فى قلوب الناس معين الحياة الطيبة المتعاطفة والمتراحمة ، وتفكك روابط الأسرة وتنتشر الفردية والأنانية وتختلط الأنساب وتخرج المرأة متشبهة بالرجال . إن المادة تصير غاية الحياة يعبدها الناس ويقدمونها ويتصارعون فى سبيل الحصول عليها ، ولتفاهة هذه الغاية يحس الإنسان ، بالضيق والشقاء فيتجه إلى الخبائث ينشد فيها السلوك وهى تدمره وتزيد شقاءه .

أما إذا ساد الاتجاه الروحى الذى يهمل الحس والجسم وينبذ الحياة ، فإن الحضارة تذوى ويقف نمو الإنسان الفكرى والمادى ، وتحول الحياة الناشطة إلى خراب ، ولا تلبث الضرورات الحيوية فى جسم الإنسان أن تثور ثورة عارمة فتقلب إلى رد فعل عنيف يقضى على هذه السلبية الضعيفة العقيم ، وهذا ما حدث فى أوروبا حين ثورتها على الدين والرهبانية ، فانزوى الدين وترك الحياة دون توجيه ، ورغم ذلك لم يسلم — وهو فى زاويته المهجورة — من الهجوم والازدراء ، بعد أن عجز عن أن يتفاعل مع الحياة وترك المادية تجرف الحضارة .

ويعتبر الإسلام إدخال الاحتياجات الروحية أمراً أساسياً فى الخطة ، فحين

١ (٢) سورة العلق آية ٦ ، ٧ .

١٩٩ (١) سورة الأعراف آية ١٩٩ .

إنشاء سوق تجارى أوصناعى يوضع مخطط المسجد جنباً إلى جنب مع مخطط المصنع أو المتجر .

إن خمس صلوات يمر من خلالها التاجر فى اليوم تخرج للمجتمع إنساناً صادقاً رحيماً مقسطاً ، وبدون الصلاة يتحول السوق إلى غابة كذب وصراع وغش حين يدخل الإنسان طاحونته وينسى الله ﷻ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﷻ (١) ولهذا تجد ذلك الموقف الفريد فى إغلاق المتاجر وتوقف البيع والشراء حين يؤذن المؤذن لصلاة الجمعة ، ثم بعد الصلاة يتجه بأمر الله إلى الانتشار فى الأرض والابتغاء من فضل الله ، مع ذكر الله كثيراً لتحقيق الفلاح .

ﷻ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ﷻ (٢) .

ومن هذا المنطلق نرفض منطق الإنسان الاقتصادى الذى لا يفرق بين الخبيث والطيب من الرزق ، ولا يهمل إلا منحنيات السواء ولا يسترشد إلا بالرغبات الحسية السريعة وإن كان فى أعقابها البلاء .

هل عرف الإنسان المعاصر ضرر الخنزير إلا حديثاً بعد كشف مايسببه من أمراض ؟ وهل رأى أثر الخمر على الجهاز الهضمى إلا منذ قريب ؟ هل رأى أثر فساد الدم وتلوثه على الصحة إلا منذ مدة يسيرة ؟ وماخفى كان أعظم .

فهل نربط تحديد السلعة الاقتصادية من غير الاقتصادية بمجرد رغبة أناس فى تعاطيها كما يتعاطون الدخان والخدرات ؟ وهل تكون أمة فاضلة تلك التى تسمح لبعض رعاياها أن يتلفوا مالههم وأنفسهم وعقولهم ؟ وهل ننتظر تحديد السلعة الخبيثة حتى نكتشف ضررها ؟ بل إن أناساً يتعاطونها اتباعاً للهوى رغم معرفة ذلك ، وصدق الله العظيم ﷻ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً . فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من

(٢) سورة الجمعة آية ٩ ، ١٠ .

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

العلم ﴿١﴾ .

إن تحديد المنافع إذاً لابد أن يرتبط ابتداء وانتهاء بالحلال والحرام لأن الله وحده هو القادر على تحديد منافع ما خلق من السلع لمن خلق من الناس .

﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (٢) .

ولن تعدم سلعة أن تجد لها منفعة وإن عظم ضررها ، ويجرى التحريم على غلبة الضرر كما نرى في الخمر :

يقول تعالى : ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾ (٣) ﴿إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾ (٤) .

فالإنجاء الوسط هو الذى لايسرف فى المادة كعامل حضارى ، ولايفرط فى الروح كعامل حضارى ، وهو الوسط الملائم للفطرة ، فلقد خلق الله الإنسان من قبضة طين فى فطرته نوازع الشهوة التى تصله بالمادة ، ومن نفحة روح فى فطرته أيضاً أشواقه الروحية التى تصله بالله تعالى ، ولكن الإنسان لايستطيع أن يمتزج بروحه ، ويهمل ضروراته ، أو يجرى وراء ضروراته ، ويهمل روحه ، هذه هى النظرة الضيقة التى ينظر بها العقل إلى هذه المسألة الخطيرة إما إفراط أو تفريط ، ولهذا لم يستطع أن يتصورها إلا على صورة الصراع ، صراع بين الناس فى المادية ، وصراع بين الروح والجسد فى الرهبانية ، أماالصورة الحقة فهى صورة الوسط ، الذى يؤدى إلى التعاون والتكامل والوحدة .

ولقد نهى الإسلام عن الرهبانية واعتبر العمل فى الدنيا هو الرهبانية ، يقول ابن قيم الجوزية فى قوله تعالى : ﴿وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها﴾ (٥) : (أى لم يفعلوها ولم يبتدعوها إلا لطلب رضوان الله ، ودل على هذا قوله ﴿ابتدعوها﴾ ثم ذكر الحامل لهم والباعث على ابتداء هذه الرهبانية وأنه هو طلب رضوان الله ، ثم

(٣) سورة البقرة آية ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٦ .

(١) سورة النجم آية ٢٨ — ٣٠ .

(٥) سورة الحديد آية ٢٧

(٤) سورة المائدة آية ٩١ .

ذمهم بترك رعايتها إذ من التزم لله شيئا — لم يلزمه إياه من أنواع القرب — لزمه رعايته وإتمامه (١).

ولهذا كانت رهبانية الإسلام في الجهاد ، قال رجل لرسول الله ﷺ : أوصني ، فقال له : « أوصيك بتقوى الله ، فإنه رأس كل شيء ، وعليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام ، عليك بذكر الله وتلاوة القرآن ، فإنه روحك في السماء وذكر لك في الأرض » (٢).

فدعوة سنام الإسلام الجهاد ، وقال ﷺ : « إياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين » (٣). ونهى الإسلام عن الإفراط في حب المادة ، حبا يعلق الإنسان ، ويشغله ويصد عنه عبادته ، يقول تعالى : ﴿ كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة ﴾ (٤).

﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ﴾ (٥) وأمر بالوسط ، لا إفراط في حب الدنيا ، ولا تفريط فيها ، لأنهم مأمورون بعمارها ، وهو قول الله تعالى : ﴿ وابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾ (٦).

ومن هذه الزاوية (ليس الزهد في الدنيا بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال ، ولكن أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك) (٧) وهو تفسير قول الله تعالى : ﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور ﴾ (٨) . .

هذه صورة الأمة المسلمة أيام الرسول وخلفائه الراشدين ومن سار على

(١) مدارج السالكين . ابن قيم الجوزية ج ٢ ص ٦٠ / ٦١ .

(٢) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير . الألباني . ج ١ ص ٤٩٨ المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٦ هـ .

(٣) مسند أحمد . تحقيق أحمد شاكر . ج ٣ حديث ١٨٥٣ دار المعارف سنة ١٣٧٤ هـ .

(٤) سورة القيامة آية ٢٠ ، ٢١ . (٥) سورة الحديد آية ٢٠ . (٦) سورة القصص آية ٧٧ .

(٧) مدارج السالكين ج ٢ ص ١٣ .

(٨) سورة الحديد آية ٢٣ .

نهجهم ، كانوا عبادا في المسجد خاشعين وبناة للحضارة مجدين ، جامعين الروح والمادة في إطار واحد من تعاليم الله تعالى في خلافتهم عن الله في هذه الأرض .

٢ — العبادة والمعاملة :

ويتصل بتحديد المفهوم السابق تحديد صلة العبادة بالمعاملة ، فالغاية التي خلق الله تعالى الإنسان من أجلها هي عبادته ، وهذه العبادة ذات مفهوم واسع ، إنها ليست مقصورة على النسك ، وإنما تشمل كل عمل يقوم به الإنسان في الأرض ، مادام هذا العمل موجهاً إلى الله تعالى ، يحس الإنسان أنه يقوم به كخليفة عن الله ، إن العبادة هي الحياة نفسها ، لأن مفهومها واسع يشمل النسك والمعاملات في آن ، فالشعيرة والشرعة حزمة واحدة لا يحدد بأحدهما أو بهما جميعاً إلا كافر .

بل إن النسك نفسه متصل بالحياة لأنه وسيلة لإصلاح المعاملات ، إن التوحيد يحرم الإنسان من الخوف فرزه بيد الله ، فلن يستطيع إنسان أن يمنعه ، فلا عبودية إذن من أجل ضرورة ، وحياته لها ميعاد لن يستطيع أحد غير الله أن يقدم منها لحظة أو يؤخرها فلا يخيفه سلطان ، ولا يخشى بأس إنسان ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾ (١) .

وفي الصلاة تذكير متصل برقابة الله ، فلا تنحرف النفس في طريق الضلال ، ويخرج الإنسان بعد صلاته ليلاقى المجتمع بقلب سليم نقى طاهر ، فتتربط العلاقات ويسود التعاون ، وحين يقف الإنسان في صلاته ، الأسود مع الأبيض ، والصغير مع الكبير ، إنما يأخذ درساً عملياً في المساواة ، وحين يقف في صفوف لا فرج بينها ولا عوجاج إنما يتعود النظام ، ويتلقى درساً في الطاعة حين يتبع الإمام في القيام والركوع والسجود والقعود ، وهو برده الإمام ليصلح له الخطأ أو لا يقف وراءه حين يزيد ركعة إنما يبين واجب الفرد في محاسبة الحاكم ، وعدم طاعته في معصيته ، وصلاة الجماعة وفضلها عنوان وحدة الأمة والحفاظ على كيانها .

والزكاة عبادة يتقرب بها الإنسان إلى الله فيخرج من ماله صدقة لوجه الله عز وجل ، والقصد منها في المجتمع هو كفاية المحتاج والمحروم . هذه العبادة يقصد منها

(١) سورة المنافقون آية ٨ .

تنظيم اجتماعى فهى عبادة من جانب ومعاملة من جانب آخر .

والصيام عبادة إلا أنه قوة تربوية ، تعلم الإنسان كيف يتحكم فى شهواته ، فتقدم للمجتمع أفرادا يستطيعون أن يضبطوا شهواتهم ، لا أناسا مدفوعين بشهواتهم ، فلا يكون بينهم إلا الاحتكاكات والصراع على حطام الدنيا ، هذا المعنى التربوى يشترك فيه المسلمون عامة غنيهم وفقيرهم ، وحين يحس الغنى بألم الجوع ويعلم قوة الحرمان ترق نفسه للبذل والعطاء ، فالصيام عبادة ومعاملة .

والحج عبادة يقوم بها الإنسان ابتغاء وجه الله ، إلا أنها لها أثر فعال على التنظيم الاجتماعى ، فاجتماع المسلمين فى مكان واحد ونحو وجهة واحدة تذكير بوحدة الهدف ، ووحدة الأصل ، وتجردهم فى لباس واحد وتوجههم جهة واحدة ودعائهم بدعاء واحد رمز للأخوة الدينية ، كما أنه مؤتمر سياسى وثقافى واجتماعى ، تتبادل فيه وجهات النظر ، وتبحث فيه المسائل الاجتماعية ، وتعد فيه الصفقات التجارية ، يقول الله تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ﴾ (١) .

وفى الوضوء نجد أن غسل الوجه خمس مرات يقى العين الرمد ، وكذلك الاستنشاق يمنع الزكام ، كما يقى السواك الأسنان من التلف ، وقد ثبت طبيا أن الجسم يفقد حيويته بالاتصال الجنسى والاستحمام يعطيه نشاطا ، وهذا الهدف الطبى نراه أيضا فى الاستنجاء ، وطهارة الثوب ، وغسل اليد ، بعد الاستيقاظ وقبل الأكل وبعده وتقليم الأظافر ... إلخ .

ولقد نهى الإسلام عن الغلو فى العبادة الذى يورث الحرج ، يقول الله تعالى : ﴿ قل يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق ﴾ (٢) . ويقول تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (٣) . ويقول رسول الله ﷺ : « إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة » (٤) ويقول : « سددوا وقاربوا وأبشروا ، فإنه لا يدخل أحد الجنة عمله » قالوا : ولأنت

(١) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٧٧ .

(٣) سورة التغابن آية ١٦ .

(٤) رواه البخارى . صحيح البخارى ح ١ ص ١٦ .

يارسول الله ؟ قال : « ولأنا إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة » (١) .

وعن أنس رضى الله عنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها وقالوا : أين نحن من النبي ﷺ وقد غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخر ، قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبدا ، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر أبدا ولا أفطر ، وقال آخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا ، فجاء رسول الله ﷺ فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا .. أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٢) .

فالإسلام لا يقصر معنى العبادة على النسك فكل سعى في الدنيا مادام في سبيل الله فهو عبادة ، عن أنس قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر فمنا الصائم ومنا المفطر ، قال : فنزلنا منزلا في يوم حار ، فسقط الصوم إعياء ، وقام المفطرون وضربوا الأبنية وسقوا الركاب ، فقال رسول الله ﷺ : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله » (٣) .

وقال رسول الله ﷺ : « وفي بضع أحدكم صدقة » ، قالوا : يارسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ويكون فيها أجر قال : « أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر » (٤) .

فالعبادة معنى شامل ، يشمل كل جوانب الحياة التي تكون في سبيل الله ، وما للنسك إلا محطات يقف عندها الإنسان ، ليلتقط أنفاسه ، ويضبط « بوصلته » في رحلته التي يقوم بها عبر الدنيا ، ولا معنى إذن لنسك لا يصلح العمل ، ولا لعمل لا يقصد به العبادة .

يقول تعالى : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ (٥) . مر رجل في جلدة ونشاط فقالوا : لو كان هذا في

(١) رواه البخارى . صحيح البخارى ج ٤ ص ١٢٤ .

(٢) رواه البخارى . ج ٣ ص ٢٣٧ .

(٣) رواه مسلم ج ٢ ص ٧٨٨ . دار إحياء الكتب العربية .

(٤) رواه البخارى ومسلم . صحيح مسلم ج ٣ ص ٨٢ . مكتبة الجمهورية العربية .

(٥) سورة تبارك آية ١٥ .

سبيل الله . فقال رسول الله ﷺ : « إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان » (١) . وقال ﷺ : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله وكذلك يصوم النهار ويقوم الليل » (٢) .

وقال ﷺ : « إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة ، فإن استطاع ألا يقوم فليغرسها » (٣) ، قال المناوي رحمه الله : (والحاصل أن الحديث مبالغة في الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار ، لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدّها المحدود المعلوم عند خالقها ، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به فاغرس لمن يجيء بعدك لينتفع ، وإن لم يبق في الدنيا إلا صباية ، وذلك بهذا القصد لا ينافي الزهد والتقليل في الدنيا) (٤) .

قال أبو حامد الغزالي رحمه الله : (أن يقصد القيام في صناعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات ، فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعاش وهلك أكثر الخلق فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل ، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواق وهلكوا ، ومن الصناعات ما هي مهمة ، ومنها ما يستغنى عنها لرجوعها إلى طلب النعم والتزين في الدنيا ، فيشتغل بصناعة مهمة ليكون في قيامه بها كافيا عن المسلمين مهما في الدين ، وقد كان غالب أعمال الأحيار من السلف عشر صنائع ، الخرز ، والتجارة والحمل والخياطة والحذو ، والقصارة ، وعمل الخفاف ، وعمل الحديد ، وعمل المغازل ، ومعالجة صيد البر والبحر ، والوراقة .. وقد جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾ (٥) أنهم كانوا حدادين وخرازين ، فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو خرز

(١) رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد . للهيتمي ج ٤ ص ٣٢٨ مؤسسة المعارف سنة ١٤٢٦ هـ .

(٢) رواه البخاري ج ٤ ص ٥٢ ، مسند أحمد . تحقيق أحمد شاکر ج ١٦ حديث ٨٧١٧ .

(٣) صحيح الجامع الصغير . الألباني . ج ٢ ص ٣٢ .

(٤) فيض القدير . المناوي محمد بن عبد الرؤوف ج ٣ ص ٣٠ حديث ٢٦٦٨ دار الفكر ط ٢ سنة ١٣٩١ هـ .

(٥) سورة النور آية ٣٧ .

الإشفي فسمع الأذان لم يخرج الإشفي من المغرز ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام إلى الصلاة (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه ، وثياب يلبسونها ، ومساكن يسكنونها ، فإذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجلب إلى الحجاز على عهد رسول الله ﷺ ... احتاجوا إلى من ينسج لهم الثياب ولابد لهم من طعام : إما مجلوبا من غير بلدهم وإما من زرع بلدهم ، وهذا هو الغالب ، وكذلك لابد لهم من مساكن يسكنونها ، فيحتاجون إلى البناء ، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم : كأبي حامد الغزالي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها ، كما أن الجهاد فرض على الكفاية ، إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدا أو مثل أن يستنفر الإمام أحدا) (٢) ولقد لقي عمر رضى الله عنه ناسا من اليمن ، فقال : من أنتم ؟ فقالوا : متوكلون فقال : كذبتم ، بل أنتم متواكلون . إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله (٣)

٣ - الفرد والجماعة :

ولقد عانت الإنسانية كثيرا من نوعين من الفلسفات ، الأولى هي التي تقدم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ، والثانية التي تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. وانتهت الأولى كما رأينا إلى طغيان الفرد على الجماعة ، وتسخير الجماعة لمصلحة الفرد ، وانتهت الثانية إلى ذوبان الفرد في الجماعة ، واعتباره مجرد كم يضاف إلى المجموع ، هذا الذوبان لشخصية الفرد أدى إلى تجريده من الحقوق ، واعتبار مصلحة الفرد أمرا ثانويا بجانب مصلحة المجتمع وحرية ، ولعل تجربة الفرد في روسيا أبلغ دليل على ذلك ، حيث بذل ثمننا فادحا في سبيل الطفرة التي تبغيها روسيا مضحيا براحته وحرية وسعادته .

(١) إحياء علوم الدين . للغزالي . ص ٧٦٤ - ٧٩٧ ج ٥ طبعة مكتبة الشعب بمصر .

(٢) مجموع الفتاوى . شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٨ ص ٧٩ - ٨٠ المكتب التعليمي السعودي . المغرب .

(٣) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ج ٤ حديث ٩٨٧٥ المتفق الهندي ، وعلى بن حسام مكتبة التراث الإسلامي ١٣٩٠ هـ .

ومن جهة أخرى نلاحظ مدى تأثير الأفراد بمجتمعهم الذى ينمو فيه الفرد متأثرا به وموثر فيه ، كيف يعيش تاجر أمين فى سوق تسوده الخيانة ، وكى يعانى من ضبط نفسه ، والاحتفاظ بخلقه فى مجتمع تسوده الرذيلة ، لهذا كان لابد من مجتمع نظيف لينمو الإنسان النظيف ، ونحتاج إلى إنسان نظيف لينمو المجتمع النظيف . ومن هنا يوازن الإسلام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فيعطى الفرد بالقدر الذى لا يطنى به على الجماعة ، ويعطى الجماعة بالقدر الذى لا يطنى فيه على الفرد .

إن الفرد مسئول عن عمله مسئولية فردية ، يقول تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (١) ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ (٢) ﴿ لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ (٣) .

ولكنه مسئول مسئولية جماعية أيضا ، يقول الله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ (٤) لهذا كان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرضا على كل فرد ، ويأثم الجميع إن لم تقم الأمة بفرض الكفاية كالجهاد والتعليم والعمران .

وهذا هو السبب فى أن التكليف موجه للجماعة فى كثير من الأمور ، يقول تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ (٥) ﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ﴾ (٦) ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ (٧) ويظهر ذلك جليا فى فهم عقوبة القصاص ، حيث فى العقوبة على الفرد حياة للمجتمع ﴿ ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب ﴾ (٨) .

* * *

وسرى تطبيق هذه القواعد على العلاقات الاقتصادية فى المباحث التالية :

-
- | | | |
|---------------------------|---------------------------|---------------------------|
| (١) سورة فاطر آية ١٨ . | (٢) سورة المدثر آية ٣٨ . | (٣) سورة البقرة آية ١٢٣ . |
| (٤) سورة الأنفال آية ٢٥ . | (٥) سورة الممتحنة آية ١ . | (٦) سورة التوبة آية ١٢٣ . |
| (٧) سورة الشورى آية ٣٨ . | (٨) سورة البقرة آية ١٧٩ . | |

المبحث الأول

الملكية فى الإسلام

الملكية فى الإسلام تقوم على القسط ، فلها حد أدنى مبنى على الحق وممثل فى كفالة الأمة المسلمة لكل فقير ملكية حد الحاجة ، ولها حد أعلى مبنى على العدل بمنع طغيان المال بالربا والاحتكار والغرر ، والحد الأدنى والحد الأعلى هما حدود الصراط ، بعيداً عنه الإفراط والتفريط والطغيان والخسران والشطط والوكس ، رأيناه فى طغيان الرأسمالى الغربى احتكاراً ومراعاة واستعماراً ، ورأيناه فى خسران الاشتراكية حين قتلت الكفاية والخوافز بالاعتداء على الملكية ومصادرة الأموال .

والقرآن يبين لنا ثلاثة حقوق تضع الملكية على الصراط المستقيم :

١ — حق الفرد : فلا عدوان على ماله ، ولا مصادرة لملكيته ، يحرم ذلك كحرمة النفس ، لهذا نسب المال للأفراد . قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا ۝ ﴾ (١) .

٢ — حق الله : وذلك أن الله هو خالق الأعيان ومالكها ، والبشر ينتفعون بها ، ويتزب على نسبة المال لله فى القرآن حقين محددين :

أ — حق الفقير . فى الزكاة من مال الله الذى أنعم الله به على عبده ، فالفقير شريك فى المال حتى يخرج الزكاة .

ب — حق طاعة الله فى التصرف فى المال بمقتضى شريعة الوهاب ، ولهذين الحقين نسب المال لله فقال تعالى : ﴿ وَآتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۝ ﴾ (٢) .

(١) سورة النساء آية ١٠ .

(٢) سورة النور آية ٣٣ .

٣ - حق الجماعة : وذلك للمصلحة العامة المقررة شرعها بضوابطها ، مع كفالة التعويض العادل للأفراد وإذا أخذت الملكية منهم للمصالح العام ، ولهذا الحق نسب الله المال للجماعة ، فيقول تعالى : ﴿ ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ (١)

وستحدث عن ذلك بالتفصيل فيما يلي :

الملكية ضرورة عملية ، حيث إن الإنسان يجب أن يملك نتيجة كدحه ، وهذا هو الدافع الرئيسى للتنمية والإنتاج ، إذ أن الفرد إذا لم يميز عن غيره على حسب جهده لن يبذل جهداً أكثر من غيره الذى يتساوى معه فى الدخل ، وليس لتمييز الدخل معنى إن لم يكن للإنسان القدرة على تملكها ، فالملكية من هذه الزاوية ضرورة لإيجاد القوى الدافعة على التنمية والعمران ، فهى التى تدفع الأفراد دفعا إلى التنافس على بذل أقصى مجهود يفيدهم ويفيد الإنسانية كذلك .

والإنسان يعيش وفى أعماقه غريزة حب الخلود ، ولما كان عمر الإنسان محدوداً فإنه يشبع هذه الرغبة فى أبنائه ، إن ابنه يحمل اسمه وذكراه ، وهو بضعة منه صارت على ظهر الأرض امتداداً له ، وهذه الغريزة القوية تدفعه دفعا إلى الاطمئنان على مستقبل أبنائه ، ومن ثم كانت الرغبة الملحة فى التوريث ، والتوريث لا يمكن أن يتم إلا إذا كان للإنسان القدرة على التملك ، وقد رأينا أن هذه الظاهرة ضرورية للمجتمع ، لأنها وسيلة من وسائل تماسك الأسرة ، لبنة المجتمع ، والتى تقدم له أفراداً ناضجين نفسياً ، عاشوا فى حضن الأسرة الرحيم ، وعاشوا فى المجتمع بهذه الرحمة التى غرست فى قلوبهم .

وهناك غريزة أخرى تعيش فى أعماق الإنسان ألا وهى غريزة السيطرة ، إن الإنسان يحب أن يسيطر على غيره من الناس ، وعلى ماحوله من مخلوقات حية وجامدة ، إن حب السلطة والسيطرة إحساس يحس به الجميع فى أعماقهم ، ويجدون صعوبة فى كبتة ، والإسلام كما هو عادته ينظم هذه الغريزة ويضبطها ، وهو يجد لها مصرفاً أساسياً فى ملكية الأشياء كوسيلة يحس بها

(١) سورة النساء آية ٥ .

الإنسان بحرية التصرف ، والسيادة على الأشياء . إن وجود فرص كسب المال وتفاوت الدخول وتملك الثروات تمكن من تحويل بعض الاتجاهات الخطيرة الموجودة فى طبيعة الإنسان إلى إتجاهات غير ضارة ، والتي إذا لم تشبع وجدت مايعوضها فى القسوة ومحاولة السيطرة والتسلط ، وغير ذلك من ضغوط الغريزة الشخصية ، ولو أدى هذا إلى الإضرار بالآخرين ، فالأفضل أن يظهر الإنسان سلطته وتفوقه على مايملك من أرصدة أو ضياع ، من أن يمتلىء بالكبر والقسوة على مواطنيه ، ولو أن الأولى قد تؤدى إذا انحرفت بالحرام إلى الثانية مما يلزم وضع بعض القواعد والقيود لتنظيمها .

يقول عليه السلام : « قلب الشيخ شاب على حب اثنتين : طول الحياة وحب المال » (١) .

وعريضة الخلود هذه والملك (السيطرة) التى أوجد لها الإسلام متنفسا فى الملكية ، هى التى أشار إليها الله تعالى حين أراد إبليس أن يخرج آدم عليه السلام من الجنة ، فحرك هذه الغرائز الأساسية بقوله : ﴿ هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى ﴾ (٢) .

ولكن للملكية وظيفة أخرى أساسية فى الإسلام ، إن الإسلام يهدف من وراء الملكية إلى تحرير الفرد ، من قيود المادة ليضمن له العزة والكرامة ، فكما ربط الإسلام الإنسان بآله واحد فلا يخشى أحدا إلا الله ، ويتساوى الجميع فى الحقوق والواجبات ، فلا تكبر ولا استغلال ولاذلة ولا مهانة ، فإن الإسلام يضمن الملكية الخاصة للإنسان ، ليتحرر من سلطان المادة فلا تذله ، ولا تربطه بشخص برباط العبودية تحت وطأة الحاجة ، فالملكية صيانة للفرد من الاستغلال ، لا وسيلة للاستغلال كما يزعم الماركسيون .

هذه الملكية يتحرر بها الإنسان من ضغط الضرورة والحاجة ، ويكفلها الإسلام لكل إنسان ، حيث الدولة مسؤولة عن ملكية كل فرد لحده الحاجة ، وتسدد الدولة هذه الحاجة من الزكاة فإن لم تكف أخذت من رءوس أموال الناس لتضمن ملكة كل فرد من الأمة المسلمة لحياة كريمة ، وبهذا لا يستطيع أن

(٢) سورة طه آية ١٢٠ .

(١) رواه مسلم . ج ٤ ص ٩٩ .

يستغل إنسان إنسانا لحاجته إلى الحياة فيستعبده ، ويقتل فيه معنى الكرامة ، يقول عمر رضى الله عنه : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) .

والملكية الفردية من هذه الزاوية حصن الأفراد ضد طغيان الجماعة ، فالملكية العامة شاهدناها فى روسيا تؤدي إلى الديكتاتورية ، وهذه نتيجة منطقية لسيطرة الدولة على موارد الاقتصاد ، وهذا الأسلوب من التنظيم يخلق التبعية ، ويقتل فى الأفراد الإحساس بالمسؤولية . والملكية الفردية تنمى فى الإنسان الإحساس بالمسؤولية فى مجتمعه الصغير وهو الأسرة وبالتالي فى مجتمعه الكبير . إن الملكية الفردية اعتراف بالرشد الاجتماعى للأفراد ، والذي يسلب منهم هذه الأهلية يقودهم إلى نفسية الرقيق وعقيلة القطيع .

والملكية الفردية هى طريق فهم الحرية الفردية وهى التى تحفز الأفراد ليحافظوا عليها ويستبسلوا فى الدفاع عنها ، والحرية السياسية بهذا قرين للحرية الاقتصادية لاتعيش بدونها .

والملكية الفردية وسيلة للاحتفاظ بالأصول المادية للمجتمع ، دون إسراف أو إهمال .

إن النظام البيروقراطى يؤدي إلى اضطراب الإنتاج ، لفقدان الأفراد الإحساس بالمسؤولية ، واستخدام الإرهاب فى الحفاظ على أموال المجتمع ، أما الملكية الفردية فإنها تحفظ على المجتمع أصوله إلى آخر ذرة وأقصى عناية ، وفى هذا فائدة للمجتمع بأجمعه .

حماية الملكية :

ولقد أقر الإسلام الملكية الفردية ، وأعطى للإنسان حرية التصرف فيها ، يقول الله تعالى عن تملك اليتامى لأموالهم : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ﴾ (١) ويقول الله تعالى : ﴿ وأنه هو أغنى وأقنى ﴾ (٢) ويضع الإسلام الحدود لاحترام هذه الملكية ، وعدم العدوان عليها ، يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها

(١) سورة النساء آية ٦ .

(٢) سورة النجم آية ٤٨ .

الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴿١﴾ ويقول رسول الله ﷺ : « لا يأخذ أحدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا ، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه » ﴿٢﴾ .

ويقول ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه » ﴿٣﴾ ومن قتل دون ماله فهو شهيد ﴿٤﴾ « ومن ظلم قيد شبر من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين » ﴿٥﴾ « ومن اقتطع أرضاً ظالماً لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان » ﴿٦﴾ عن جابر في حديث حجة الوداع قال : حتى إذا زالت الشمس — يعنى يوم عرفة — أمر بالقصواء ، فرحلت له فأتى بطن الوادى ، فخطب الناس وقال : « إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعا من بنى سعد ، فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله ... » ﴿٧﴾ .

ويصل الإسلام باحترام هذا الحق مداه ، حيث يأمر بقطع يد السارق الطماع الذى يسرق دون حاجة ، يقول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ ﴿٨﴾

ولن يكون هناك تشريع أكثر صرامة ولا أشد حسماً من هذا التشريع فى حماية الملكية ، فضلا عن ذلك فإن الإسلام يحرك بغريزة الملكية عمارة الأرض والتنمية الاقتصادية فيملك الأرض الميتة لمن يعمرها ، يقول ﷺ : « ومن أحيا أرضا ميتة فهي له » ﴿٩﴾ .

(١) سورة النساء آية ٢٨ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذى . صحيح الجامع الصغير . الألبانى . ج ٢ ص ١٢٥٧ .

(٣) رواه أحمد والدارقطنى والحاكم والبيهقى . صحيح الجامع الصغير الألبانى . ج ٢ ص ١٢٨٦ .

(٤) صحيح الجامع الصغير . الألبانى . ج ٢ ص ١١٠٠ .

(٥) رواه البخارى ج ٢ ص ٦٨ .

(٦) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير . ج ٢ ص ١٠٤١ .

(٧) رواه مسلم . ج ٤ ص ٤١ . (٨) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٩) رواه أحمد والترمذى وأبو داود وإسناده جيد — مشكاة المصابيح — التبريزى . تحقيق الألبانى . ج ٢ =

ولقد أقر الإسلام حرية الملكية وكفلها بأحكام عدة ، منها كل ماشرعه الله من التصرفات التي تفيد ملكية العين أو منفعتها من ميراث وبيع وإجارة وقرض وغيره ، بل إن تقرير حق الشفعة يؤكد ذلك إذا نظر إليه من ناحية دفع الضرر عن الجار والشريك وإحاطة المالك بما يدفع عنه الضرر ويحول بينه وبين الانتفاع بملكه ، وفي النهى عن بيع الغرر وتجويز شرط الخيار ضمان لتحقيق رضا المالك عن ملكه .

وفي الروضة الندية : (وأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحللها إلا التراضي وطيبة النفس ، أو ورود الشرع كالزكاة والدين والأرض والشفعة ونحو ذلك . فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله ، سيما من كان حكم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان ، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل)^(١).

نظافة الملكية :

إلا أن الإسلام قيد الملكية بأن تكون ملكية نظيفة ، فيقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾^(٢) معنى الآية : أن كل مال من الأموال التي يتعامل عليها الناس فيما بينهم لا يصح امتلاكه إلا بمقابل ، فإذا لم يكن له مقابل كان محرما ، وهذا يشمل تحريم الربا والغش والغصب .. إلخ لأنها كلها امتلاكات لا مقابل لها من عمل أوسع^(٣) .

ولهذا حرم الإسلام التملك عن طريق القمار والاحتكار والغصب والسرقة والربا ، لأن فيها ظلما كبيرا للناس ، كما حرم الإسلام الملكية عن طريق الغش والتغريز والكذب ، ووضع الإسلام شروطا للعقود تمنع الخداع والتحايل ، وكذلك حرم الإسلام الملكية عن طريق الإضرار بالناس فحرم أجرة البغى ، والاتجار بالخمير والاتجار مع العدو .. الخ

≡ حديث ٣٩٩٤ — المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥ هـ .

(١) الروضة الندية شرح الدر البهية ص ١٨٧ . أبو الطيب صديق حسن . الشئون الدينية بدولة قطر .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٣) المجتمع الإسلام ، كما تصوره سورة النساء ص ٣٤٧ . محمد المدني . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كتاب

٨٤ سنة ١٩٧٣ م .

طبيعة الملكية :

إلا أننا يجب أن نفهم طبيعة هذه الملكية التي أقرها الإسلام وحماها .
إن الإنسان يصل إلى هذه الدنيا وليس معه شيء ، فيجدها كلها مسخرة له ،
وهو حين يسعى في الدنيا لا يستطيع أن يخلق شيئا من العدم ، وإنما كل الذي
يستطيع أن يفعله هو أن يضيف منافع للأشياء التي وجدها أمامه ، إنه يضيف إلى
الأشياء منفعة شكلية ، إما بأن يغير من شكلها كأن يحول خامة الحديد إلى آلة
أو أن يضيف إليها منفعة مكانية بنقلها أو زمانية بتخزينها .

يقول الإمام القرافي : (إن الأعيان لا يملكها إلا الله تعالى ، لأن الملك
هو التصرف ، ولا يتصرف في الأعيان إلا الله تعالى بالإيجاد والإعدام والإماتة
والإحياء ونحو ذلك ، وتصرف الخلق إنما هو في المنافع فقط بأفعالهم من
الأكل والشرب والمحاولات والحركات والسكنات ، وتحقيق الملك أنه إن
ررد على المنافع مع رد العين فهو الإجارة وفروعها من المساقاة والمجاعة
والقراض ونحو ذلك ، وإن ورد على المنافع مع أنه لا يرد العين بل يبذلها لغيره
بعوض أو بغير عوض فهو البيع والهبة ، والعقد في الجميع إنما يتناول
المنفعة (١) .

ويقول الشاطبي : (إن الأعيان لا يملكها في الحقيقة إلا بارتها تعالى ،
وإنما للعبد منها المنافع) (٢) .

ويقول أيضا : (إن المنافع هي التي تعود على العباد بالمصالح لأنفس
النوات ، فذات الأرض أو الدار أو الثوب أو الدرهم مثلا لانفع فيها ولاضرر من
حيث هي ذوات ، وإنما يحصل المقصود بها من حيث إن الأرض تزرع مثلا ،
والدار تسكن ، والثوب يلبس ، والدرهم يشتري به ما يعود عليه بالمنفعة فهذا
ظاهر حسبما نصوا عليه ، لكن لما كانت المنافع لاضابط لها إلا ذواتها التي
نشأت عليها ، وذلك أن منافع الأعيان لا تنحصر ، ظهرت حكمة الشارع في
إجازة ملك الرقاب لأجل المنافع وإن كانت غير معلومة ولا محصورة) (٣) .

(١) الفروق للقرافي ج ٣ ص ٢١٨ . دار المعرفة . بيروت . بدون .

(٢) الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ١٦٠ ط ٢ بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

(٣) نفس المصدر ج ٣ ص ١٦٦ / ١٧١ .

وقد نقل ابن رجب عن ابن عقيل إجماع الفقهاء على أن العباد لا يملكون الأعيان ، وإنما مالك الأعيان خالقها سبحانه وتعالى ، وأن العباد لا يملكون سوى الانتفاع بها على الوجه المأذون فيه شرعا ، فمن كان مالكا لعموم الانتفاع فهو المالك المطلق ، ومن كان مالكا لنوع منه فملكه مقيد ، ويختص باسم خاص يمتاز به كالمستأجر والمستعير وغير ذلك ، فعلى هذا جميع الأملاك إنما هي ملك الانتفاع ^(١)

وفى تفسير آية ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ ^(٢) قال الزمخشري : (يعنى أن الأموال التى بأيديكم إنما هى أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاءه فى التصرف فيها ، فليست هى بأموالكم فى الحقيقة ، ومأنتم إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ، فأنفقوا منها فى حقوق الله ، وليهن عليكم الإنفاق ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه) ^(٣) .

قال ابن كثير : (حث الله تبارك وتعالى على الإنفاق مما جعلكم مستخلفين فيه ، أى مما هو معكم على سبيل العارية ، فإنه قد كان فى أيدي من قبلكم ثم صار إليكم ، فأرشد تعالى إلى استعمال ما استخلفتم فيه من المال فى طاعته) ^(٤) .

وقال القرطبي : (دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وتعالى ، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذى يرضى الله فيثبته عن ذلك بالجنة ، وقال الحسن : مستخلفين فيه أى بوراثكم إياه عن قبلكم ، وهذا يدل على أنها ليست بأموالكم فى الحقيقة ، ومأنتم إلا بمنزلة النواب والوكلاء) ^(٥) .

يقول الأستاذ محمد المدنى :

(وهذا الاعتبار من شأنه أن يبقى على هذا الطابع العام للموجودات ،

(١) القواعد فى الفقه الإسلامى ص ٢٨١ مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) سورة الحديد آية ٧

(٣) الكشف عن حقائق التنزيل ج ٢ ص ٤٣٤ . الجلى ١٣٨٥ هـ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٣٥ دار إحياء الكتب العربية .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ٢٣٨ . دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٦ هـ .

وأن يخرجها من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة ، فلا يقال إن هذه أموال خاصة بأهلها وهم أصحاب الشأن فيها ، ولكن ينظر على أنها ملك الأمة ، وإن كانت ملكا للأفراد فيها ، وهذا يتفق وأصول الاقتصاد السليمة ، فإن ثروة الأمة ليست فقط ماتملكه الدولة في خزائنها ، وماتختص به بوجه من الوجوه ، ولكن الثروة الحقيقية للأمة هي المال العام المتداول بين أفرادها ، والمتحرك في مختلف ألوان النشاط والثمار ، وإذا خرجت الأموال عن خصوصها الواقعي إلى هذا العموم الاعتباري كان للأمة أن تتدخل في تنظيمها ، ووضع القواعد التي تصلحها وتحفظها كثروة عامة ، وتجعل الأمة في مقابل غيرها من الأمم أمة غنية قوية ذات وضع اقتصادي متين ، وكان للأمة أن تقدر مايتصل بهذه الأموال ، وقواعد تسميرها وإصلاحها من الضرورات والحاجات مقيسا إلى الأمة نفسها لاإلى الأفراد فحسب ، والقرآن الكريم يوحى بهذا الاعتبار العام في كثير من نواحي التشريع ، فهو يخاطب المجموع لا كل فرد من أفرادها فيقول مثلا : ﴿ولكم في القصاص حياة﴾^(١) فيخاطب بذلك مجموع الأمة التي يؤدي القصاص إلى تقليل حوادث القتل العمد فيها ، فالحياة نسبت للمجتمع العام لا لفرد معين ، لأن القصاص إذا نظر إليه نظرة فردية كان نقصا لفرد وإخراجه له من الحياة إلى الموت ، ومثل ذلك يقال في قوله تعالى : ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾^(٢) فإذا فسرت الآية بالنهي عن قتل الإنسان غيره فقد جعل ذلك قتلا لأنفس المخاطبين ، وذلك إنما يصح إذا اعتبرت نفس الفرد للمجتمع ، ويأتي المعنى نفسه إذا فسرت الآية بالنهي عن قتل الإنسان نفسه وهو مانعرفه بالانتحار ، فإن الله تعالى ينهى الإنسان عن قتل نفسه لأنه يعتبر هذه النفس للمجتمع العام ، وهكذا ، والتعبير بالظرف وهو « بينكم » في قوله تعالى : ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم﴾^(٣) دال على أن الكلام في الأموال التي تتحول وتحرك في وجوه التثمين ، والتي تتوالد من الصناعات أو الجهود ، فكل ذلك أموال بين المجتمع وهو موضوع التشريع في هذه الآية^(٤) .

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٢) سورة النساء آية ٢٩ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٤) المجتمع الإسلامي كما تصوره سورة النساء. محمد المدني ص ٣٤٨ / ٣٥٠ .

ويترتب على حق البشر فى الانتفاع بمال الله النتائج الآتية :

١ - إذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال ، فليس لها أن تمس ملكية الانتفاع المخصصة للأفراد إلا من وجهة تنفيذ أمر الله ، فيما يختص بحق ملكية الانتفاع ، وليس لها أن تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للأفراد .

٢ - أن ملكية الاستخلاف تتصل بالعين كما تتصل بالشخص ، فيجوز لمالك المنفعة أن ينقلها إلى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية ، كما أنها تنتقل عن المالك بوفاته إلى ورثته .

٣ - أن ملكية المنفعة دائمة فى أصلها بالنسبة للأفراد ، أى أنها غير مقيدة بمدة معينة ، فيصح أن يظل الشيء فى حيازة شخص معين ينتفع به حتى يموت ثم يتوارثه عنه أولاده وأولادهم حتى ينقضوا .

٤ - أن ملكية الاستخلاف إنما جعلت لينتفع بها الفرد بطريق مباشر ، وتنتفع بها الجماعة عن طريق غير مباشر ، فلا تباح المصادرة فى الإسلام . قال أبو عبيد : (حدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد بن أبى مالك عن أبيه قال : كان المسلمون بالعجوبة وأتاهم عمر بن الخطاب ، فأتاه رجل من أهل الذمة يخبره أن الناس قد أسرعوا فى عنبه ، فخرج عمر حتى لقي رجلا من أصحابه يحمل ترسا عليه عنب فقال له عمر : وأنت أيضا ؟ فقال : يأمر المؤمنين أصابتنا مجاعة ، فانصرف عمر فأمر لصاحب الكرم بقيمة عنبه) (١) .

إلا أن المصادرة تباح فى حالة المعصية ، كحالة الممتنع عن أداء الزكاة . عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كل إبل سائمة فى كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من أعطاها مؤتجرا فله أجرها ، ومن منعها فإننا آخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزومات ربنا تبارك وتعالى ، لا يحل لآل محمد شيء » (٢) .

(١) الأموال . أبو عبيد ص ١٥١ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٣ .

(٢) رواه أحمد والنسائي وأخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ، وقد اختلف فى بهز بن حكيم فلم يحتج به الشافعى ، وقال الحاكم : حديث صحيح وقد حسنه الترمذى ووثقه ، احتج به أحمد والبخارى خارج الصحيح وعلق عليه فيه =

هذا هو توجيه الإسلام فى مسألة من أهم مسائل الصراع الفكرى فى العصر الحديث بين الغرب والشرق .

فالتجربة الغربية اعتمدت على المذهب الفردى ، انصاف على الحرية ، وأن الفرد حين يحقق مصطلته إنما يحقق مصلحة المجتمع ، ولذا يجب ألا تقف أى قيود أمام التملك فهو مطلق ، وكانت النتيجة ظهور الدخول الربوية والاحتكارية ، مما أدى إلى ظهور الاستغلال والبؤس ، وهدم مبدأ تكافؤ الفرص .

والتجربة الشرقية بالطبع قامت على ردود الفعل المتسببة عن مساوئ التجربة الغربية ، وكانت فلسفة الملكية فيها قائمة على أنها سرقة ، وتؤدى إلى صراع الطبقات والحروب والأزمات ، ومن ثم شنت عليها حربا شعواء انتهت بروسيا إلى الخراب ، ودعاهم ذلك إلى العودة إليها باسم النظام الاقتصادى الجديد الذى وضعه لينين .

أما الإسلام كما رأينا فهو كشأنه فى كل الظواهر الاجتماعية ، ينظر إلى الفرد والجماعة معا ، فيعطي لكل ذى حق حقه فى الحدود التى تكفل توازن المجتمع ، إنه يترك للفرد حرية التملك ، لينمى ملكاته ويختبر عمله ، ولكنه يوقف هذه الملكية عند الحد الذى لاتضر فيه الغير ، فهو النظام المتجاوب مع مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والكفيل بالتقدم والرفاهية .

الحِمْى :

وفى موضوع الملكية بالذات لابد من مناقشة مسألة الحمى ، وهو ماقد يظنه البعض خطأ مدحلا للتأميم ، كرد فعل لاضطراب السياسة الاقتصادية المبنية على الرأسمالية ، التى حللناها سابقا ، ونتيجة أيضا لأوضاع التخلف الاقتصادى فى مجتمعنا ، وفى ظهور الاحتكارات والأزمات وأكل المال بالباطل ، الذى نتج عن البعد عن الإسلام .

= وروى عن أبى داود أنه نسخة عنده .

نيل الأوطار . الشوكاني ح ٤ ص ١٣٨ . الخليل .

إن الفقهاء المسلمين سلموا بحق نزع الملكية للمصلحة العامة ، كاستثناء على حق الملكية ، ووضعوا له الشروط والضمانات وبخاصة توافر الضرورات ، والحق في التعويض العادل ، واعتبار القضاء المرجع عند الخلاف على قيمة التعويض .

كان لسمرة بن جندب نخل في حائط (بستان) رجل من الأنصار فكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه ، فشكا ذلك الأنصاري إلى رسول الله ﷺ مايلقاه من سمرة ، فقال الرسول لسمرة : « بعه » ، فأبى ، قال : « فاقلعه » فأبى ، قال : « هبه ولك مثلها في الجنة » فأبى ، وكان يظن أن الرسول يقول ذلك على سبيل النصيح لا على سبيل القضاء والإلزام . فقال له رسول الله ﷺ : « أنت مضار » وقال للأنصاري : اذهب فاقلع نخله « (١) .

وعن سفيان بن سعيد عن يحيى بن سعيد : أن رجلا كان بينه وبين الماء أرض لرجل فأبى صاحبها أن يدعه يرسل الماء في أرضه . قال : فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو لم أجد للماء مسيلا إلا على بطنك لأجريتته (٢) .

وهذا ليس التأميم بمصطلحه العصري ، وفرق كبير بينه وبين الحمى المعروف في الإسلام ، فالحمى في الجاهلية يطلق على العزيز في قومه تعجبه الروضة أو الغدير أو جانب من الأرض فيعلن أنه قد حماه ، فلا يجزؤ أحد أن ينال منه ، ويبقى خالصا له ، ولما جاء الإسلام قصر هذا الحق على الدولة : قال رسول الله ﷺ : « لا حمى إلا لله ولرسوله » (٣) .

وقال أبو عبيد : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام عن سعد عن يزيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر وهو يقول لهني حين استعمله على

(١) يقول ابن حجر : رواه أبو داود بإسناد حسن . بلوغ المرام ص ١٦٣ ، ١٦٤ دار الكتاب العربي . باب

الغصب وفي سماع باقر من سمرة نظر ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق .

نيل الأوطار ج ٦ ص ١٦٧ دار الفكر .

(٢) الخراج ، يحيى بن آدم القرشي ص ١١٠ / ١١١ دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .

(٣) رواه البخاري وقال : (بلغنا أن النبي عليه الصلاة والسلام حمى البقيع وأن عمر حمى الريدة) ج ٢

ص ٥٣ .

حمى الربذة : « ياهنى اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم ، فإنها مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ، ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فإنها إن هلك ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع ، وإن هذا المسكين إن هلك ماشيته جاء يصرخ : ياأمير المؤمنين ، أفاكلاؤاأهون على أم غرم الذهب والورق ؟ وإنما لأرضهم ، قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام ، وإنهم ليرون أنا نظلهم ، ولولا النعم التى يحمل عليها فى سبيل الله ماحميت على الناس شيئا من بلادهم أبدا » . قال أسلم : فسمعت رجلا من بنى ثعلبة يقول له : ياأمير المؤمنين ، حميت بلادنا ، قاتلنا عليها فى الجاهلية وأسلمنا عليها فى الإسلام ، يرددها عليه مرارا — وعمر واضع رأسه — ثم إنه رفع رأسه إليه فقال : « البلاد بلاد الله وتحمى لنعم الله ، يحمل عليها فى سبيل الله » (١) .

ويلاحظ هنا أن الحمى كان على أرض المنافع العامة ، وليست أرض ملكية خاصة صادرها الإمام .

ثم إن مفهوم الحمى هنا هو مفهوم الاستثناء فى الشريعة الإسلامية للضرورة والمصلحة ، وليس مفهوم الأصل والقاعدة . ولقد تصور بعض الكتاب خطأ أن حديث : « المسلمون شركاء فى ثلاثة الكلا والماء والنار » (٢) معناه : أن من أصول الإسلام أن يؤم كل مشروع له منفعة عامة تحققة لمصلحة عامة ، وقال : إن الكلا والماء والنار مطالب عصر ، نقيس عليها اليوم شركات المياه والكهرباء ... إلخ . وبهذه الصورة فإن الحديث يجعل الحمى أسلا ، ويخرجه عن مفهوم الإسلام الخاص به وهو مفهوم الاستثناء .

ولكن مقصد الحديث شىء آخر غير مافهموه ، فالعلة ليست كون السلعة ضرورية اجتماعيا ، لأن كل السلع لها هذه الصفة ، وإذا أخذنا بهذه العلة فلا يمكن لأى إنسان أن يتاجر أو يملك ، لأن أى سلعة لها صفة العموم فى الاستعمال غالبا ، والناس تشترك فى استعمالها ، والعلة الأصلية هى كون المادة من الموارد الطبيعية المبذولة للجميع دون جهد يبذل فيها ، ومقصود الحديث

(١) الأموال . أبو عبيد ص ٢٧ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات . إرواء الغليل . الألبانى . ج ٦ ص ٧ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ .

ألا يحتكر إنسان هذه الموارد لبيعها على الناس ، ولا أن تؤمهما الدولة ، وإنما تتركها ملكا مشاعا للجميع .

قال أبو عبيد : (حدثنا إسماعيل بن عباس عن عمر بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عمن حدثه عن أبيض بن جمال المازني « أنه استقطع رسول الله ﷺ الملح الذي بمأرب فقطعه له ، فلما ولي قيل : يا رسول الله ، أتدري ما قطعت له ؟ إنما أقطعت الماء العذب ، يعني الدائم الذي لا ينقطع — شبه الملح بالماء لعدم انقطاعه — وحصوله بغير كد ولا عناء — قال : فرجعه منه » (١) (٢) .

قال أبو عبيد : (وأما إقطاعه أبيض بن جمال المازني الملح الذي بمأرب ثم إرجاعه منه ، فإنما أقطعه وهو عنده أرض موات ، يحياها أبيض ويعمرها ، فلما تبين للنبي ﷺ أنه ماء عذب — وهو الذي له مادة لا تنقطع مثل ماء العيون والآبار — ارتجعه منه لأن سنة رسول الله ﷺ في الكلاء والنار والماء أن الناس جميعا فيه شركاء ، فكره أن يجعل رجلا يحوزه دون الناس) (٣) ، قال رسول الله ﷺ : « لاتمنعوا فضل الماء لئلا تمنعوا به الكلاء » (٤) .

فإذا بذل في أى شيء عمل أصبح سلعة اقتصادية يمكن لصاحب العمل أن يمتلكها ، حتى الأشياء التي وردت فيها صفة الشركة ، وقد خصص حديث « الناس شركاء » بينما وقع من الإجماع على أن الماء المحرز في الجرار ملك (٥) .

قال أبو عبيد : (فإذا استقى الماء من موضعه حتى يصير في الآنية والأوعية فحكمه عندي غير هذا ، وهو عن بقة بن الوليد عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن المشيخة : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه) (٦) فأى شيء يبذل فيه جهد فهو ملك للفرد ، ويدل على ذلك أيضا حديث

(١) رواه أصحاب السنن وطرقه للنسائي وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان . تلخيص الخبير في تحريج

أحاديث الزافعي الكبير . ابن حجر العسقلاني ج ٣ ص ٦٤ دار المعرفة سنة ١٣٨٤ هـ .

(٢) (٣) الأموال . أبو عبيد ص ٢٨٢ .

(٤) رواه مسلم ج ٥ ص ٣٤

(٥) الروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ٣٠٢ ، ٢٠٣ . (٦) الأموال .. أبو عبيد ص ٢ / ٣ .

رسول الله ﷺ « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » (١) .

وهذه القاعدة تطبق أيضاً على المعادن ، فما كان منها ظاهراً مثل الملح والبتروال الناضح فوق الأرض والكبريت ، وكل ما يوجد منها ويؤخذ بلا مشقة ، فهو حق للأمة ، ولا يجوز لفرد أن يمتلكه ، وفي هذا يقول الإمام الشافعي في كتابه الأم : (ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفت أو قار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد ، فليس لأحد أن يمتلكها دون غيره ، ولا سلطان أن يمنعها لنفسه ، وللخاص من الناس ، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلاء .. ولو تجر رجل لنفسه من هذا شيئاً أو منعه من له سلطان كان ظالماً) (٢) ، وأما المعادن التي تنال بجهد ومؤنة فإنها ملك لصاحبها .

وعلى هذا فمفهوم حديث « الناس شركاء في ثلاثة » ليس هو الحمى ، وإنما هو لمنع الأفراد من احتكار الأصناف الواردة بالنص ، وكذلك الموارد الطبيعية الوفيرة ، وبهذا لا يعتبر الحمى أصلاً من أصول الإسلام وإنما يباح للضرورة ، والمصلحة في أملاك الدولة لا أملاك الأفراد .

السياسة الاقتصادية الشرعية :

وهنا نطرح سؤالاً هاماً عن دور القطاع العام وحدوده لنضع الخطوط الفاصلة بين الملكية الخاصة والملكية العامة . تحدث مسجريف عالم المالية العامة الأمريكي المعاصر عن أسباب القطاع العام فحددها :

أ — مبدأ آلية السوق التي تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد وشرطه المنافسة الكاملة ، التي لا تتوافر إلا بتنظيم حكومي .

ب — هناك حجمٌ أمثل للمشروع يحقق النفقات المتناقصة لاتوفره المنافسة ، ويحتاج لتدخل حكومي .

ج — التبادل والعقود تحتاج إلى قانون ينظم العلاقات التجارية .

د — أن الإنتاج الخاص لبعض السلع لا يحقق الكفاية ، خصوصاً حين ترجح

(١) رواه أحمد ج ٣ ص ٣٢٨ سلسلة الأحاديث الصحيحة . الألباني ج ٢ ص ١٠٩ المكتب الإسلامي سنة

١٤٠٤ هـ .

(٢) الأم ج ٤ ص ٤٣ طبعة بيروت (دار الفكر سنة ١٤٠٠ هـ) .

- هـ — لابد من رعاية الفقراء ، ويحتاج الأمر إلى إعادة توزيع الدخل والثروة من قبل الدولة .
- و — قد يتعرض بعض العمال للبطالة حتى في الاقتصاد المتقدم ويحتاج الأمر إلى تدخل الدولة^(١)

وهنا نسأل : هل في الإسلام قطاع عام؟

هذا سؤال يواجه المسلم على كافة مستويات الاهتمامات ، المدرسية والعملية ، حيث فتحت أعين هذا الجيل على مسلمة القطاع العام سواء في الشرق أو الغرب ، والإجابة هنا تحدد نقطة افتراق أساسية بين النظام المالي الإسلامي وغيره .

والحقيقة أنه يلزم للإجابة ابتداء معرفة الحدود التي وصفها الشارع للجماعة والفرد في النشاط المالي ، ولهذا يلزمنا أن نناقش الموضوع من جوانب ثلاثة ::

أولاً: الموقف العقدي الذي يحدد رسالة الإنسان في الكون والحياة ، وماله من حقوق وماعليه من واجبات ، وتحدد مسؤوليته في الآخرة حين الحساب والجزاء .

ثانياً : حقوق الملكية الخاصة وأبعادها التي يترتب عليها بطبيعة الحال تحديد مدى قدرة الجماعة في الحصول على الإيراد ، وتحدد بالتالي قدرتها على الإنفاق .

ثالثاً : مفهوم الحاجة والمصلحة ومنع الضرر ، التي تحتم تدخل الدولة بقيود على الملكية الخاصة رعاية للجماعة ، وتضع قيوداً بالتالي على الأفراد .

أما عن أولاً وثانياً فهذان تعرضنا لهما حين مناقشة قضية الإيمان والملكية ، وموضوع مناقشتنا هنا هو البعد الثالث لقطاع عام في ظل دولة

(1) Public Finance in Theory and Practice. R.A Musgrave P.B Musgrave P.B. P. 476 - 477 Mc Graw - Hall Book co ., 1984 .

إسلامية ، مبنى على قاعدة الحاجة والمصلحة ومنع الضرر .

والإسلام يحدد العلاقة بين فئات المجتمع ماليا ، ويرعى حقوق القطاع لخاص ابتداء ، ولا ينسى واجبات القطاع العام ، ودليل ذلك فيما يلي :

١ — خطة سيدنا يوسف عليه السلام لالخمس عشرة سنة لدرء المجاعة ، والتي تقوم على حفز الإنتاج وتشجيع الادخار وترشيد الاستهلاك ﴿ تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سُبُلَةٍ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ . ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ . ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يَغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصُرُونَ ﴾ (١) .

٢ — جعل الإسلام قيام الصناعات والتعمير والزراعة من فروض الكفاية ، وحتى لاتأثم الجماعة كلها بتقصير الأفراد كان على الدولة ممثلة الجماعة أن تسد النقص فيها فرضا من فروض الكفاية ، فمفهوم القطاع العام هنا استثناء على الأصل تماماً كما تتحدد درجة فرض الكفاية بالنسبة لفرض العين في التنمية الاقتصادية فيقوم بها الأفراد ابتداء .

٣ — جعل الإسلام رعاية الفقير والمسكين حقاً للفقراء ، وكلف الدولة بتحصيل الزكاة لصرفها على هذا السبيل ، وهذه دور من أهم أدوار الدولة لم يصل إلى أفقه أكثر دول العصر تقدماً .

٤ — كلفت الدولة بمد العامل بأداة حرفته وجعل لذلك نصيب من الزكاة لتحويل الطاقة العاملة من متسولين يعيشون على الإعانات إلى وحدات منتجة تكفي نفسها وتفيض على غيرها .

٥ — ولقد أبقي عمر رضى الله عنه أرض السواد ، خراجا للمسلمين ، ولم يوزعها كغنائم رعاية للمصلحة العامة .

٦ — تحقيق ما هو مصلحة عامة للمسلمين يقول الماوردى : (وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال ، فإذا صرف في جهته صار مضافاً إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أم لم يخرج لأن

(١) سورة يوسف آية ٤٧ — ٥٩ .

ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه ، من دخوله إلى خروجه (١) .

ويقول ابن قدامة : (وما كان من الشوارع والطرق والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياؤه ، سواء كان واسعا أو ضيقا ، وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق ، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون وتعلق به مصلحتهم فأشبهه مساجدهم) (٢) .

وقد اتفق علماء المسلمين أن العمل في كل باب من أبواب النفع يعتبر فرض كفاية ، يجب تحقيقه ، ولو ترك كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع ، وعليها الإثم أمام الله ، إذ قصرت في إقامة فرض كفاية لا تتم مصلحة الناس إلا به (٣) .

ويقول الشاطبي : (فإن المشروعات وضعت لتحقيق المصالح ودرء المفاسد ، فإذا خولفت لم يكن في تلك الأفعال مصلحة ولا درء مفسده) (٤) .

وتتدرج المصالح حسب ترتيب الأهمية إلى :

- ١ — مصالح ضرورية : وهي التي يتوقع من فقدانها اختلال الضرورات الخمس ، ولا يستغنى عنها في أمور الدين والدنيا .
- ٢ — مصالح حاجية : وهي التي يحدث بدونها المشقة والحرَج ، ولا توصل إلى مرتبة الضرورة .
- ٣ — مصالح تحسينية : وهي التي تؤدي إلى تحسين الحياة وتزيينها ، ولا يؤدي الاستفادة منها إلى ضرر ومشقة (٥) .

(١) الأحكام السلطانية . دار الفكر ١٣٨٦ هـ ص ٢١٣ .

(٢) المغنى . ابن قدامة . ج ٥ ص ٢٤٦ مكتبة الفجالة سنة ١٩٦٨ م .

(٣) ابن تيمية . ص ١٤ ، ١٦ المطبعة السلفية ومكتبتها (فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كأبي حامد الغزالي وأبي فرج بن الجوزي وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان ...) .

(٤) الموافقات . الشاطبي . ج ٢ ص ٣٣١ .

(٥) نفس المصدر . ج ٢ ص ٤ ، ٦ .

وتحقيق المصالح الضرورية والحاجية فرض على الكفاية ، وتعريفه : أنه ما يطالب بأدائه على المكلفين ، وإذا فعله واحد سقط الطلب عن الآخرين ، وإذا لم يفعله أحد أثموا جميعا وينقلب إلى واجب عين (١) .

ويقول ابن تيمية : (ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس ، مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية ، فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها ، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ، كأبي حامد الغزالي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها ، كما أن الجهاد فرض على الكفاية ، إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدا أو مثل أن يستنفى الإمام أحدا) (٢) .

يقول أبو يوسف هارون الرشيد : (ورأيت أن تأمر رجال الخراج إذا أتاهاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة ، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحفروها وأجرى المال فيها ، عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم .. أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال ، ولا تحمل النفقة على أهل البلد ، فإنهم إن يعمرها خيرا من أن يخرجوا ، وإن يقرروا خيرا من أن يذهب ما لهم ويعجزوا ، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم ، أجيبوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم) (٣) .

ويعرف ابن عقيل السياسة الشرعية بأنها : (ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به الوحي) (٤) .

ويعرفها ابن عابدين بأنها : (فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها ، وإن لم يرد

(١) أصول التشريع الإسلامي ص ٣٧ . دار المعارف سنة ١٣٩١ هـ .

(٢) ابن تيمية . مجموع الفتاوى . ج ٢ ص ٢٨ ، ٧٩ . مكتبة المعارف . الرباط . المغرب .

(٣) الخراج . ص ١٠٩ ، ١١٠ . دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .

(٤) ابن القيم . الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . ص ١٣ دار الكتب العلمية . بدون .

بذلك دليل جزئى (١) .

وأساس دور الدولة لذلك فى السياسة الاقتصادية مبنى على قاعدة :
(تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) (٢) .

لهذا رأى الفقهاء ضرورة قيام الدولة بالخدمات التى تتعلق بها مصالح المسلمين ، وتقوم بالإنفاق عليها .

يقول الكاسانى : (ولو احتاجت هذه الأنهار إلى الكرى فعلى السلطان كراها من بيت المال ، لأن منفعتها لعامة المسلمين فكانت مؤنتها من بيت المال) (٣) .

ويقول الرملى : (ومما يندفع به الضرر عن المسلمين والذمين فك أسراهم ، وعمارة سور البلد ، وكفاية القائمين بحفظها ، فمؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين) (٤) .

والمصلحة فى الفقه معناها : جلب المنفعة أو دفع المضرة لتحقيق مقاصد الشارع ، وهى خمسة : حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة (٥) .

وتحقيق المصلحة الشرعية يرتبط بأمرين :

الأول : حفظ الأمور التى يتوقف عليها قيام أركانها وتثبيت قواعدها .

الثانى : حفظ الأمور التى تدرأ عن هذه المصالح الاختلال الواقع عليها أو المتوقع حدوثه فيها (٦) .

(١) ابن عابدين . حاشية رد المحتار . ج ٤ ص ١٥ الحلبي سنة ١٩٨٦ هـ .

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم . ص ١٢٣ . دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٠ هـ .

(٣) الكاسانى . بدائع الصنائع . ج ٦ ص ١٩٢ دار الكتاب العربى سنة ١٣٩٤ هـ .

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . الرملى — ج ٨ ص ٥٠ . الحلبي سنة ١٣٨٦ هـ .

(٥) الشاطبى . الموافقات . ج ٢ ص ٨ . دار الفكر العربى . بدون .

(٦) المستصفى من علم الأصول . الغزالى ح ١ ص ٢٨٦ . دار صادر سنة ١٣٢٢ هـ .

والمصلحة تكون معتبرة إذا نص عليها الشارع ، والنص هو مصدر الحكم ودليله لا المصلحة ، أما إذا تعارضت مع النص عدت مصلحة ملغاة لا يمكن التشريع بناءً عليها .

والمصلحة التي لم يرد باعتبارها ولا بإلغائها نص ، فهي « المصلحة المرسلة » كما عرفها الأصوليون ، وتعبير الإمام الشافعي « الشبهة المعتبرة » لأنه دلت عليها النصوص بمقاصدها ومعانيها وليست بعبارتها ومبناها (١) .

الحقوق على المال :

تشمل الحقوق على المال : الزكاة والرسوم والتوظيف .

١ — فالزكاة تذهب لمصارفها من الفقراء والمساكين ، لتحقيق الحاجة والقضاء على الفقر داخل المجتمع ، وكذلك الغارمين لإنعاش التنمية الاقتصادية ، وبقية مصارف الزكاة .

والزكاة بمصارفها لابد أن تستقل بموازنتها عن موازنات الدولة الأخرى ، ولابد أن يشر عليها الصالحون في كل قرية لتحقيق أغراضها .

٢ — الدولة تقوم بخدمات للأغنياء كالطرق والتعليم وتسجيل الملكية ... إلخ . وهذه تحصل في مقابلها رسوم ، وما يؤخذ إنما هو مقابل منفعة تقدم للقادريين ، لاجبر فيها ولا عدوان .

٣ — إذا عجزت إيرادات الزكاة عن مصارفها أو وجدت مشاريع استراتيجية واجتماعية ضرورية وحاجية لا يطيقها القطاع الخاص ويفشل فيها نظام السوق ، قامت الدولة بها كفرض كفاية ، وقامت الدولة بالتوظيف في أموال الأغنياء إذا عجزت مواردها .

وهي تحصل على إيراداتها من الأغنياء ، بما يسمى في الفقه الإسلامي بالتوظيف (٢) .

(١) أصول التشريع الإسلامي . على حسب الله . ص ١٧٧ — ١٧٩ دار المعارف سنة ١٣٩١ هـ .

(٢) راجع في ذلك :

أ — الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ١٢٢ . دار التحرير سنة ١٩٧٠ م .

وهو يختلف عن الضرائب المعروف عنها بأنها إجبارية نهائية بدون مقابل بما يلي :

أولاً : لا تأخذ وظيفة إلا إذا كانت هناك حاجة وليس هناك فائض في الميزانية .

ثانياً : أن يكون الإمام عادلاً .

ثالثاً : ألا يؤخذ من الناس إلا ما يفيض عن قوت سنة فلا يؤخذ ممن يحتاج .

رابعاً : يبدأ بالدعوة بالتبرع ، ثم القروض الحسنة ، ثم التوظيف في النهاية .

خامساً : أن يكون بالشورى أو بما يسمى في المالية العامة بالتصويت .

سادساً : ألا يزيد عن الحاجة وينتهي بانتهاؤها .

يقول الإمام الغزالي : (فأما لو قدرنا إماماً مطاعاً ، مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور ، وحماية الملك بعد اتساع رقعته ، وانبساط خطته ، وخلال بيت المال عن المال ، وأرهقت حاجات الجند إلى ما يكفيهم ، وخلت عن مقدار كفايتهم أيديهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال) (١) .

== ب — شفاء الغليل . الغزالي . ص ٢٤١ ، ٢٤٢ . مطبعة بغداد سنة ١٩٧٠ م .
 ج — المستصفى . الغزالي . ج ١ ص ٣٤٤ . مطبعة الأميرية سنة ١٣٩٤ هـ .
 د — الغياثي . الجويني . ص ٣٨٨ . الشئون الدينية بقطر سنة ١٤٠٠ هـ .
 هـ — الأحكام السلطانية . الماوردي . ص ٢١٤ . مطبعة الخليلي سنة ١٩٧٣ م .
 (١) شفاء الغليل . الغزالي ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

المبحث الثاني

المشاركة

يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام على المشاركة ، بينما يقيم النظام الجاهلي اقتصاده على الربا في الغرب وعلى تحريم الربح في الشرق ، وهكذا بين إفراط وتفريط بعيداً عن الصراط المستقيم .

وتتحقق في الإسلام علاقات اقتصادية أساسها الغنم بالغرم ، وذلك عكس العلاقات الاقتصادية المنغمسة في متسنع الدين وهمه .

ومن ثم نجد في النظام الجاهلي حرص المقرض على الحصول على الدين وعائده ، فيفحص الضمان والرهن ليتأكد من ذلك ، ولايعنيه ربحية المشروع أو جديته أو تنميته ، مادام سيحصل على دينه ورباه ، وإن أفلس المدين وباع له بيته وأرضه وسيارته .

وتثبيت الربا بهذا الشكل وانحسار المشاركة الذي أصبح طابع العصر يؤدي إلى حرص المستثمرين على ترك المشاريع التي ينخفض عائدها عن الربا السائد ، لأنه إن اقترض ليستثمر لزمه دفع الربا ، وإن كان عنده مال فضل إقراضه بربا عن استثمار له عائد أقل من الربا .

وهذا يحجب عن المجتمع خير مشاريع تكثر كلما انخفض الربح ، ويعانى المجتمع لذلك من نقص في الإنتاج وبطالة مزمنة لاعلاج لها ، بينما لو حرم الربا وبنيت المعاملات على المشاركة لعمل كل مشروع يدر ربحاً وإن أقل ، ولما تعطل بالمجتمع عامل أو نقصت طاقة تشغيل ، فما بالك في نظام يشرعه الإسلام يعين المفلس من الزكاة لأنه من الغارمين .

وللربا آثار مخربة على عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع ، حيث تنشأ بسببه فئة عاطلة تعيش على استثمار النقود ، ولا يعينها استثمار النقود بالحلال حيث يكون العائد مشاركة . أما بالربا فإنها تكسب سواء خسر الاستثمار أو ربح ولكنها في حالة الخسارة يكون عائدها حصة من المال لا حصة من الربح . فحين تستهلكه إنما تستهلك رأس مال المجتمع بغير حق . وفي هذا إضرار بالمجتمع من جانب عدالة

التوزيع ومن جانب المصلحة الاجتماعية .

وللربا أضرار أخرى فى الجوانب الاجتماعية والنفسية ذلك لأنه يخرب العامر ويفلس التاجر ويمحق الاستثمار ، فتنشأ بسببه الضغائن والأحقاد ، وتقوم الصراعات والاختلافات ، ولا يترك وراءه إلا الحزن الدائم والهم المقيم .

إن الإنسان حقيقة لم يخلق شيئا ، لا أرضا ولا خامات ولا طاقة ، ولكن يضيف إليها منافع شكلية ، فيصنعها ، أو مكانية فينقلها ، أو زمانية فيخزنها ، فالآلة أضيفت إليها منافع شكلية ، أما المعدن التى تكونت منه فإنه لا يمكن إنتاجه كالأرض تماما ، ثم إن الأرض يبذل فى إصلاحها وإنتاجها عملا إنتاجيا أيضا ، فهى لا تصبح صالحة للزراعة إلا بعده إما بالتسميد أو بالتجفيف ... إلخ والأرض إن لم تراعى بالتسميد والإصلاح فإنها تصبح سبخة ، وتستهلك قواها كالألة تماما ، فهى كغيرها من رؤوس الأموال تماما ، عمل مدخر يساهم مع العمل الحى فى العملية الإنتاجية .

ولهذا فإن تفسيرنا لأى عائد هو على أساس العمل كما يقول الله تعالى : ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (٢) سواء كان العمل حيا أو مدخرا ، ومركز اهتمامنا أن تكون الطريقة التى يوزع بها الإيراد بين العمل الحى والمدخر طريقة عادلة لأن الله تعالى يقول : ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ (٣) .

ونلاحظ هنا أن احتمال الخسارة قائم فى التأجير . فالآلة قد تتحطم ، والأرض قد تبور ، والمنزل قد يهدم ، وفى النهاية قد يحقق الإيجار مكسبا وقد يحقق خسارة .

ومن هنا نلاحظ أن تحليل العملية الإنتاجية قد أدى بنا إلى تبين نوعين من الدخل ، نوع يتميز بالثبات ، كالأستخدام المباشر لخدمة الطبيب ، أو استعمال الآلة أو المنزل أو الأرض ، وهذه يكون تحديد عائد ثابت لها غير منافع

(١) سورة النجم آية ٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٣) سورة هود آية ٨٥ .

للعادلة . ونوع آخر يرتبط بالمشاركة وهذا النوع من الإنتاج يتم بمشاركة العمل الحى للعمل المدخر (رأس المال) .

إن أى رأس مال لابد أن يشترك فى الربح والخسارة ، فلا يصح لعنصر من عناصر الإنتاج فى المشاركة أن يشترط فى عملية إنتاجية غير مضمونة الدخل جزءاً محدداً أو لا يشترك فى الخسارة ، فالقاعدة العامة فى التوزيع فى الإسلام هى (الغنم بالغرم) .

والطريق الذى يرسمه الإسلام للتوزيع فى الإنتاج هو المشاركة ، فالمضاربة فى الصناعة والتجارة والمزارعة فى الزراعة هما طريق المعاملة فى النشاط الاستثمارى .

يقول ابن تيمية : (وذهب جميع فقهاء الحديث الجامعون لطرقه كلهم ، وأكثر فقهاء الكوفة كسفيان الثورى ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى لىلى وأبى يوسف ومحمد صاحبى أبى حنيفة والبخارى صاحب الصحيح وأبى داود ، وجامع فقهاء الحديث من المتأخرين كابن المنذر وابن خزيمة والخطاى وغيرهم ، وأهل الظاهر وأكثر أصحاب أبى حنيفة — إلى جواز المزارعة والمؤاجرة ، ونحو ذلك اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه وأصحابه ، وما عليه السلف وعمل جمهور المسلمين وبينوا معاني الأحاديث التى يظن اختلافها فى هذا الباب .

فمن ذلك معاملة النبى ﷺ لأهل خيبر هو وخلفاؤه من بعده إلى أن أجلاهم عمر . فعن ابن عمر : « عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع » أخرجاه^(١) ، وأخرجوا أيضاً « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أعطى أهل خيبر على أن يعتملوها وبزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها » هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم : لما افتتحت خيبر سأل يهود رسول الله ﷺ أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ماخرج منها من الثمر والزرع فقال رسول الله ﷺ : « أقركم فيها على ذلك ماشئنا »^(٢) ، وكان الثمر على السهمين من نصف خيبر .

(٢) نفس المصدر نفس الصفحة .

(١) رواه مسلم ج ٥ ص ٢٧ .

فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزرعون ، والخلفاء الراشدون ، وأكابر العلماء والتابعين من غير أن ينكر ذلك منكر : لم يكن إجماع أعظم من هذا ، بل إن كان في الدنيا إجماع فهو هذا . لاسيما وأهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله ﷺ وبعده إلى أن أجلى عمر اليهود إلى تيماء (١) .

إن قاعدة المشاركة هذه تتضح بوضوح في هدى رسول الله ﷺ حيث يقول : « الخراج بالضمان » (٢) والخراج في كلام العرب هو الكراء والغلة ، فهم يسمون غلة الأرض والدار والمملوك خراجا ، يقول الله تعالى : ﴿ أم تسألهم خرجا فعخراج ربك خير ﴾ (٣) ومعناه هنا أجرا أو نفعا ، قال أبو عمر بن العلاء : (والفرق بين الخرج والخراج أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض) (٤) .

عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » (٥) .

يقول ابن تيمية : (المال المستفاد إنما حصل بمجموع منفعة بدن العامل ، ومنفعة رأس المال ، ولهذا يرد إلى رب المال مثل رأس ماله ويقتسمان الربح ، كما أن العامل يبقى بنفسه التي هي نظير الدراهم ، وليس إضافة الربح إلى عمل بدن هذا بأولى من إضافته إلى منفعة مال هذا) (٦) .

ويلاحظ أن الربح يتحدد في السوق بين عناصر العرض والطلب ، لا ليحدد سعر التوازن بمفهومه الوضعي ، وإنما ليحدد سعر المثل الذي يوجد في سوق لا ربا فيه ولا احتكار ولا غرر .

والإسلام يضع الجوائح عن المستأجر ، وبهذا يقيد ثبات الإجارة .. والدليل :

(١) القواعد النورانية الفقهية . ابن تيمية ص ١٦٣ ، ١٦٥ . مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥١ م طبعة أولى .

(٢) صحيح سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٢ المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٨ هـ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٧٢ .

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٣١ الماوردى .

(٥) رواه الدار قطنى والحاكم ورواه الشافعى مرسل . مشكاة المصابيح . الألبانى . ج ٢ ص ٨٧٤ .

(٦) القواعد النورانية . ابن تيمية ص ١٦٧ ، ١٦٨ . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥١ م .

١ - أن الإجارة يجوز للمستأجر فسخها بالطوارئ العامة التي يتعذر فيها استبقاء المنفعة كالحرب والطفون ونحو ذلك ، بل الحنفية يسوغون فسخ الإجارة أيضا بالأعذار الخاصة بالمستأجر ، مما يدل على أن جواز فسخها بالطوارئ العامة مقبول لديهم أيضا بطريق الأولوية فيمكن القول أنه محل اتفاق وذكر ابن رشد تحت عنوان : (أحكام الطوارئ) أنه : (وعند مالك أن أرض المطر إذا كريت فمنع القحط من زراعتها ، أو زرعها فلم ينبت الزرع لمكان القحط أن الكراء يفسخ ، وكذلك إذا استعذرت بالمطر حتى انقضى زمن الزراعة فلم يتمكن المكترى من زرعها) (١) .

٢ - وذكر ابن قدامة المقدسي في كتاب الإجارة من المغنى أنه إذا (حدث خوف عام يمنع من سكنى ذلك المكان الذى فيه العين المستأجرة ، أو تحصر البلد فامتنع الخروج إلى الأرض المستأجرة للزرع أو نحو ذلك ، فهذا يثبت للمستأجر خيار الفسخ لأنه أمر غالب يمنع المستأجرين من استيفاء المنفعة . فأما إذا كان الخوف خاصاً بالمستأجر ، مثل أن يخاف وحده لقرب أعدائه ... لم يملك الفسخ ، لأنه عذر يختص به لا يمنع استيفاء المنفعة بالكلية فأشبهه مرضه) (٢) .

٣ - وقد نص الإمام النووي رحمه الله : أنه (لا تنفسخ الإجارة بالأعذار ، سواء كانت إجارة عين أو ذمة ، وذلك كما إذا استأجر دابة للسفر عليها فمرض ، أو حانوتاً لحرفة فندم ، أو هلك آلات تلك الحرفة أو حماما فتعذر الوقود وكذا لو كان العذر للمؤجر بأن مرض وعجز عن الخروج مع الدابة ، أو أكرى داره وأهله مسافرون فعادوا واحتاج إلى الدار أو تأهل فلا فسخ في شيء من ذلك ، إذ لا خلل في المعقود عليه) (٣) .

٤ - ما يذكره العلماء رحمهم الله في الجوائح التي تحتاج الثمار المباعة على الأشجار بالأسباب العامة كالبرد والجراد وشدة الحر والأمطار والرياح ونحو ذلك مما هو عام حيث يقررون سقوط مايقابل الهالك بالجوائح من الثمن وهي قضية الجوائح المشهورة

(١) ابن رشد . بداية المجتهد ج ٢ ص ١٩٢ طبعة الخانجي الأولى المطبعة الجمالية مصر .

(٢) المغنى . ابن قدامة . الشرح الكبير ج ٦ ص ٢٩ - ٣٠ دار الكتاب العربى سنة ١٤٠٣ هـ .

(٣) روضة الطالبين . الإمام النووي . ج ٥ ص ٢٣٩ . المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ .

في السنة والفقه .

٥ - ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (أن من استأجر ماتكون منفعة إجارته لعامة الناس ، مثل الحمام والفندق والقيسارية ، فنقصت المنفعة المعروفة لقلة الزبون أو لخوف أو حرب أو تحول سلطان ونحوه فإنه يحط عن المستأجر من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة) (١) .

٦ - وقال ابن قدامة : (ولو استأجر دابة ليركبها أو يحمل عليها إلى مكان معين ، فانقطعت الطريق إليه لخوف حادث أو اكترى إلى مكة فلم يحج الناس ذلك العام من تلك الطريق فلكل واحد منهما فسخ الإجارة ، وإن أحب إبقاءها إلى حين أمكان استيفاء المنفعة جاز) (٢) .

وقال الكاساني من فقهاء الحنفية في الإجارة : إن (الفسخ في الحقيقة امتناع من التزام الضرر ، وإن إنكار الفسخ عند تحقق العذر خروج عن العقد والشرع ، لأنه يقتضي أن من اشتكى ضرره ، فاستأجر رجلاً لقلعها ، فسكن الوجع يجبر على القلع ، وهذا قبيح عقلاً وشرعاً) (٣) .

هذا وقد ذكر فقهاء المذاهب في حكم الأعدار الطارئة في المزارعة والمساقاة والمغارسة شبيهه مذكروا في الإجارة .

٧ - قال رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » (٤) ، وقد اتخذ فقهاء المذاهب من قوله هذا قاعدة فقهية اعتبروها من دعائم الفقه الكبرى الأساسية ، وفرعوا عليها أحكاماً لا تحصى في دفع الضرر وإزالته في مختلف الأبواب .

وبما لاشك فيه أن العقد الذي يعقد وفقاً لنظامه الشرعى يكون ملزماً لعاقديه قضاء ، عملاً بقوله تعالى في كتابه العزيز : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٥) .

(١) مختصر الفتاوى المصرية . ابن تيمية . ص ٣٧٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ .

(٢) المغنى . الشرح الكبير . ابن قدامة . ج ٦ ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) بدائع الصنائع - الكاساني - ج ٤ ص ١٩٧ - دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٦ هـ .

(٤) رواه الحاكم على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ج ٢ ص ٥٨ صحيح سنن ابن ماجه . الألباني ج ٢ ص ٣٩ .

(٥) سورة المائدة آية ١ .

ولكن قوة العقد الملزمة ليست أقوى من النص الشرعى الملزم للمخاطبين به كافة وقد وجد مجمع الفقه الإسلامى بمكة المكرمة فى مقاييس التكليف الشرعية ، ومعايير حكمة التشريع أن المشقة لا ينفك عنها التكليف عادة بحسب طبيعته ، كمشقة القيام فى الصلاة ، ومشقة الجوع والعطش فى الصيام ، لا تسقط التكليف ، ولا توجب فيه التخفيف ، ولكنها إذا جاوزت الحدود الطبيعية للمشقة المعتادة فى كل تكليف بحسبه ، أسقطته أو خففته ، كمشقة المريض فى قيامه فى الصلاة ومشقته فى الصيام وكمشقة الأعمى والأعرج فى الجهاد ، فإن المشقة المرهقة عندئذ بالسبب الطارئ الاستثنائى توجب تديراً استثنائياً يدفع الحد المرهق منها ، وقد نص على ذلك وأسهب فى بيانه ، وأتى عليه بكثير من الأمثلة فى أحكام الشريعة الإمام أبو إسحاق الشاطبى رحمه الله فى كتابه (الموافقات فى أصول الشريعة) (١)

تحريم الربا :

ولقد حارب الإسلام الربا وجعله من أكبر الكبائر ، يقول تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ (٢) .

ويقول الله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ، يَحِقُّ لِلَّهِ الرِّبَا وَبُرَى الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ، إِنَّ الدِّينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ، وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) .

(١) قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامى رابطة العالم الإسلامى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥ هـ ص ١٠١ — ١٠٢ .

(٢) سورة الروم آية ٣٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥ — ٢٨٠ .

يقول الأستاذ أبو زهرة : (هذا النص القاطع تحريم لاريب فيه اقترن بثلاثة أمور :

١ — أن المشركين كانوا يحتجون في أخذ الربا بأن الكسب فيه كالكسب في البيع ، فكما أن الرجل يبيع ويشترى ليكسب من فرق الثمن في البيع والشراء ، فكذلك يدفع لغيره المال ويشترى فيكسب ويشاركه في الكسب وإن لم يتعرض للخسارة ، ومن جهة ثانية فإن الربا كالبيع من حيث أنه يبيع مؤجل بثمان وحال بثمان وكذلك يجوز أن يقبض الدين بعد الأجل أكثر مما أداه .

٢ — أن النهى عن الربا اقترن بالأمر بالصلاة والزكاة ، وذلك إشعار بأن ذلك الركن من أركان الإسلام كالصلاة أو الزكاة ، مَنْ يَنْكُرْ فَقَدْ أَنْكَرَ مَعْلُومًا ، من الدين بالضرورة ، وأن منع الربا ركن الاقتصاد الإسلامى وأن الحضارة الإسلامية حضارة فاضلة تقوم على منع ذلك الكسب الخبيث ، ولهذا اقترن النهى أيضا ببيان أن من يبيع الربا هو في حرب مع الله ، لأن دار الإسلام نزيهة عفيفة عن ذلك المال الخبيث .

٣ — الآية الكريمة حددت الربا المحرم بأنه ما يزيد عن رأس المال ، فكل زيادة مهما قلت كسب خبيث ولهذا يقول سبحانه وتعالى ﴿ وَإِنْ تُبْتِغْ فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ لَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ .

قال ابن عباس في تفسيره لآية ﴿ فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ : « فمن كان مقيما على الربا لا ينزع عنه كان حقا على إمام المسلمين أن يستتيبه فإن نزع وإلا ضرب عنقه » (١) .

وهذا الربا هو الربا الذى تسير عليه المصارف ، ويتعامل به الناس ، فهو حرام لاشك فيه ، والربا الذى حرمه القرآن هو كل زيادة في نظير الأجل قلت أو كثرت ، سواء كان القرض للاستهلاك ، أم كان القرض للاستثمار ، وهو الربا الذى لاشك فيه ولا يختلف فيه أحد .

(١) تفسير الطبرى . أبو جعفر الطبرى ج ٦ ص ٢٥ . دار المعارف .

وهذا النوع من الربا متفق عليه وهو الربا المحرم لذاته ، أما ربا البيوع فإنه محرم سدا للذريعة ، والمحرم لذاته لا يباح إلا للضرورة ، وهو ما يترتب على تركه تلف نفس ، أو عضو من أعضاء الجسم ، كحاجة الجائع إلى أكل الميتة ، ولا يؤخذ منها عند الضرورة إلا ما يسد الرمق ، والضرورة ليست تقديرية وإنما حددها الحديث الشريف حين سأل رجل النبي ﷺ فقال : إنا نكون في الأرض تصيبنا الخمصة فمتى نحل لنا الميتة ؟ فقال :

« إذا لم تصطبحو أو لم تغتبقوا ولم تحتفتوا بقلأ فشأنكم بها » (١) أى لم يجدوا طعاما في الصباح ولا في المساء ولم يجدوا في الأرض شيئا يأكلونه .

أما ربا البيوع .. فهو محرم لغيره ، فهو كلبس الحرير ، فإنه يحرم لأنه ذريعة للترف ، ويباح للحاجة كعلاج من الزكاريات مثلا . والحاجة ما يمكن للإنسان أن يعيش بدونها ولكن في حرج وضيق (٢) .

ولقد أقر مجمع البحوث الإسلامية مايلي في مؤتمره الثاني :

١ - الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لافرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي ، وما يسمى بالقرض الإنتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين .

٢ - كثير الربا وقليله حرام ، كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ (٣) .

٣ - الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة .

٤ - أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ من نظير الأعمال ليس من الربا .

(١) رواه الطبراني ورجاله ثقات . مجمع الزوائد . الهيثمي . ج ٥ ص ٥٣ .

(٢) بحث في الربا ، محمد أبو زهرة ص ٦١ ، ٦٢ دار الفكر العربي بدون .

(٣) سورة آل عمران آية ١٣٠ .

٥ - الحسابات ذات الأجل كفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهى محرمة .

عن ابن عمر قال : « إنه ليعجبني أن يكون بين الحلال والحرام ستر من الحرام .. » وعن عمر بن الخطاب انه قام خطيباً فقال : « إنا والله ماندرى لعلنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن نزولاً آيات الربا ، فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يبينه لنا فدعوا ما يريبكم إلى ما لا يريبكم » .

قال على : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الربا الذى توعده فيه أشد الوعيد ، والذى أذن الله تعالى فيه بالحرب ، ولئن كان لم يبينه لعمر فقد بينه لغيره ، وليس عليه أكثر من ذلك ، ولا عليه أن يبين كل شيء لكل أحد ، لكن إذا بينه لمن يبلغه فقد بلغ ما لزمه تبليغه .

وعن طريق عبد الرازق عن سفيان الثوري عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي قال : قال عمر بن الخطاب : « تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا » فبطل أن يكون لهم متعلق فى شيء مما ذكرنا ، وحاصل قولهم لاسلف لهم فيه أصلاً ولا نعرفه عن أحد قبلهم (١) .

والخلاصة أن النظام الاقتصادى الإسلامى له ثلاثة أنواع من الدخول :

١ - العامل : وهو العنصر الرئيسى فى الإنتاج ، وله الحق فى العائد الثابت ، سواء كان أجراً أو جعالة ، والعائد المتغير عن طريق المشاركة .

٢ - رأس المال العينى : وله الحق فى الإيجار ، وهو كما بينا مشاركة فى الأجل الطويل بمصارنة عائدته مع ثمنه والنتيجة ربح أو خسارة ، كما أن مبدأ سد الجوائح أصل هذه المشاركة ، وله الحق فى المشاركة المطلقة كالمضاربة والمزارعة .

٣ - رأس المال النقدى والضمان : ويحرم فيها العائد الثابت ولا يباح إلا المشاركة والمضاربة والمزارعة .

(١) المحلى لأبن حزم ج ٩ ص ٤٧٧ دار الفكر . مسألة ١٤٧٩ .

تحريم الاحتكار والتسعير :

والإسلام يهتئ للمشاركة المناخ النظيف فيحررها من ظلم الاحتكار وظلم التسعير ، قال رسول الله ﷺ : « لا يحتكر إلا خاطيء » (١) .

فالمحتكر يقلل الإنتاج ليزيد السعر فهو يستطيع أن يتحكم في السوق . ومعنى هذا أن يؤذى المسلمين مرتين بإنقاص الإنتاج ورفع السعر ، وهنا ينظر الإسلام لمصلحة المستهلك في مواجهة المحتكر .

يقول الشوكاني : (قال السبكي : الذى ينبغي أن يقال فى ذلك أنه إن منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم ، وإن كانت الأسعار رخيصة وكان القدر الذى يشتري به لاحاجة بالناس إليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى . قال القاضى حسين والرويانى : وربما يكون هذا حسنة لأنه ينفع به الناس ... وقد كان رسول الله ﷺ يدخر لأهله قوت ستهم من تمر وغيره) (٢) .

وعن أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله لو سعرت ، فقال : « إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، وإنى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه فى دم ولا مال » (٣) .

يقول الشوكاني : (ووجه أن الناس مسلطون على أموالهم ، والتسعير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره فى مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره فى مصلحة البائع بتوفير الثمن) (٤) .

وهذا بشرط ألا يكون البائع محتكراً وإلا سعر عليه بثمان المثل أى ثمن السوق التوازنى .

(١) رواه مسلم . ج ٥ ص ٥٦ .

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ طبعة دار الفكر . والحديث رواه البخارى ج ٧ ص ٨١ باب حبس الرجل نفقه .

(٣) رواه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى . إسناده صحيح ، مشكاة المصابيح . التبريزى تحقيق الألبانى ج ٢ ص ٨٦٧ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣٥ .

وهنا يحمى الشارع المنتج في مواجهة المشتري ، فيكون ذلك في صالح الإنتاج حيث يحاول المنتج الاستجابة للمستهلك عن طريق الطلب ومؤشر السعر والسعي وراء الربح ، وهو أيضا يحاول أن يخفض تكاليفه فيحسن استخدام الموارد ويوفر فيها . وهكذا شجب الإسلام مرة واحدة الرأسمالية الاحتكارية والاشتراكية التخطيطية .

ويحقق الإسلام في هذه المعاملات الرحمة بدلا من الشقاق .
قال ﷺ : « لأبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا يأذن له »^(١) . وقال : « رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى »^(٢) .

(١) مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر ج ٦ حديث ٤٧٧٢ .

(٢) رواه البخاري ج ٢ ص ٧ الحلبي .

المبحث الثالث

الدرجات

إن أسلوب التفاضل في المجتمع تعرض لطرفي الإفراط والتفريط ، فيقيم الغرب علاقاته على أساس الطبقات التي تحتكر الامتياز ، وقيم الشرق علاقاته على أساس المساواة الحسابية التي تقتل الكفايات ، هكذا بين إفراط وتفريط .

بينما يقيم الإسلام علاقاته على أساس الدرجات التي يحددها العمل وتميزها التقوى .

لقد نظرت الماركسية من زاوية ضيقة للتاريخ الإنساني ، فتصورته صراعا مستمرا بين طبقة مُستغلة وطبقة مُستغلة ، وحددت هذا الاستغلال في فائض القيمة الذي يستولى عليه صاحب رأس المال من العامل ، وانتهت إلى أنه لادخل حق وعدل إلا الدخول الذي يتسلمه العامل بيده ، وصبت جام غضبها على الملكية الفردية لرأس المال ، وبشرت الناس بحجة ينعم فيها الجميع بالمساواة التامة ، ويأخذ كل إنسان بقدر حاجته ، ويبذل أقصى إنتاجه في الشيوعية الأخيرة ، حيث يصبح العمل متعة وضرورة يبذلها الإنسان دون انتظار جزاء .

ولكن الموقف قد اختلط على الماركسية ، فخلطت بين عائد رأس المال في أحوال التنافس الحر الذي تتكافأ فيه الفرص ، ومواقف الاحتكار والتسلط ، فلقد رأينا في الموقف الأول أن العائد الذي يناله صاحب رأس المال إنما هو جزاء جهده وادخاره ، أما الموقف في حالة الاحتكار فإنه استغلال لاشك فيه للعامل والمستهلك سواء ، كما أن الماركسية لم تراع الفوارق الحقيقية بين أنواع العمل والجهد المبذول ، والتفاوت المترتب عليها ، وهومت في أفكار زائفة غير واقعية .
والمساواة الحسابية لا يمكن تحقيقها لأن :

١ — حاجات الإنسان متطورة ، والكماليات قد تنقلب ضروريات ، فمستوى الكفاف متطور باستمرار ، ولعل هذا هو سر التطور ، وإلا لوقف النمو عند حد معين « لو أن لابن آدم واديين من مال لايتغنى لهما ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » (١) .

(١) رواه مسلم ج ٣ ص ٩٩ .

وعلى هذا فإن الفرد يرغب في الحصول على دخل أكبر ليحصل على مايريده ، وبالتالي لن يرضى أبداً أن يبذل جهداً دون أن يحصل على جزائه تماماً .

٢ — الإنسان بطبيعته كسول يحب الراحة والفرغ ، ولم يثبت التاريخ في الماضي ولا في الحاضر وجود مجتمع يبذل فيه العامل جهده دون أن ينتظر جزاء ، فالعمل بطبيعته جهد وشقاء لا يبذله الإنسان إلا إذا وجد دافعا لذلك .

٣ — أن التمييز في الدخول ضروري لضمان التوزيع الأمثل للموارد على الاستعمالات المختلفة ، وهذا لا يتحقق إلا بوجود الأسعار ، ولا أهمية للأسعار إن لم يكن هناك تمايز في الدخول .

ولا يمكن تبرير دعوى الشيوعية في المساواة الحسائية ، إلا أنها دعوة الحقد على الكفاية . ، والرغبة في القضاء على التمييز ، ومن ثم فهي أيضا ليس لها من هدف سوى الرجوع بالإنسانية إلى عهد البدائية ، التي لم يكن يعمل فيها الإنسان تحت وطأة تأخره إلا مايسد به رمقه .

والعمل بطبيعته جهد وشقاء يبذله العامل لضرورة تتحرك في أعماقه ، هذه الضرورة تظهر أولا في حاجة الفرد إلى المحافظة على البقاء ، وتظهر ثانية في رغبته في التمييز ، ومن ثم كانت رغبة الإنسان في التمييز هي إحدى الضمانات لاستمرار نمو الحضارة الإنسانية إلى أعلى .

والمنافسة الحرة في مجتمع متوازن هي حجر الزاوية في التقدم الحضارى ، حيث تظهر الكفايات ، وبلاشك ، أن شعلة الابتكار والنمو ستخمد إذا هبت عليها عاصفة المساواة التامة ، ذلك لأن متع الحياة ليست كمّا بل كيفا ، فهي مختلفة القيم متفاوتة الدرجة ، وإذا وزعت بين الناس على قدم المساواة فقد الإنسان أهم دافع للإنتاج والعمل .

إن تيار الكهرباء حركة بين السالب والموجب ، والريح حركة بين الضغط الثقيل والخفيف ، وتيار الماء حركة بين مناطق مائية مختلفة الكثافة والحرارة ، وكذلك الحياة الإنسانية والعلاقات الإنسانية .

إن اختلاف الأشياء هو سنة الكون ، إن الحرية الفردية هي وحدها التي تؤدي إلى ظهور اختلاف الشخصيات والأمزجة ، وخلق مجتمع متعدد الجوانب

منوع. تتجارب ، ميال إلى المنافسة ، أما ولو صب أفراد المجتمع في قالب واحد فلم يختلفوا لأصبايه الجمود ، وتهدهه الفناء ، هذا الاختلاف والتفاوت هو سنة الكون ، وما كان للمبتكرين أن يغزوا المجهول ، ولا أن يشيد الناس حضارتهم ، لو لم يكن في الحياة الرغبة في التمييز ، ولم تكن فيها تلك الدرجات من التفاوت في مستوى المعيشة ، بل إننا لو نظرنا إلى الأمر بصفة جدية لوجدنا أن جماهير الناس تعيش حالة على جهود ذوى الكفايات الذين يرتفعون دائما بالمعيشة من الضروريات إلى الكماليات ، ويدفعون الحياة من نمو إلى نمو ، والفرق واسع بين إنسان يستهلك جزءاً من حياته في تنمية كفاياته وآخر يستفيد من حياته في أول دقيقة يقدر فيها على العمل دون أن يبذل أى جهد لتنمية كفاياته .

يقول العقاد : (إن الاختلاف بين أبناء النوع الواحد دليل على التقدم ، وتعدد المزايا والملكات ، وكلما تشابه أفراد النوع كان ذلك دليلاً على الهبوط والإسفاف ، كما يشاهد في التشابه بين الحشرات الدنيا والاختلاف بين الأحياء العليا من جميع الأنواع .

والمطلوب هو أن يتساوى الناس في عدل القانون ، وألا تكون الفوارق بينهم سبباً لاستغلال الأقوياء عمل الضعفاء ، أو لاغتصاب المالكين حق المحرومين ، أما الفوارق التي يجيء بها فضل الفاضل وجهد المجتهد وأمانة الأمين وهمة الهمام فلا يزيلها من الحياة الإنسانية إلا عدو لبنى الإنسان .

وبعض المساواة عدل لاشك فيه ، وبعضها كذلك ظلم لاشك فيه ، لأن مساواة من يستحق بمن لا يستحق هي الظلم بعينه ، والمساواة بين جميع الأشياء هي العدم المطلق الذي لا محل فيه لموجود .

والمساواة التي فيها الغبن الوخيم العقبي إنما هي المساواة التي تبطل مزايا العمل ، وفضائل الرجحان ، وتقعد ذوى المساعي عن مساعيهم ، ويزعم الداعون إليها كما تقدم أنهم يحاربون الحرمان ، فيحرمون القادرين الذين ينهضون بأعبائهم وأعباء بنى الإنسان (١) .

(١) الديمقراطية في الإسلام ص ٩٢ عباس العقاد الطبعة الرابعة دار المعارف المصرية ١٩٧١ م .

يقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدَىٰ رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَلُونَ ﴾ (١) .

إن هذا التفاضل هو سر نمو الحياة ، وليس من العدل في شيء أن يتكفل الكسول على المجتهد ، ولا غير الماهر على الماهر ، بل سيظل التفاوت أيضا بين زمان وزمان باقيا في الحياة مادامت الحياة نامية ، كلما أشبع الإنسان حاجة تفتحت له حاجة أخرى ، وهذه هي القوة التي تدفع الإنسان إلى الجهول . والوفر حتى التخمّة للحاجيات يترك الإنسان كالطفل ويميت ملكاته ، أما إحساس الإنسان بالحاجة المتطورة فإنه يوقظ ملكاته ، وينمو بها ، وبدون ذلك لا يكون هناك معنى لتجربة الحياة ، وليس هناك راحة دائمة ولانعم لاشقاء فيه إلا الجنة ، وهذه الحياة الدنيا التي يجاهد فيها الإنسان بعمله هي المعمل الذي ينمو فيه بروحه ﴿ تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير . الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور ﴾ (٢) .

إن الذي أرق ذوى الضمائر من المفكرين والفلاسفة ليس الفرق في المتاع بين إنسان وإنسان ولكن ضخامة هذا الفرق ، تلك الضخامة التي لا يمكن أن تكون بسبب ما بين فرد وفرد من فروق في القوة والكفاية ، والتمييز المادى ضرورة تنتج لنا آفاقا من الفكر والخلق ، لازمة لنمو المجتمع ، والمساواة الحسائية لن تنتهى بنا إلا إلى مرحلة من الهمجية والتخلف لاتوصف ، والخير إذن هو تفاضل لأطفيان فيه ، ولا استغلال ، وأيضا لا كسل فيه ولا تواكل .

ولهذا نرى أن الإسلام لا يعطى الصدقة لقادر ، يستطيع أن يعمل ولا يعمل ، ويحددها الله تعالى بقوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٣) .

ونراه أيضا لا يسمح بطغيان المال ، واستغلال الضعفاء يقول تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَبَ بِالْحَسَنَى . فَسَنِيسِرْهُ لِلْعُسْرَى . وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا

(١) سورة الحل آية ٧١ . (٢) سورة الملك آية ١ ، ٢ . (٣) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

تردى ﴿١﴾ .

ويجعل القسط من دعائم الأمة فيقول تعالى : ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (٢) ويضع الإسلام قوانين للقضاء على الاحتكار والربا ، ويضع الموازين التي تكفل توازن توزيع الدخل حتى يتحقق توجيه الله تعالى ﴿كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ (٣) .

وفي هذا المجتمع المتوازن يقوم الإنسان الحر بتجربته في الحياة التي استخلف الله الناس فيها ليلوهم أيهم أحسن عملا ، ولهذا يعطى الإسلام كل ذى فضل فضله ، يقول الله تعالى : ﴿وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم إن ريك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم﴾ (٤) .

إلا أن مفهوم الدرجات التي فضل الإسلام بها بعض الناس على بعض غير مفهوم الطبقات الذى نعرفه في العصر الحديث ، فالترقية التي بين طبقة وطبقة باصطلاحها المعاصر لا تتوقف على الغنى والفقر ، فقد تكون قائمة على أساس العرف والقانون ، فنجد من الطبقة العليا فقراء منسوين إليها ، وهذا النوع من التمييز ينشأ إما نتيجة تسلط أناس على السلطة ، أو نتيجة استئثار طبقة بالشئون الدينية والكهانة ، أو نتيجة توارث الامتيازات من الآباء والأجداد .

وهذا النوع من المزايا الطبقية التي يتمتع بها أناس دون جهد ، نتيجة انتمائهم لطبقة بعينها هو النوع المردول المنبوذ ، لأنه يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص ووضع القيود أمام حرية الأفراد في الحصول على ثمرات عملهم كاملة .

ولا يؤدي التفاوت في المال إلى عدم تكافؤ الفرص ، وعدم المساواة إذا ساوت الحكومة بين الناس في فرص التعليم ، والقدرة عليه ، وساوت بينهم أيضا في فرص العمل والكسب ، لأنه إذا حدث هذا فلن يكون هناك أى ميزة لكثرة المال في فرص التفاضل والكسب ، وإن بقيت له ميزته الوحيدة والضرورية في التمكين من التفاوت في الاستمتاع بالحياة

(١) سورة الليل آية ٨ — ١١ .

(٢) سورة هود آية ٨٥ .

(٣) سورة الحشر آية ٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٦٥ .

ومن جهه أخرى فإن كلمة الطبقة تعريف غير دقيق ، لدرجة أن بعض الكتاب ينكر وجود الطبقة ، ويؤكد آخرون صعوبة تحديدها وذلك لأنه :

١ — توجد حركة مستمرة من طبقة لأخرى نتيجة تغيير الوضع المادى .

٢ — نجد فى كل طبقة من الطبقات فئات مختلفة ، ففى طبقة العمال المهرة وغير المهرة ، كما نجد من العمال ملاكا فيختلط أمرهم بين طبقة الملاك وطبقة العمال .

٣ — نجد الصراع موجودا داخل هذه الطبقات العمالية نفسها ، فنجد كثيرا ماتقاوم الطبقة العاملة الماهرة طلبات العمال العاديين ، وكثيرا مانجد اتفقا بين العمال وبين المنتجين ضد مصلحة المستهلكين ، وصراعا بين المنتجين والتجار ، وصراعا بين الزارع والصناع ... إلخ وهناك اعتراض آخر على هذا الاصطلاح الماركسى ، فماركس يعتقد أن السلوك السياسى لكل فرد يتوقف على وضعه الاقتصادى ، والطبقة التى ينتمى إليها ، بمعنى أن كل من ينتمون إلى طبقة معينة يتصرفون تصرفا سياسيا واحدا ، وهذا مغاير للحقيقة ، فالإنسان يتصرف أحيانا لخدمة مصلحته الاقتصادية ، وأحيانا لخدمة بلده ، وأحيانا لخدمة دينه إلى أن يضحي بحياته وماله ، فبواعث الإنسان ليست طبيعية أو اقتصادية فحسب ولو كان التاريخ كله صراعا طبقيًا فقط لكان العالم اليوم صراعا دمويا متصلا ، ونجد أيضا فى المجتمع الروسى الذى يسعى لإلغاء الطبقة ظهور نوع من التفاوت على شكل طبقة المديرين وكبار الموظفين وأعضاء الحزب الشيوعى ، لم يستطع دعاة المساواة أن يحذوها أو يمنعوها .

وأمام هذه الانتقادات نجد أن الطبقة بهذا التعريف الماركسى اصطلاح جامد محدود ، لأنها أكثر تغيرا من هذا التعريف ، وماركس قد حددها بهذه الصورة لأغراض نظرية فكرية فحسب ، أما انطباقها على الواقع فبعيد كل البعد ، لهذا كان تعريذ الدرجات أكثر دقة وأكثر تفاعلا مع الواقع من تعريف ماركس الساكن المحدود .

والدرجات تعريف للتفاضل بين الناس فى ظروف من تكافؤ الفرص والعدالة ، بعيدا عن المزايا الاحتكارية والوراثية والسلطان ، التى تحد تكافؤ الفرص وتخلق قدرا من الظلم وعدم المساواة ، وذلك لأن التفاضل فى الدرجات يقوم على أساس الجهود الفردى فحسب ، وهذه الدرجات هى التى حمدها الإسلام وزكاها ، حتى بين

الأنبياء والمرسلين يقول تعالى : ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ (١) ويقول تعالى : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ﴾ (٢) هذا التفصيل كذلك سنة الخلق أجمعين يقول تعالى : ﴿ ولكل درجات مما عملوا ومبارك بغافل عما يعملون ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المحاهدين على القاعدين أجرا عظيما . درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما ﴾ (٤) .

الميراث :

وهنا يجب أن نبين حكمة الميراث في الإسلام ، لأنه قد تعرض لهجوم شديد في العصر الحديث ، بحجة أنه يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص من جانب ، ولأنه دخل ناجم من غير جهد من جانب آخر .

وبالنسبة للزعم الأول فقد وجدنا أن تفاوت الدخول والثروات لا يؤدي مطلقا إلى عدم تكافؤ الفرص ، وسأوت الدولة بين الأفراد في فرص العلم والعمل والقدرة عليهما ، وقد وجدنا أن المال ليس شرطا أساسيا في التفاوت الطبقي المردول ، والتفاوت في المال على هذا لا يعد ميزة إلا في الاستمتاع بطيبات الحياة ، والزعم الثاني لانستطيع الإجابة عليه إلا من زاوية أكثر اتساعا من زاوية الدراسات الاقتصادية .

إن الإسلام يهيئ للإنسان المكلف والذي يسأل عن عمله أكبر قدر من الحرية الفردية ، ليكون مسئولا عن عمله تماما . . ولا يقيد هذه الحرية إلا في الحدود التي يكون في إطلاقها ضرر للآخرين ، والفرد أول حياته يكون عاجزا عن الإدراك والكسب والتقدير ، ويحتاج إلى رعاية وحب وعطف ، وهذا النوع من المعاملة لا يصلح إلا في محض الأسرة ، لأنه لابد أن يقوم على غرائز أصيلة لا توجد إلا في قلوب الآباء والأمهات ، ولهذا دعم الإسلام نظام الأسرة وقواها فليس هناك أقدر من الأسرة على

(١) سورة الإسراء آية ٥٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٣٢ .

(٤) سورة النساء آية ٩٥ ، ٩٦ .

تنمية الإنسان على أسس نفسية متوازنة ناجحة لاتعقيد فيها ولااضطراب ، ولن تستطيع أية منظمة مهما أوتيت من قدرة أن تتولى رعاية الأطفال دون أن تصيب كيانهم النفسى بالاضطراب ، وتصيبهم بضعف عاطفة الرحمة الأساسية فى ترابط المجتمع والتخفيف من حدة المنافسة فى الحياة ، والاستجابة للوازع التربوى والخلقى الذى يأمر به الدين فى المعاملات .

والابن امتداد لأبويه ، يخلد ذكراهما ويحمل اسمهما ، ولن يستطيع الأبوان أن يمنعا عن أنفسهما دافع الحرص على الاحتفاظ لأبنائهما بمستوى من الحياة يضمن لهم السعادة ، ويمنع عنهم العوز ، لهذا كانت الرغبة فى توريث الأبناء ضرورة ملحة ، تنبع من قلوب الآباء ، وتدفعهم دفعا إلى بذل الجهد ، وتنمية الثروة التى يورثونها للأبناء باعتبارهم قطعة منهم ، وامتدادا لهم .

فالأبناء امتداد لآبائهم ، يرثون عنهم كل شىء ، كالأفراض الوراثية التى يرثها الأبناء عن الآباء وهى ليست مرتبطة بأعمالهم فى الحياة ، فما المانع أن يرث الأبناء خيرات الحياة كما ورثوا عنهم أضرارها ؟

وإذا نظرنا إلى مصدر ثروات الآباء نجد أحيانا أن الأبناء قد ساهموا فى تكوينها بجهدهم جنباً إلى جنب مع الآباء .

والأب مسؤول عن ابنه فى كفالة الحياة والابن مسؤول عن والده ، يلزم المشرع الإسلامى أن يعول أحدهما الآخر إذا أصابه العوز ، ولايستطيع أحدهما أن يمتنع عن ذلك وإلا أجبره الشارع إجبارا ، وأهمية ذلك نجدها فى أنه لن نجد أحداً على الإنسان فى طفولته من أمه ، ولا فى شيخوخته من ابنه ، وفى هذه البيئة المتكافلة المترابطة نجد أن الميراث يقوم بدوره فى تحقيق هذا التكافل .

روى أحمد فى مسنده : أتى أعرابى إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبى يريد أن يجتاح مالى ، فقال : « أنت ومالك لوالدك ، إن أولادكم أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم » (١) .

يقول الشافعى : (فكان الولد من الوالد ، فَجُبِرَ على إصلاحه فى الحال التى لا يُغْنَى الولد فيها نفسه ، فقلْتُ : إذا بلغ الأب ألا يُغْنى نفسه بكسبٍ ولأمال فعلٍ ولده صلاحه فى نفقته وكسوته قياسا على الولد .

(١) ورواه البخارى فى التاريخ والنسائى والترمذى — صحيح الجامع الصغير . الألبانى ج ١ ص ٣١١ .

وذلك أنّ الولد من الوالد ، فلا يُضَيِّع شيئا هو منه ، كما لم يكن للولد أن يضيع شيئا من ولده ، إذ كان الولد منه ، وكذلك الوالدون وإن بعدوا ، والأبناء وإن سفلوا ، في هذا المعنى ، والله أعلم ، فقلت : يُنْفِق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني المحترف (١) .

يقول الله تعالى — معززا هذه الرابطة ومقويا لها : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير ﴾ (٢) .

ويوضح رسول الله (ﷺ) هذه الصلة ويدعمها بقوله : « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث ، إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (٣) ، ويقول : « من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه » (٤) ، ويقول : « إن الله تعالى خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائد بك من القطيعة قال : نعم ، أما ترضين أن أصل لك من وصلك ، وأقطع من قطعك قالت : بلى ، قال : فذلك لك » ثم قال رسول الله (ﷺ) : « اقرعوا إن شئتم : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ » (٥) . والميراث بهذا حق وعدل وضرورة اجتماعية للاحتفاظ بكيان الأسرة وتكوين الإنسان الناضج نفسيا. في محض الأسرة الرحيم ، وهو تدعيم لروابط التكافل بين الابن وأبيه ، ويطمئن النفس ويملؤها أمنا واستقرارا

ومع ذلك فإن الإسلام يضع للميراث تشريعا ، يمنع تركه في يد فرد فهو يوزع على جميع الأبناء ، وهو بهذه الصورة يصل إلى إعادة التوزيع الد بين الأفراد ، فلا يكون المال دولة بين الأغنياء .

مقومات التفاهات :

والخلاصة أنه لا قيمة للتفاوت مطلقا ، إن لم يمتلك الفرد نتائج عمله ،

(١) الرسالة للشافعي تحقيق أحمد محمد شاكر ص ٥١٨ ج ٣ الحلبي ١٩٤٠ م .

(٢) سورة لقمان آية ١٤ .

(٣) رواه مسلم ج ٥ ص ٧٣ .

(٤) رواه مسلم ج ٨ ص ٨ . والآية سورة محمد : ٢٢ .

(٥) رواه مسلم ج ٨ ص ٧ .

ماذا يفعل بالدخل الزائد عن استهلاكه إن لم يملكه فيحوّله إلى عمل مخزون كرأس مال ، إن من حق الإنسان أن يملك الشيء الذى بذل فيه عمله ، واختلط به عرقه ، لأنه استخلصه بجهوده الفردية من خيرات الله فى الطبيعة ونسخيرها .

والملكية لا تحقق الغرض منها إن لم يتمكن الإنسان من توريثها لأبنائه ، الذين يحملون اسمه ، ويعتبرهم امتدادا له ، فيشيّعون فيه غريزة الخلود الكامنة .

ولما كانت الملكية عملا مدخرا فإنه إن اكتنّز يضر بالمجتمع ضررا بالغا ، كما يكتنّز الإنسان عمله الحر ، ولا يساهم به مع الآخرين فى تسخير الكون ، ولن يقدم الفرد عمله المخزون إلى المجتمع ليساهم فى التنمية والرفاهية إلا إذا حصل على عائد عليه ، تماما كما أنه لا يقدم عمله إلا إذا حصل على عائد عليه .

لهذا ارتبط الربح بالملكية ، والتوريث بالتفاضل فى الدرجات ، وكان هذا هو الطريق الفطرى السليم لتسخير الحياة ونمو التنافس على العمران .

وصدق الله اعظيم ﴿ وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أ هم يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ، نحن قَسَمْنَا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيًّا ورحمة ربك خير مما يجمعون . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يَكْفُرُ بالرحمن لبيوتهم سُقُفًا من فضة ومعارج عليها يظهرون . ولبيوتهم أبوابا وسُرُرًا عليها يَتَكَبَّشُونَ . وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين ﴾ (١) .

والدرجات بوصف الآية ليست وقفا على أحد بعينه ، أو مغلقة تتوارث من فرد لآخر ، وإنما مفتوحة للكفايات ، بدليل أن أول سياق الآية جدال الكفار بأن الرسالة لابد أن تكون لرجل من القريتين عظيم .

واتخاذ البعض للبعض سخريا معناه تقسيم العمل بين الناس على أساس التخصص ، وتبادل المنافع ، يقول البيضاوى فى تفسيره لهذه الكلمة : (أى يستعمل بعضكم بعضا فى حوائجهم ، فيحصل بينهم تآلف ونظام ، ينتظم بذلك نظام العمل ، لا لكمال فى الموسع ولا لنقص فى المقتر) (٢) .

(١) سورة الزخرف آية ٣١ — ٣٥ .

(٢) تفسير البيضاوى المطبوع على حاشية الشهاب ج ٧ ص ٤٤١ دار إحياء بيروت .

ويقول ابن كثير : (ليسخر بعضهم بعضا في الأعمال لاحتياج هذا إلى هذا وهذا إلى هذا) (١) .

ويقول الفخر الرازي: (إنا أوقفنا هذا التفاوت بين العباد في القوة والضعف ، والعلم والجهل ، والحذاقة والبلاهة ، والشهرة والخمول ، وإنا فعلنا ذلك لأننا لو سويناهم في كل هذه الاحوال لم يستعمل أحد أحدا ، ولم يصير أحد مسخرأ لغيره ، وحينئذ يفضى ذلك إلى خراب العالم ، وفساد نظام الدنيا) (٢) .

وقال الألوسي : (ليستعمل بعضهم بعضا في مصالحهم ، ويستخدموهم في مهنهم ، وليسخروهم في أفعالهم ، حتى يتعايشوا أو يترافدوا ويصلوا ، لالكمال في الموسع عليه ، ولا لنقص في المقتر عليه) (٣) .

(١) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٢٧ دار إحياء التراث العربى بيروت ١٩٦٩ .

(٢) التفسير الكبير ج ٤ ص ٢٧ دار إحياء التراث العربى ١٩٦٩ .

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ج ٥ ص ٧٨ دار الفكر بيروت ١٩٧٨ .

المبحث الرابع

عدالة التوزيع

إن مشكلة العالم اليوم الذى يدور حولها الصراع الفكرى والخلاف المذهبى تتركز حول هذه القضية ، فكيف يمكن إيجاد التوازن بين نمو المجتمع وتحقيق عدالة التوزيع فى نفس الوقت .

إن مؤشر الدخل القومى المتوسط ومعدل النمو لم يعودا صالحين للحكم على المجتمع ، لأن ذلك لا يعنى أن ثمار الدخل الأهلى قد تم توزيعها بين الجماعات بعدالة

وأصبحت مسألة الربط بين النمو والتوزيع فى النظرية الاقتصادية بصورة عضوية من المباحث الهامة ، فالمجتمعات العالمية قد انقسمت بشكل حاد بين وجهتى نظر لا يتقابلان ، فوجهة نظر العالم الحر لا تهتم بقضية التوزيع إلا شعارات للاستهلاك المحلى ، ولقد بنى نظامه على إباحة الربا والاحتكار باسم إباحة المنافسة وأصبح مفهوم التوازن والصالح العام مرتبطا بتحقيق صالح الفرد ، انتهت ممارسة الجرام فى المعاملات بأن أصبح المال دولة بين الأغنياء ، وصار الربح احتكارا ، والإيراد رهوبا ، والعامل مهضوما أجره ، فاختلف هيكل الإنتاج وهيكل التوزيع ، وعصفت بهذه المجتمعات الأزمات العاتية ، وهددت بالصراعات الطاحنة .

أما وجهة نظر العالم الاشتراكى فتدور حول تحريم دخول رأس المال كلها ومصادره ، بحجة أن لا دخل حق سوى الأجر ، وهنا قضت على ماهو ظالم كالربا ، ولكن تعسفت فألغت ماهو نعمة كالربح والإيجار والملكية والميراث ، وهنا فقد المجتمع حوافز التنمية ، فحل الفقر وضعف الإنتاج ، واستخدم القسر والإرهاب لإدارة عجلة الاقتصاد ، ففقدت الحياة معناها ، ولم تصلح النظرية ، فعاد الربا يعلن عنه فى شوارع موسكو ، وأخذت الملكية تتسلل مرة أخرى على وجل ، والتمييز فى الدخول فلسفة يتبناها فلاسفتهم كليبر مان .

وهكذا تعصف بالبشرية فلسفات تشقى الناس ، وتحول حياتهم إلى معيشة الضنك .

والحقيقة أن الإنتاج انعكاس للطلب الفعال ، والطلب الفعال تعبير عن هيكل توزيع الدخل القومي بين الناس ، وكلما كان هيكل التوزيع مختلفا اختل الطلب ، واختل الإنتاج بالتالى ، وبهذا فإن قضية الكسب وقضية توزيعه تعتبر غاية فى الأهمية فى دراسة التوازن الاجتماعى . ومن هنا حين يوصف هيكل السعر بأنه غير فعال وتسوده الاختلالات ، فإن ذلك معناه أنه عاجز عن أن يحقق التلاؤم بين أهداف الإنتاج العادلة وهيكل الإنتاج لفساد نظام توزيع الدخل .

فليس لنا أن نناقش كفاءة الجهاز السعري من زاوية كفاءة استخدام الموارد فحسب ، كما يفعل مفكرو النظرية الاقتصادية ، ذلك لأن ذلك نتاج شرائع الرأسمالية الخاطئة ، وفلسفتها فى الحياة الضالة ، وتعتبر لذلك قضية عدالة التوزيع سياسية وفنية وأخلاقية ، وليست اقتصادية فى الدرجة الأولى ، وهذا خطأ فادح لأن قضية توزيع الدخل القومي هى الوجه الآخر لاستخدام الموارد ، بينما يكون الاستغلال الاحتكارى والدخل الربوى ينزف الدخل من فئات إلى أخرى ، ويزداد الفقراء عددا ويقلون دخلا ، ويقل الأغنياء عددا ويزيدون دخلا ، وبينما يعجز الفقراء عن طلب حتى الضرورات ، ويتفنن المترفون الأغنياء فى الكماليات ، فيتحول الإنتاج من الضروريات إلى الكماليات ، وهنا تنتشر المظالم الاجتماعية ، ويسوء حال الفقراء ، ويطغى الأغنياء ، وهذه هى الصلة العضوية بين توزيع الموارد ونوع الإنتاج وتوزيع الدخل .

ولقد كانت هناك دراسات كبيرة حول المستهلك واختياره ، ولكن لم يهتم هؤلاء المفكرون بأثر هيكل توزيع الدخل على القوة الشرائية للمستهلكين ، ولم ينتج الفكر الاقتصادى سوى تحليلات عن الواقع الحاصل للتوزيع بأقسامه الأربعة : العمل ، ورأس المال ، والأرض ، والربح .

وحقا كان هناك بعض اللمسات ، فقد كان (بنتام) يرى أن إعادة توزيع الدخل لتحقيق المساواة يخدم المجتمع عن طريق زيادة المنفعة الكلية ، حيث إن زيادة منفعة الفقير ستكون أكبر من النقص فى منفعة الغنى ، واستبدل (كينز) بالمنفعة الطلب الفعال ، ورأى أن توزيع الدخل سيزيد الميل الحدى للاستهلاك للفقراء ، ولن يقلل من المعدل العالى للأغنياء ، مما يزيد الطلب الفعال ، ولقد كان هناك دراسات لـ (مارشال) عن الرفاهية تقول : (إن زيادة الإنتاج التى تزيد الإشباع ترتبط

جذبها بالتوزيع وعدالته (١).

ولكن هذه الملاحظات تاهت في زحمة الدراسات النظرية عن الأسعار ، وتوازن السوق وقصر السلوك الاستهلاكي على فرد أو أسرة لها ميزانية لندرس كيف يتحقق أكبر إشباع من طريق منحنيات السواء ، وكان مركز الدراسة هو الدفاع عن حرية المالك في كسب دخله ، وإنفاق ماله دون نظر لصالح عام أو توازن اجتماعي . ولما جاء الاقتصاد النقدي الحديث ، كان البحث يدور حول عدم الاستقرار ، وكيف تعالج الأزمات باستخدام ظاهرة الطلب الفعال ، مما أوجد البلبلة لدى الدارسين حتى في الدراسات الفنية ، بالتخبط بين التوازن في ظل العمالة الكاملة لمارشال ، وعدم الاستقرار الواضح في الفكر الكينزي مبتعدين عن جوهر المشكلة في عدالة التوزيع ، ونظافة الدخول ، فأفرغوا جهدهم في مزيد من الدراسة التطبيقية عن التخطيط أو ازدحام المدن أو الغوص في الدراسات الرياضية ونماذجها ، دون الالتفات إلى جوهر القضية الاقتصادية المثلة في هيكل التوزيع ، بل قد استغلت هذه الدراسات لتحقيق مزيد من الاستغلال والتفاوت والمظالم .

لقد تصورت النظرية الاقتصادية الحديثة أن علاج الخلل الهيكلية الذي أحدثته الأزمات الاقتصادية في بنية المجتمع الرأسمالي يمكن علاجه بمزيد من التدخل ، حتى أصبحت الدولة عن طريق القطاع العام تسيطر على ما يقرب من نصف الدخل القومي ... ورغم ذلك وقف العالم على مشارف الركود التضخمي منذ السبعينات من القرن العشرين الميلادي ، والركود التضخمي أصبح مرضاً مزمناً ، لم تفلح معه حتى السياسة النقدية لفريدمان ، التي حاول تطبيقها في إنجلترا وأمريكا فأفلحت في إيقاف التضخم ولكن كانت النتيجة مزيداً من الركود .

إن هؤلاء القوم ذكروا ورددوا أن علة الاقتصاد الرأسمالي توجد في الحقيقة لتعاطيه الربا ، وممارسته الاحتكار ، وأن كل العلاقات البعيدة عن استئصال هذين الشرطتين سطحية لا تصل إلى علاج جذري .

إن أزمة هذه المجتمعات في الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام ، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار ، ودخول ظلمة من ربا إلى غصب .

(1) Microeconomic Theory Selected Read

. 26 Harod R . Willams & Pnntice Hall New Jerco .

أما الاشتراكية فقد قلبت المشكلة ، وحولتها إلى فلسفة للتوزيع ، وأهدرت الإنتاج .

إنها أولا صادرت الملكيات ، ومنعت الميراث دون أن تفرق بين الملكية النظيفة والملكية المستغلة ، فأهدرت كرامة الإنسان ، وحولته إلى عبد مملوك للحزب الشيوعي ، لا يقدر على شيء ، وهو كَلَّ على الدولة في طعامه ولباسه ، ولهذا أينما وجهته لا يأت بخير .

وقضت بالتالى على دوافع الإنتاج من ربح وتمييز ، واستبدلت بها سوط الإرهاب والقمع ، فما كانت النتيجة إلا سوء إنتاج كمى وكيفى ولا يشفع له زيف التفوق العسكرى .

مظالم الضرائب :

ولقد انتفت من الضريبة اليوم ماوصفه لها منظروها بمن قواعد العدالة واليقين والملاءمة ، وأصبح الذى يدفع عبئها تحديدا أصحاب الدخول الثابتة والمعروفة من اجور وإيجارات ، واستطاع الأغنياء التهرب من الضرائب المباشرة ، ونقل عبئها على الفقراء ، وغالبا ماتعود فائدة الإنفاق العام عليهم بما يحوزون من قوة ونفوذ ، أى باختصار أصبحت الضريبة تؤخذ غالبا من الفقراء وتردّ على الأغنياء ! .

إن الممول الغنى ينجح فى إلقاء العبء الضريبى غالبا على الآخرين ، فهو وإن أخذ منه الضريبة فعلا ، إلا أن الدافع الفعلى هو مشتري السلعة أو الخدمة منه ، والغنى يستطيع أن يملئ شروطه لأنه يمكن أن يعيش على رأسماله بينما لا يستطيع العامل أن يرفض تخفيض أجره ، أو يمكنه أن يرفض رفع السلعة ، ويتضح هذا بجلاء فى حالة الدول المتخلفة التى يكون الطلب على السلع فيها غير مرن ، وتزيد الضرائب غير المباشرة حيث يسهل تحويل عبئها .

وليس هناك للأسف وعى ضريبى لفقدان الوازع الأخلاقى من التهرب ، فلا يشعر الممول بأنه يرتكب إثما ، بل يعتبر ذلك حقه وأن أخذ الضريبة سلب له ، خصوصا كلما زاد العبء ، وقلت القناعة بالسلوك الإنفاق العام ، وانتفت الثقة فى العدالة . ومن وجهة النظر السياسية نجد أن الفئة التى تحكم تحاول أن تلقى بأكبر جزء من العبء الضريبى على الفئات الأخرى ، مما يدفع هذه الأخيرة إلى مقاومة دفع الضرائب ، ولقد أتقن التجار وسائل التهرب من إخفاء مادی ، أو تهريب للبضائع ،

أو تلاعب محاسبي وما أكثر طرقه ، خصوصا مع تعدد القوانين والأسعار ، وصعوبة فهم النظام الضريبي .

وتؤخذ الضريبة أحيانا دون أن يستوفي صاحبها حوائجه الأصلية ، ولا يصلح معها ماوضع من حدود للإعفاء ، فكثيرا ماالتقى بعامل يقتضي على راتبه ويؤخذ منه في نفس الوقت عديد من الضرائب — كسب عمل وتأمينات اجتماعية وغيرها — وقد وصلت إلى مايقرب من ٤٠ ٪ من الأجر والأرباح في مصر مثلا .

هذا فضلا عن أن منها مايدفع دون تحقق إيراد ، فتكون غير ملائمة لدافعها كضريبة الإيراد العام ، أو هو يتحرك لقضاء مصالحه في غابة من الإجراءات والرسوم ثم إن تغير نسبها وأساليب جمعها وتعدد بنودها يفقد الممول القدرة على تقديرها ، والتيقن من عبثها .

وبين الجدول التالي فساد نظام الضرائب وعجزه عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل في أمريكا على مدى ٣٤ عاما حيث يتبين جمود التوزيع لصالح الأغنياء على حساب الفقراء (١) .

السنة	الخمسة الفقر	الخمسة الثاني	الخمسة الوسط	الخمسة الرابع	الخمسة الغنى	٥ ٪ أغنياء
١٩٤٧	٥ ٪	١١,٩ ٪	١٧ ٪	٣٣,١ ٪	٤٣,٠ ٪	١٧,٥ ٪
١٩٥٢	٤,٩ ٪	١٢,٣ ٪	١٧,٤ ٪	٢٣,٤ ٪	٤١,٩ ٪	١٧,٤ ٪
١٩٥٧	٥,١ ٪	١٧,٧ ٪	١٨,١ ٪	٢٣,٨ ٪	٤٠,٤ ٪	١٥,٦ ٪
١٩٦٢	٥ ٪	٢١,١ ٪	١٧,٦ ٪	٢٤,٠ ٪	٤١,٣ ٪	١٥,٧ ٪
١٩٦٧	٥,٥ ٪	١٢,٤ ٪	١٧,٩ ٪	٢٣,٩ ٪	٤٠,٤ ٪	١٥,٢ ٪
١٩٧٢	٥,٤ ٪	١١,٩ ٪	١٧,٥ ٪	٢٣,٩ ٪	٤١,٢ ٪	١٥,٩ ٪
١٩٧٧	٥,٢ ٪	١١,٦ ٪	١٧,٥ ٪	٢٤,٤ ٪	٤١,٥ ٪	١٥,٧ ٪
١٩٨١	٥ ٪	١١,٣ ٪	١٧,٤ ٪	٢٤,٤ ٪	٤١,٩ ٪	١٥,٤ ٪

(١) مكتب إحصائيات الولايات المتحدة سنة ١٩٨٣ سلسلة تقارير السكان الحاليين ٥ — ٦٠ رقم ١٣٧ مطبعة الحكومة .

ولقد أعلنت دراسة صدرت في واشنطن أن ٥٠ شركة أمريكية كبرى لم تسدد سنتا واحدا من الضرائب للحكومة الفيدرالية في الفترة بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٤ بالرغم من تحقيقها أرباحا تبلغ ٥٦ مليار دولار خلال هذه الفترة ، كما أوضحت الدراسة التي أصدرتها إحدى الجمعيات الخاصة التي تطلق على نفسها اسم « من أجل العدالة » ، أن هذه الشركات استردت رغم ذلك جزءا من ضرائبها عن طريق تسهيلات ضريبية خاصة وقروض استثمار (١) .

وفي أمريكا نجد أن حوالي ٤٥ ٪ من دخل الحكومة الفيدرالية عام ١٩٧٣ جاء من ضرائب الدخل الشخصية التي تمس بعضا من أفقر أفراد المجتمع ، ولكن على سبيل التعقيدات والثغرات في قوانين الضرائب قد يدفع ذوو الدخل الكبيرة أقل ، لا على سبيل نسبي بل مطلق ، من ذوي الدخل الصغيرة ، وحتى عام ١٩٧٠ كان في استطاعة البعض الإفلات من دفع ضرائب الدخل كلية (٢) .

وحين كشف النقاب عام ١٩٧٤ عن أن نيكسون كان يدفع ضرائب دخل لسنوات عدة أقل من كثير من العمال ذوي الأجور ، فإن الانتباه تركّز من جديد في أمريكا على الحاجة إلى عمل تشريعي لإصلاح نظام ضريبة الدخل (٣) .

وفي دراسة نشرها مكتب الضرائب في الكونجرس أنه في عهد ريغان دفع ١٠ ٪ من ذوي الدخل المحدودة ضرائب تزيد ٢٠ ٪ في سنة ١٩٨٨ مما كانوا يدفعونه سنة ١٩٧٧ بينما دفع الـ ١٠ ٪ أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعا ضرائب أقل ، وفي حين استقرت الاستقطاعات الضريبية تقريبا بالنسبة لمجموع الأمريكيين عند ٧ ٪ ٢٢ سنة ١٩٨٨ مقابل ٨ ٪ ٢٢ سنة ١٩٧٧ ، ازدادت من ٨ إلى ٦ ٩ ٪ بالنسبة للشرائح الدنيا وهبطت من ٧ ٪ ٢٦ إلى ٢٥ ٪ بالنسبة للشرائح العليا (٤) .

ولقد قررت مصلحة الدخل الداخلي أن في سنة ١٩٧٦ ما بين ١٠٠ إلى ١٣٥ بليون دولار من الدخل الخاضع للضريبة لم يدرج في عوائد الأفراد الضريبية ، ونمو

(١) الشرق الأوسط ٣ / ٨ / ١٩٨٥ .

(٢) الاقتصاد الأمريكي مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . إعداد وتقديم آرثر جونسون . ترجمة : عابدة صليب . ص ١٨١ دار المعارف سنة ١٩٨١ م

(٣) نفس المصدر ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) جريدة الشرق الأوسط ١٢ / ١١ / ١٩٨٧ .

الاقتصاد السرى المتهرب من الضرائب يسبب متاعب للمجتمع ، إن أى إنسان إذا ارتكب مرة التهرب فإنه يجده بعد ذلك عادة تصل إلى درجة اعتبار الماهر فيها خبيرا ، ثم إن هذا المتهرب سيكون فى موقف تنافسى أفضل ممن لا يرتكب هذه الجريمة مما يدفع غيره إلى مجاراته خوفا من أن يخرج من السوق ، أو يعلن إفلاسه ، والأمانة صفة أخلاقية طيبة مرغوب فيها لصالح الاقتصاد والمجتمع ، وتحتاج إلى وارع داخلى ، وإلا تطلب الأمر مزيدا من الإجراءات والقوانين والموظفين لضبط المتهرين مما يرفع التكلفة ويجعل صيانة الأمانة بالسلطان غالية التكاليف (١) .

هذه هى تجربة الضرائب الحديثة ، والحقيقة أن هذه السخرة عميقة مع التاريخ الإنسانى الملىء بظلم الإنسان للإنسان .

يقول الله تعالى على لسان شعيب إلى مدين: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ (٢)، قيل : المراد بالبخس المكس (٣) .

وجريمة صاحب المكس أى جامع الضرائب أشد من الزنى ، فقد روى أن النبى ﷺ قال — عن المرأة التى حدث فى جريمة الزنا — : (لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له) (٤) .

يقول الذهبي : (المكاس من أكبر أعوان الظلمة ، بل هو من الظلمة أنفسهم ، فإنه يأخذ ما لا يستحق ، ويعطيه من لا يستحق) (٥) .

قال المنذرى : (فإنهم يأخذون مكسا باسم العشر ، ومكوسا آخر ليس لها اسم ، بل شيء يأخذونه حراما وسحتا ويأكلونه فى بطونهم . نارا ، حجتهم داحضة عند ربهم ، وعليهم غضب ، ولهم عذاب شديد) (٦) .

. ويقول المناوى عن المكاس : (فيه شبه من قاطع الطريق ، وهو شر من

(1) Public Finance Harvey S . Rosen Irwin Inc 1985 P . 322 .

(٢) سورة الشعراء آية ١٨٣ .

(٣) تفسير البضاوى جـ ٣ ص ٥٩ المكتبة الإسلامية بتركيا .

(٤) رواه مسلم جـ ٥ ص ١٢٥ .

(٥) الكبائر . الذهبى ص ١١٩ مطبعة البيان بيروت .

(٦) الترغيب والترهيب . المنذرى ج ٩ ص ٢٨٧ مكتبة الإرشاد . القاهرة .

الللص ، فإن عسف الناس وجدد عليهم ضرائب فهو أظلم وأغشم ممن أنصف في مكسه ورفق برعيته ، وجائى المكس وكاتبه وآخذه من جنذى وشيخ وصاحب زاوية شركاء في الوزر آكلون السحت (١) .

الإصدار النقدي والتضخم :

ويلاحظ أنه مهما قيل في ميزات الاقتراض من المصرف المركزى لتمويل عجز في ميزانية الدولة ، فإن أهم مايدفع الحكومات اللجوء إلى هذا السبيل هو سهولته من الناحية السياسية إذا ماقرن بتمويل الإنفاق الحكومى عن طريق فرض ضرائب جديدة على الجمهور ، فالممثلون النيابيون عادة يترددون في الموافقة على زيادة الضرائب ، حرصا على شعبيتهم ، وكما أن تمويل العجز عن طريق إصدارالنقد ماهو إلا ضريبة ، لا يشعر بها العامة إلا بعد فوات الأوان ، عن طريق ارتفاع الأسعار فيما بعد ، ولهذا فإننا نجد أنه كثيرا ماتفضل الحكومات اللجوء إلى تمويل جزء من إنفاقها عن طريق مد اليد للأخذ من المصرف المركزى الذى لا خيار له إلا أن يعطى ، هذا ويساعد الحكومات أحيانا على تمويل أعمال قد لا تحظى برضاء أغلبية المحكومين ، كما يساعد أيضا الحكومات الضعيفة ذات الأجهزة الضرائبية السيئة على تمويل ما يزيد عن قدرتها على جمع الضرائب (٢) .

ويقول فريد مان : (إن السبب الأساسى للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج ، فمنذ الربع الأخير من ١٩٧٠ (الربع الأخير للكساد) حتى الربع الأخير لعام ١٩٧٢ (الربع الأخير للرواج التالى) زادت كمية النقود بمعدل قدره ٤ ر ١٠ ٪) سنويا ، بمقابل زيادة فى كمية الإنتاج العام قدره ٥ ر ٥ ٪ ، إن هذا الفارق وقدره (٩ ر ٤ ٪) مايعادل تقريبا — ولا مجال للصدفة هنا — زيادة نسبة التضخم فى أسعار السلعة الاستهلاكية ١ ر ٥ ٪. إنما هى المتوسط بين نسبة زيادة التضخم بواقع ٤ ر ٣ ٪ سنويا للسنتين الأوليين عندما كبحت الرقابة جماح التضخم ٤ ر ٨ ٪ للسنة الأخيرة (٣) .

(١) فيض القدير . المناوى . ج ٦ ص ٤٤٩ . دار الفكر ١٣٩١ هـ . ط ٢ .

(٢) نحو نظام نقدى ومالى إسلامى . ألهيكل والتطبيق د . معبد الخارجى ص ١ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية سنة ١٩٨١ ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣) دراسات وقضايا اقتصادية . ملتون فريدمان ، ت : إلياس اسكندر . ص ١٣٤ — ١٤١ .

والتضخم تعبير عن أسوأ إدارة اقتصادية ، وبلا شك إن الإصدار النقدي لسد عجز الموازنة أفشل وأعجز أسلوب لمعالجة التنمية الاقتصادية .

إن التضخم بهذا الأسلوب سرقة على مستوى قومي ، لأنه إيراد من طبع النقود لا يقابله زيادة في الإنتاج ، تختفى من ورائه مسئوليتى العجز والفشل .

وهو لأنه يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يقع على الطبقات الفقيرة فحسب ، لأن طبقة التجار والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين ، خصوصا أصحاب الدخل الثابتة ، إنه ضريبة عشوائية ، لم يراع فيها القدرة ، ولم يستأذن فيها دافعها ، ولم يراع فيها عدالة ولا مساواة .

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين والاقتصاديين الفاشلين ، إنه يؤدي إلى نقص الثروات المدخرة ، وقيم الحقوق الاجلة .

التضخم مشكلة العصر :

أصبح التضخم هو المشكلة الكبرى في عالم السبعينات ، وتغلغل في صميم السياسات الاقتصادية والضريبة النقدية^(١) والفكر الاقتصادي المعاصر ، ولا يجد تعريفا واحدا للتضخم ، رغم كونه مصطلحاً متداولاً على الألسنة ، ونستطيع أن نختار تعريفه بأنه زيادة الطلب النقدي على العرض زيادة غير متوقعة ، ثم إنه ليس ارتفاعاً مؤقتاً وإنما يكون ارتفاعاً مستمرا متزايدا وعماما شاملا .

وللتضخم آثار ضارة كبيرة منها :

١ — انتشار ظاهرة الاكتناز السلعي لتدهور قيمة النقود المستمر ، مما يؤدي إلى زيادة الانكماش ، وندرة الموجود من السلع .

٢ — ظهور طبقة المهريين ، التي تتحارب على قوانين العملة والجمارك في مهرب السلع والعملة ، مما يضر بمصلحة التنمية وعدالة التوزيع ، ويوم أن تتدخل الدولة بالتسعير لتخفيف من الأعباء يزداد البلاء في السوق السوداء والغش والتهرب ، لأن التسعير لإيعالج أساس الداء ، بل يضاعفه ولا يؤخذ به من منطلق سياسة اقتصادية رشيدة .

٣ — هذا الموقف يؤدي إلى غلاء الصادرات وعجزها ، وارتفاع أسعار العملات

(١) دراسات وقضايا اقتصادية . ملتون مريدمان . ت : إلياس اسكندر ص ١٢٩ .

- الأجنبية ، وزيادة عجز الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات .
- ٤ — ومن أبلغ أضرار التضخم أنه يفسد نظام المعاملات خصوصاً البيوع الآجلة ، لتدهور قيمتها بمرور الزمن ، وبالتالي إلى سلب حقوق العباد .
- ٥ — كما أنه يؤدي إلى تعويق التنمية الاقتصادية لهروب رؤوس الأموال ، لشراء العقارات والأراضي والذهب لتحمي المدخرات .
- ٦ — زيادة الأغنياء وضعف القوة الشرائية للفقراء يؤدي إلى توجيه الإنتاج للسلع الترفيهية ولاستيراد الكماليات .
- ٧ — ارتفاع تكاليف الإنتاج وضغط التضخم وكبت التسعير ، يؤدي إلى غنى الموصفات وهبوط مستوى نوعية المنتجات .
- وأخيراً وليس آخراً سلب الفقراء لمصلحة الأغنياء ، وزيادة القاعدة الفقيرة كماً ونوعاً ، وزيادة القلة الغنية عدداً وثروة^(١) .
- الإسلام والإصدار النقدي :**

الإسلام يدرأ عن المسلمين هذا الخطر بطريقتين :

أولاً : التنمية الاقتصادية .

ثانياً : تحريم أكل المال بالباطل .

فالتنمية الاقتصادية من فروض الكفاية ، إذا لم تقم بها الأمة أثمت عند ربها ، وارتكبت حراماً يقول تعالى : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوّى معه والطير وألّنا له الحديد . أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير ﴾^(٢) .

وكان الفساد في الأرض من أكبر الكبائر وأعظمها في الإسلام ﴿ ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴾^(٣) .

(1) Macroeconomic Theory and Practice Gardener Ackley (Interationl Edition Collier Macmillan 19 : 63 P. 425.

Inflation in an Islamic Economy, gaferusen I. Lalwala.

بحوث مؤتمر الاقتصاد النقدي سنة ١٩٧٨ . المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي .

(٢) سورة سبأ آية ١٠ ، ١١ . (٣) سورة البقرة آية ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

ومن مجتمع مَدِين نرى العبرة حيث تدور الدعوة من شعيب عليه السلام إلى قومه ، وكانوا يأخذون حقوق الناس ظلما ، ويقطعون الدراهم والدنانير ، وسمى القرآن ذلك فسادا لأنه بحس للناس أشياءهم^(١) ، أما إعطاء الحق في المعاملات فهو الرزق الحسن والإصلاح ، واعترض قومه عليه بأن الدين شيء ، والتصرف في الأموال شيء آخر .

﴿ وَإِلَى مَدِين أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أُرَاقِمُ بَخِيرٌ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٌ . وَيَاقَوْمِ أُوفُوا الْمِكَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَتَّبِعُوا النَّاسَ فِي أَشْيَاءِهِمْ وَلَا تُعْتَدُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ . بَقِيَّتُ اللَّهَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ . قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ . قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَأْرُودٍ أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾^(٢)

وكم وضعت اقتراحات ، وسنت قوانين ، بوضع احتياطي للعملة من ذهب أو عملات أجنبية للحد من هذا الطوفان ، أو وضع حد أعلى ، أو اشتراط موافقة المجالس النيابية ، وكل هذا لم يصمد أمام إغراء الإنفاق بالعجز ، لهذا كان الإسلام وحده بتحريمه أكل المال بالباطل الضمان الوحيد لدفع هذا الخطر الداهم .

وسياسة (ريجان) الاقتصادية وسياسة (مارجريت تاتشر) تأثرت بآراء النقديين وعلى رأسهم (فريدمان) بالتخلي عن أسلوب السياسة المالية لكينز ، والحد من التضخم عن طريق السياسة النقدية ، لكن لم تنجح هذه السياسة بل أدت إلى انخفاض الناتج الصناعي ، وزيادة البطالة ، وزيادة حالات الإفلاس لاعتمادها على رفع الربا كأسلوب للعلاج ، ولوجود تضخم آخر ناجم عن دفع التكاليف ، ومتسبب من تفشي الاحتكارات ، ولأقبل لأي حاكم بالوقوف أمام الاحتكارات العملاقة المعاصرة .

(١) نيل الأوطار الشوكاني ج ٥ ص ١٣٩ أحكام القرآن. ابن العربي ج ٣ ص ١٦٣ ، ١٦٤ ط . دار الفكر .

(٢) سورة هود آية ٨٤ — ٨٨ .

وانظر إلى قول فقهاء المسلمين في حصول الحاقم على إيراد من الإصدار

النقدى :

يقول البهوتي : (وقال الشيخ : ينبغي للسلطان أن يضرب لهم — أى الرعايا — فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملتهم ، من غير ظلم لهم ، تسهلا عليهم ، وتيسيرا لمعاشهم ، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس ، بأن يشتري نحاسا فيضربه فيتجر فيه ، لأنه تضيق ، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها لأنه إضرار بالناس ، وخسران عليهم ، بل يضرب النحاس فلوسا بقيمة من غير ربح فيه للمصلحة العامة ، ويعطى أجرة الصانع من بيت المال ، فإن التجارة فيه ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس ، وأكل أموالهم بالباطل) (١) .

(فإنه إذا حرم المعاملة بها صارت عرضا ، وإذا ضرب لهم فلوسا أخرى أفسد ما كان عندهم من الأموال بنقص أسعارها ، فظلمهم فيما يضربه بإغلاء سعرها ، قلت : وقد وقع ذلك في زمننا مرات وفسدت به أموال كثيرين ، وزاد عليهم الضرر) (٢) .

ويقول النووي : (قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ، للحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « من غشنا فليس منا » (٣) ولأن فيه إفسادا للنقود وإضرارا بذوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب وغير ذلك من المفاسد ، قال أصحابنا : ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش لما ذكرنا في الإمام ، ولأن فيها افتئاتا على الإمام ، ولأنه يخفى فيغتر به الناس بخلاف ضرب الإمام ، قال القاضي أبو الطيب في المجرد وغيره من الأصحاب : قال أصحابنا : ويكره أيضا لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة ، لأنه من شأن الإمام ، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد) (٤) .

(١) كشف القناع عن متن الإقناع . البهوتي مقصود بن يونس ج ٢ ص ٢٧٠ مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ .

(٢) نفس المصدر ونفس الصفحة .

(٣) إرواء الغليل . الألباني . ج ٥ ص ١٦٤ وقال صحيح .

(٤) المجموع . شرح المذهب . النووي ج ٦ ص ١٠ ، ١١ .

أدوات التوزيع :

إن أجزاء النظام الإسلامى تحل آليا مسألة التفاوت بين الدخول ولا تسمح بأن يكون المال دولة بين الأغنياء . وهذا يكون الأمر بأخذ العفو بتحديد أهل الحل والعقد لحد الغنى — الذى يمنع الطغيان ، ولا يمنع أو يحد من قوة التنافس والعمل — معمولا به فى نطاق ضيق لما يلي :

١ — دعوة الإنفاق والبذل التى يحض عليها الإسلام ستكون أكبر عامل ذاتي لإعادة التوزيع . وآيات القرآن التى تحض على ذلك كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) .

٢ — تحريم الإسلام لدخول الربا والاحتكار والغرر وأكل المال بالباطل والسرقة ، كذلك حرم استغلال النفوذ للحصول على المال وأجاز مصادرة الأموال التى تأتي عن هذا الطريق ، واستيلاء بيت المال عليها لإنفاقها فى المصالح العامة .

٣ — حصول العامل على المشاركة فى الربح أحيانا فى شركات المضاربة سيؤدي إلى زيادة دخله ، ووقف استغلاله ، وقلة التفاوت بين أصحاب رأس المال والعمل ، وهذه الطريقة تضمن للعامل الحصول على دخل متجاوب مع حركة الأسعار ، فالملاحظ أن ثبات الأجور مع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح صاحب العمل والخفض المستمر لمستوى معيشة العامل لارتفاع الأسعار ، وبالتالي ارتفاع نفقات المعيشة والعقد الحر المحدد بين العامل وصاحب العمل وانتهاء التضخم يوقف هذا .

٤ — الميراث وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة باستمرار بين الأبناء وبطريقة إجبارية لا يستطيع إنسان أن يتجنبها ويمنع تركيز توريث ثروته لفرد واحد من أبناء أسرته . وهذه الطريقة تؤدي إلى إعادة التوزيع المستمر بين الأفراد والثروات والدخل فيمنع بقاء المال دولة بين الأغنياء .

وأخيرا فإن الطريقة الأولى والأهم لإعادة توزيع الدخل فى الإسلام هي الزكاة فإن ولى الأمر يأخذ من رأس مال الأغنياء كل عام لإعطائه للفقراء لسد حاجاتهم ، ومن الممكن أن تأخذ الدولة أكثر من هذا بنص الشارع لكفالة حد

(١) سورة البقرة آية ١٩٥ .

الحاجة لكل فرد من أفراد المجتمع الاستثنائية حين لا تكفي الزكاة الفقراء ، ولقد رأينا في النصوص وضوح حكمة إعادة التوزيع كغرض من أغراض الزكاة ، يقول رسول الله ﷺ عن الزكاة : « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » (١) .

يقول النووي مبينا أن الفقراء يصيرون شركاء لرب المال : إن الزكاة (تتعلق بالعين ، وتعلق الشركة) (٢) وهذا يتحقق العدل والكفاية وتقوم خير أمة أخرجت للناس ، وهنا تكون الزكاة وحدها كافية للتوازن ، يروي لنا أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن — وهو بالعراق — : (أن أخرج للناس أعطياتهم) فكتب إليه عبد الحميد : (إني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال) فكتب إليه : (انظر كل من أذآن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه) ، فكتب إليه : (إني قد قضيت عنهم وبقي في بيت مال المسلمين مال) ، فكتب إليه : (أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه) ، فكتب إليه : (إني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال) فكتب إليه بعد مخرج هذا : (أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه بما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نريد لهم لعام أو لعامين) (٣) .

عن الزهري قال : (كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله ﷺ خالصة . فقسمها رسول الله ﷺ بين المهاجرين ولم يعط أحداً من الأنصار منها شيئا ، إلا رجلين كانا فقيرين) (٤) .

هذا الفهم لمقاصد التشريع الإسلامي هو الذي أملى على سيدنا عمر كما بينا سابقا تصرفه في أرض الفتح ، فالمفروض أن يقسم الأراضي المفتوحة عليهم لتنفيذ قول الله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسَهُ... ﴾ (٥) . فأخذ هو الخمس الذي لله ، ويقسم عليهم الأربعة الأخماس وهذا ما فعله رسول الله ﷺ حين فتح أرض خيبر فأخذ خمسها وقسم الباقي على المسلمين . .

(٢) المجموع . النووي ج ١ ص ٢٤١ .

(٤) الخراج . يحيى بن آدم القرشي ص ٣٣

(١) رواه البخاري ج ١ ص ٢٤١ .

(٣) الأموال . أبو عبيد ص ٢٥١ .

(٥) سورة الأنفال آية ٤١ .

ولكن عمر نظر فوجد ذلك يبلغ ملايين الأفدنة ، فإذا قسمه بين ألوف معدودة تضخمت الملكية في أيدي أفراد قلائل ، ولم يجد من بعدهم شيئا ، فأبى عمر تقسيم الأرض ، واعترض فريق من الصحابة لأنه تصور أن عمر يريد تعطيل نص قرآني وقال له عبد الرحمن بن عوف : كيف تمنع عنهم ما أفاء الله عليهم بأسيا فهم ؟ فيقول عمر : كيف بمن يأتي بعد ذلك من المسلمين فيجدون الأرض قد افتتحت وورثت عن الآباء وحيزت ؟ . ما هذا برأي ، ويقول ردا على آخر : والله لا ينفع بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل ، عسى أن يكون كلا من المسلمين ، (أي أنه كان ينظر إلى ما قد يفتح من البلاد قليلة الثراء فتكون كلا على المسلمين) .

ويقول : تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء ، ويقول لمن يحتج عليه بعمل رسول الله ﷺ في قسمة خيبر : لولا آخر الناس — أي لولا من يدخلون الإسلام في المستقبل — ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر .

وأبقى الأرض في يد أهلها وأخذ منها خراجاً للمسلمين كافة وأجياهم القادمة ، وكان ذلك طاعة لقوله تعالى : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ (١) . ذهب كثير من العلماء إلى أن ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ معطوفة على ما قبلها ، آية المهاجرين وآية الأنصار ، فهم شركاء في الفء ، وهذا دليل عمر على عدم قسمة الفء وقال : (ما بقي أحد من أهل الإسلام إلا وقد دخل في ذلك) (٢) .

وعن عبد الله بن أبي بكر قال : جاء بلال بن الحارث المازني إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه أرضا فأقطعها له طويلة عريضة ، فلما ولي عمر قال له : يا بلال إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضا طويلة عريضة فقطعها لك ، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئا يسأله ، وأنت لا تطيق ما في يدك فقال : أجل ، فقال : ما قويت عليه منها فأمسكه وما لم تطق ولم تقو عليه فادفع إلينا نقسمه بين المسلمين ، فقال : لا أفعل والله شيئا أقطعنيه رسول الله ﷺ ، فقال عمر : والله لتفعلنه ، فأخذ ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين (٣) .

(١) سورة الحشر آية ١٠ . (٢) القرطبي . الجامع الصغير ج ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر ١٣٩١ هـ .

(٣) الخراج . يحيى بن آدم القرشي ص ٩٣ .

وعندما تعرضت المدينة لظرف طاريء بقدم جماعة محتاجة إليها ، نهى رسول الله ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحي ، ولما غادرت هذه الجماعة المدينة ، أباح رسول الله ﷺ ادخارها ، وقال فيما أخرجه مالك ومسلم وأبو داود وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها : « إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دافّت ، فكلوا وادخروا وتصدقوا » (١) .

وقال رسول الله ﷺ : « إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو ، أو قل طعام عيالهم بالمدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم مني وأنا منهم » (٢) .

وبين المناوي في فيض القدير : (أن السلطان في المسغبة يفرق الفقراء على أهل السعة بقدر مالا يحيق بهم) (٣) .

(١) رواه مسلم ج ٦ ص ٨١ وأحمد ٦ / ٥١ .

(٢) رواه الشيخان : مسلم ج ٧ ص ١٧١ ، البخاري ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) فيض القدير . شرح الجامع الصغير . ج ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر سنة ١٣٩١ هـ .

الفصل الثالث

التكافل

لا بد أن يتضح في الذهن بادية ذى بدء أن نظم الضرائب والتأمين تمت في غياب شريعة الله ، ومن ثم لم يكن لهما الأهداف والأساليب التي تقوم عليها الزكاة . فالزكاة تؤخذ من قادرين ، وترد على محتاجين ، أما الضرائب فتؤخذ من قادرين ومحتاجين ، وترد على قادرين ومحتاجين .

التأمين يؤخذ من قادرين ، ويرد عليهم إذا أصابهم حادث معين بصرف النظر عن حاجاتهم ، أما الزكاة فتعطى حقاً للمحتاجين بصرف النظر عن مساهمتهم في الدفع .

والزكاة لها نسبة محددة ، ومصارف محددة لحكمة عند الشارع الحكيم ، وليس لنا أن نتجاوزها إيراداً أو مصروفاً ، لأنه يتعبد بها في الوجهين .

والشكل الهزيل الذي طلع به علينا منظرون في العصر الحديث للزكاة فيجعلوها أشبه بالضمان الاجتماعي ، الذي يبنى على التطوع والإحسان ، وقد يدفع أو لا يدفع حسب الميزانية ، شجع أناساً أن يلمزوا الشريعة ، بل منهم من ذهب إلى القول بأن الضريبة هي التطور الصالح للزكاة من جانب الإيراد ، والتأمين هو التطور الصالح لها من جانب المصروف .

وحسبنا في البداية أن نقول : إن الدولة لو طبقت الزكاة بشكلها الحقيقي لما كان على مال الناس حق غيرها في غير الظروف القاهرة ، ولا ستوعبت كثيراً من أعمال وزارات لخدمتها ، منها إدارات الضرائب بوزارة المالية وإدارات التأمينات بوزارة الشؤون الاجتماعية . أما الخدمات الخاصة بالقادرين فإن الرسوم تقوم بها وعموها الأغنياء ولكن بطيبة من النفوس عن طريق شورى مجالسهم المنتخبة ويحصلون في مقابلها على منفعة فليست دون مقابل ، فالزكاة كافية تماماً لمصارفها .

والرعاية الاجتماعية في الدولة الوضعية تمول من مصادر للإيراد ظالمة تتحول في النهاية إلى مظالم اجتماعية .

أما في الإسلام فإنه لا يقر فريضة إجبارية بدون مقابل إلا الزكاة . ويمول بها حصة الفقراء في الخدمات العامة من إطعام وإسكان وتعليم وصحة ومرافق ، والأغنياء يدفعون رسوما مقابل منفعة تقوم بها الدولة .

فمصادر الدولة المسلمة تعتمد أساسا على الزكاة والرسوم وأملاكها ومواردها الأخرى .

قصور التأمينات :

ولا يزال يزعجني إلى اليوم ما كتبه الصحفي أحمد بهاء الدين في بداية كابوس الاشتراكيات العربية فيقول : (وأسلوب الجمعيات الخيرية الذي يقوم على توزيع الصدقات دون رفع مستوى الفقراء انتهى ، ولم نعد نراه أسلوبا إنسانيا ، إننا على العكس نراه أسلوبا « همجيا » وحشيا ، يحط كرامة الإنسان ، وقد حل محله الآن أسلوب العمل الاشتراكي لتحطيم الفقر ذاته ، ولتحقيق المساواة ولإلغاء وجود من يتصدق ومن يتقبل الصدقة ، وأما الدعاية المضللة التي ينشرها رجال الدين زاعمين أن الزكاة تغني عن تغيير النظام الاجتماعي شارحين الزكاة على أنها صدقة يدفعها الغني في القرية أو المدينة للفقير من أبناء قريته أو مدينته . هذه الدعاية المضللة لم تعد إنسانية في شيء ، إنما المطلوب الآن بالاشتراكية هو إغناء الفرد نهائيا عن تلقى الصدقة ، إن الغني الرجعي لا يجب أن يرى الفقير قد استغنى عنه ، إنه يريد أن يظل محتاجا إلى صدقته ، مرتبطا بوجودها ، حياته متوقفة على مدى إنسانيته ، أما إنسانية الاشتراكية فهو أن يستغنى الإنسان عن ذل الحاجة وإهانة الصدقة)^(١) .

وهنا نبين مدى تخلف الغرب إلى اليوم في فهم وتطبيق التكافل في نموذجية الرأسمالي والاشتراكي .

وهنا نذكر أن الأنانية قد وصلت ذروتها في تاريخ بنى الإنسان مع زيف الغرب الذي يدعى الحضارة ويصف نفسه بالتدين . انظر إلى قول ادوارد ديفين سنة ١٩١٠ م :

(يعتقد البعض في ضرر الأثر الاجتماعي للمعونة ، لأنها تتعارض إلى حد ما

(١) أحمد بهاء الدين . الأخبار (المصرية) ٥ / ٨ / ١٩٦١ م .

مع الناحية المفيدة في التطور ، إذ يفترضون أن ضغط السكان على موارد المعيشة من وجهة نظر التطور يحول دون بقاء غير الصالح الضعيف ، مما يترتب عليه صالح المجتمع ، ومعنى هذا أن هؤلاء الذين يعجزون على أن يعدلوا أنفسهم أن يهلكوا بدلا من أن يصبحوا عالة على غيرهم ، وأنه ينبغي عدم التدخل في النتائج الطبيعية للمنافسة ، وأنه لا يجوز هؤلاء الضعفاء أن تنالهم المعونة التي ماهى إلا سلب الجزء من أرزاق الأغنياء) .

ويرى سبنسر أن (الإحسان يتعارض مع قانون الطبيعة الذي يقول ببقاء الأصلح ، ويفضى بالناس إلى التدهور والانحطاط ، لأنه يساعد على بقاء من يستحق أن ينقرض ، وبذلك أصبح الإحسان والضرائب في كل صورها ظلما وإفسادا ، يمكن للطاعنين في السن وضعاف العقول والأجسام من البقاء ، وأضحت الدعوة إلى التعاون باسم محبة الإنسانية ضلالا مبيئا)^(١) .

وهذا الاتجاه الخبيث يبدو وفي أبشع صوره عند نيتشه ، الذي أنكر وجود قيم مطلقة ، ومعايير ثابتة لا تتغير ، ورفض القول بإرجاعها إلى الله ، كما أنكر القول بردها إلى العقل ، وأنكر بالتالي وجود الخير في ذاته ، ورأى أن ترد المعايير إلى الإنسان ، الذي يتغير بتغير ظروفه وأحواله^(٢) ومضى نيتشه يقول : (إن قيم العبيد تتنافى مع قوانين الطبيعة ، فإذا كان من الطبيعي أن ينقرض الضعيف ويبقى الأصلح ، أوجب قيم العبيد مساعدة الضعيف والمعته ، وأقامت المستشفيات من أجلهم ، فإذا كان من الطبيعي أن يرد الإنسان العدوان بمثله ، اقتضت قيم العبيد أن يصبر المظلوم على المكره ، لأن احتمال الظلم خير من ارتكابه بل طالته بأن يجب من أنزل عليه الظلم . وإذا كان من الطبيعي أن تفترق مراتب الناس دعت قيم العبيد إلى التساوى بينهم)^(٣) .

ولقد صور هذا الظلم وهذه القسوة في المجتمعات الرأسمالية كتابهم كشارلز ديكنز في رواياته أبشع تصوير .

وكان لابد أن يظهر رد فعل عنيف لهذه الحياة الشقية ، فكانت النزعة

(١) الإسلام والخدمة الاجتماعية د / عبد الله نورية ت / عبد الله العظيم ص ٣٦ . دار النهضة سنة ١٩٦٥ م .

(٢) الفلسفة الأخلاقية . نشأتها وتطورها / د . توفيق طويل ص ٢٣١ ط ٢ دار النهضة العربية سنة ١٩٦٧ .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٣١٣ .

الجماعية الشاذة والحملة العنيفة على التمييز بشتى ألوانه ، والحقد الطبقي الهادم الذى يحتاج فى طريقه ما يصلح المجتمع وما يفسده . وسرت هذه النزعة الشيطانية فى العالم ، تهدم فى حقد كل كرامة للإنسان وفطرته ، ويحسرة على الناس لم يفيقوا منها إلا بعد أن أنشبت فيهم مخالبها السامة ، وأطبقت بوحشيتها على أعناقهم فما استطاعوا حتى أن يصرخوا .

وأخذ هذا الخطر يهدد الرأسمالية فى عقر دارها ، فأفاق من سباتها ، ورفعت غطاء الأفكار العفنة ، التى أوقعتها فى خمار لم تفق منه إلا على نزيف وجروح الكلاب الشيوعية المسعورة ، فحاولت أن تعالج الأمر بالتأمين والسياسة المالية ، وروج لها بعض الفنين من الاقتصاديين ، الذين اعتبروها وسيلة لإعادة التوزيع وزيادة الطلب فى اقتصاد سيىء التوزيع ملء بالتضخم ، كل هذا من حقبة قريبة لاتزيد عن عشرات السنين .

والخلاصة أن النتيجة التى وصلت إليها أمريكا وأوروبا فيما يسمى بالتأمين والتأمينات كانت ذات دوافع نفعية للإنسانية ، ورغم ذلك لازالت تقوم فقط لحساب القادرين ، فالتأمين المنظم هو الذى يدفع له قسط ، أما الضمان الاجتماعى فلا زال تطوعا غير ملزم ، فهو تكافل للقادرين وإهمال المحتاجين ، وما سمعنا عن تأمين أو تأمينات تعطى باستمرار لمحتاج لا يدفع القسط وإن مات حرمانا .

هذا هو الصنم الذى يطاف حوله اليوم فى الغرب العلمانى ، الذى لا يعرف إلا النفع المادى .

وفى خطاب الرئيس جونسون للشعب الأمريكى بمشروعه لعلاج الفقر بتوفير الفرص الاقتصادية قال : (هناك ملايين من الأمريكيين — خمس شعبنا — لم يقاسموا فى الخيرات الوفيرة التى صنعت لأكبر عدد منا ، والذين سدت فى وجوههم أبواب الفرص المواتية ، ماذا يعنى هذا الفقر لأولئك الذين يقاسونه ؟ إنه يعنى كفاحا يوميا للحصول على الضرورات اللازمة لمجرد حياة هزيلة ، إنه يعنى أن الخيرات الوفيرة ووسائل الراحة والفرص المواتية التى حولهم بعيدة عن متناول أيديهم ، وأساء ما فى الأمر أنه يعنى اليأس بالنسبة للشباب ، إن الفتى — أو الفتاة — الذى ينشأ بدون درجة مقبولة من التعليم ، فى بيت مفكك ، فى بيئة عدائية قذرة ، فى صحة علميلة وفى مواجهة ظلم عنصري ، إن ذلك الفتى أو الفتاة غالبا ما يقع فى شرك حياة من

الفقر (١).

لنأخذ الولايات المتحدة كمثال ، فالكثيرون يتصورون أن أزمة الفقر بها نادرة لأنه لا ينقصها الرخاء ولكن الواقع غير ذلك فالرخاء لا يعنى أبداً العدل ولا يحقق العدل إلا شرع الله .

(ففي الولايات المتحدة ، وهى أكثر دول العالم ثراء ، لا يزال الفقر مصرا على البقاء فيها ، وكان من شأن هذا أن نشأت مشاكل هامة من سياسية واجتماعية وخلقية ، إلى جانب المشاكل الاقتصادية ، تتعلق بتوزيع الدخل ، لقد تضاعف تقريبا الإنتاج القومى الحقيقى . فى الولايات المتحدة مرة كل عشرين عاما منذ سنة ١٨٩٠ فعلى أساس الأسعار لعام ١٩٦٨ ارتفع الدخل المتاح لكل فرد من ٨٥٣ دولارا عام ١٨٩٩ إلى ٢٩٢٨ عام ١٩٦٨ ، ولكن هذه الإحصاءات لا تنبئنا من أفاد ومن عانى من عملية النمو هذه ، ولا تبين ما إذا كانت الثروة بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء قد ضاقت فنسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل القومى ارتفعت من حوالى ٦٠ ٪ فى العشرينات إلى حوالى ٧٠ ٪ عام ١٩٥٧ ، والاتجاه إلى الارتفاع مازال مستمرا ، وهذا الاتجاه يعكس إلى حد ما انتقال العمل من الزراعة إلى العمل فى مجالات أخرى ، حيث يكون الأجر جميعه نقدا ، وهذا لايعنى أن هؤلاء العمال بالضرورة أحسن حالا ، كما أن عدداً متزايدا من الدخول العليا يؤول إلى كبار الإداريين والمهنيين الذين يتسلمون أجرهم فى شكل مرتبات أو نظائرها وليست فى شكل عائد لرأس المال

وفى منعطف هذا القرن كان أولئك الذين يملكون دخولا كافية يعتبرون أن توزيع الدخل هو نتيجة الكفاءة الشخصية والمنافسة إلى جانب النشاط الموضوعى الذى لا يرجع للفرد بل للسوق فإذا كان المرض أو سوء الحظ ، فيما يبدو ، سببا أصاب بعض الأفراد من سوء طالع ، كان علاج ذلك هو الإحسان الخاص ، ولكن ليس إلى درجة يتقوض معها الدافع أو الحافز إلى العمل . ولكن أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على عوامل متداخلة فإن تفسيرنا ساذجا كهذا التفسير لهذا التفاوت الصارخ بأنواعه ودرجاته أصبح غير مقبول ... وهذه الطرق السيئة

(١) الاقتصاد الأمريكى ، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . آرثر جونسون ترجمة / عائدة صليب ص ٢١١ .
دار المعارف سنة ١٩٨١ م .

النابعة من تركيز القوة الاقتصادية وعدم تنظيم قوة العمل يمكن أن تصحح فيها يظن عن طريق التشريع (١) .

() وقد تخفف الإعانات والمساعدات الحكومية من نتائج عدم كفاية الدخول الخاصة ولكن الفقر ظل مشكلة دائمة في أمريكا الغنية ، إن إدارة الأمن الاجتماعي تقوم بتقدير المعدل السنوي للدخل النقدي الذي يحدد رسمياً مستوى الفقر . وهذا التحديد يقوم بصورة عامة على الحد الأدنى للحاجات الغذائية ، وعلى هذا الأساس ارتفع مستوى الفقر من ٢٩٧٣ دولاراً بالنسبة لأسرة لا تشتغل بالزراعة مكونة من أربعة أفراد في عام ١٩٥٩ إلى ٣٥٥٣ دولاراً عام ١٩٦٨ ، على حين كان متوسط دخل العائلة ٨٩٣٧ بالنسبة للعائلات البيض و ٥٣٦٠ دولاراً للعائلات غير البيض ، وحتى بعد الأخذ في الاعتبار الدخل من كافة الموارد ، بما فيها الخدمة الاجتماعية ، فإن ٢٥ مليوناً من العائلات الأمريكية ، من بين المجموع الكلي للعائلات وقدره (٥٠٥) مليوناً كان دخلها مايزال أقل من ٣٠٠٠ دولار في ١٩٦٨ . وهو عام كان يفترض أنه عام رخاء (٢) .

() والسبب الرئيسي في أن الفقراء الأمريكيين غدوا غير مرئيين هو أنه منذ عام ١٩٣٦ قلت أعدادهم بنسبة الثلثين ... وحين كان الفقراء أكثرية لم يكن من الممكن تجاهلهم ، والفقر من الصعب أن نراه اليوم لأن الطبقة المتوسطة (٦٠٠٠ — ١٤٠٠٠) دولاراً ازديادت بدرجة كبيرة من ١٣ ٪ من مجموع العائلات في عام ١٩٣٦ لتكبد أكثرية ٤٧ ٪ في يومنا هذا .

والجدولان التاليان يلخصان ما كان يحدثنا في الثلاثين سنة الأخيرة .

(١) نفس المصدر السابق ص ١٧٥ : — ١٨٠ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٨٤ .

النسبة المئوية للعائلات

١٩٦٠	١٩٥٣	١٩٤٧	١٩٣٦/١٩٣٥	
٪٢٣	٪٢٨	٪٣٧	٪٦٨	أقل من ٤٠٠٠ دولار
٪٢٣	٪٢٨	٪٣٩	٪١٧	٥٩٩٩-٤٠٠٠
٪١٦	٪١٧	٪٢٢	٪٦	٧٤٩٩-٦٠٠٠
٪٣١	٪٢٣	٪١٢	٪٧	١٤٩٩٩-٧٥٠٠
٪١٧	٪٥	٪١٧	٪٢	أكثر من ١٥٠٠٠

نصيب كل فئة في دخل العائلة

١٩٦٠	١٩٥٣	١٩٤٧	١٩٣٦/١٩٣٥	
٪٧	٪١١	٪١٦	٪٣٥	أقل من ٤٠٠٠ دولار
٪١٥	٪٢١	٪٢٤	٪٢١	٥٩٩٩-٤٠٠٠
٪١٤	٪١٧	٪١٤	٪١٠	٧٤٩٩-٦٠٠٠
٪٤٠	٪٣٣	٪٢٨	٪١٦	١٤٩٩٩-٧٥٠٠
٪٢٤	٪١٩	٪١٨	٪١٨	أكثر من ١٥ ألفا

ويتضح من الجدولين أن النسبة المئوية للعائلات التي يقل دخلها عن ٤٠٠٠ دولار قد انخفضت بنسبة الثلثين فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٠ ، فإن نصيبها من الدخل القومي قد انخفض انخفاضاً كبيراً من ٣٥ ٪ إلى ٧ ٪ (١) .

(١) نفس المصدر السابق ص ١٩٤ - ١٩٦ .

أما الشرق الشيوعي فيسرق من العامل دخله باسم الحزب والدولة ، ولايرمى إليه إلا النزر اليسير ، والثلث مدفوع بالقهر والاستبداد المقيت ، والفرق بين النظامين لايتعدى أن المستغل في الغرب العلماني هم المحتكرون ، والمستغل في الشرق الشيوعي هم الحزبيون ، ويستغل هذا التأمين في الاشتراكية لإذلال العامل واستعباده ، فيحرم من كتاب العجل من يغضب عليه سادة الكرملين .

وعلينا أن نعرف الحقائق الآتية :

١ — أن العالم الذى يسمى متحضرا لم يعرف بعض أساليب الرعاية الاجتماعية إلا بعد أكثر من ألف عام من التشريع الإلهي للزكاة .

٢ — أنه لم يصل إلى مستوى الإسلام في اعتبار التكافل الاجتماعي حقا دون شرط أو مقابل ، وما يعرف بالضمان الاجتماعي يقوم على التبرع ، لا الحق ، وله ميزانية محدودة إذا استنفدت انتهى .

٣ — أن نظام التأمينات الاجتماعية مبنى على المساهمة ، بمعنى أنه تكافل من القادرين ، لاجال للمعدمين فيه حيث لايقدرسون على دفع الأقساط .

ولايؤخذ القسط حسب القدرة ، لأنه قد يؤخذ من موظف معدم يستدين على راتبه ، ولايعطى التعويض حسب الحاجة ، وإنما حسب حسابات اکتوارية وربوية .

٤ — أنه تحول من رعاية إلى تجارة في الأمن ، يقصد به الربح من شركات التأمين والادخار من الحكومات لسد العجز في المقام الأول ، لهذا تضيق منافذ الخدمة الاجتماعية في مصارفه ، وتزيد حدة الضريبة والقسط في موارده ، وتتعنّت شروطه لتصل إلى حد أكل المال بالباطل ، فيوصف قانونا أنه من عقود الإذعان والغرر .

٥ — إنه تحول في عقول الناس من وظيفة أساسية وهى كفالة المعدم ، ومواساة المصاب في نفسه وماله ، إلى أسلوب ربوى لتوفير الإيراد للدولة .

ومن أساليب هذه الرعاية أيضا في الاشتراكية نظام دعم السلع ، وكانت محصلة الممارسة الاشتراكية مايلي :

١ — أن الدعم لم يفرق بين القادرين والفقراء ، وكانت الإعانة تعطى للجميع على

السواء ، ولهذا فقدت الغرض المقصود منها .

٢ — الأدهى من ذلك أن هذه الإغانة تسربت إلى دخول غير مشروعة ، من وسطاء خربى الذمة ، يحصلون على هذه السلع ويبيعونها في السوق السوداء .

٣ — بل إن بعض الدعم لم يفد إلا الأغنياء على الخصوص ، كما استفاد في مصر تجار الغزل والنسيج وتجار الحلوى من دعم الغزل والدقيق الفاخر ، ومربو الماشية من دعم الذرة الصفراء ، بل استخدم الخبز كعلف للمواشي والطيور لخصه عن العلف .

٤ — مول هذا الدعم بالتضخم والإنفاق بالعجز فأضير الفقراء وتحملوا العبء كاملا رغم قلة دخلهم الحقيقي ، وإعادة تحميل الأغنياء للزيادة في الأسعار على الفقراء ومحدودي الدخل .

٥ — هذا بالإضافة إلى كل ما هو معروف عن الاشتراكية من تسبب وسرقة وإهمال يحول الناس إلى اشتراكية في الفقر .

وما استعبد الإنسان في العصر العبودي أو الفرعوني أو الإقطاعي إلا من حرمانه من حق الكفاية ، فكان الإنسان تقتل كرامته بأنين الجوع وشبح الخوف . ولهذا كان عبدا للسيد وعبدا لفرعون وعبدا للإقطاعي .

والقصة تتكرر اليوم بنفس حروفها ، في ظل رأسمالية الاحتكارى الذى يذل العمال بطردهم من العمل ، فلا يجدون طعاما ولأمانا ، وفي ظل الحزب الاشتراكي الذى سلب من الإنسان حق التملك ، وجعل قوته بيد الدولة تحرمه منه إن غضبت عليه ، فهي نفس العبودية وإن اختلفت المسميات .

فكر إسلامي شافع :

إن شريعة الله تفرض الزكاة حقا للفقير والمساكين ، تحريرا لكل فرد مسلم من عبودية الخوف والجوع ، وبناء على حقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئا وإنما أضاف منافع فحسب للأشياء ، ومن هنا كان لابد من إخراج حق الفقراء والمساكين في سبيل الله ليتحقق لكل فرد من المجتمع الطعام والأمن والغنى عن العباد .

فبين الإفراط والتفريط في الفهم والتنفيذ للعقل الإنساني القاصر عن الإدراك الكامل وسلامة التشريع يقف الإسلام في شموخ ، ليلقى على القاصرين الدرس بعد

قرون من التجارب شقت فيها الإنسانية أيما شقاء في مجتمع حر لا قسر فيه ولا إرغام ، عادل لافقير فيه ولا محتاج ، ولا محتكر ولا مراب . وعلى الضوء الإلهي المنير ، قام أبو بكر رضى الله عنه بحرب مانعى الزكاة لتحرير الناس من الحاجة على أساس الحق لا التفضيل ، وسطر في تاريخ الإنسانية صفحات يدهش سناها أقزام اليوم .

عن أنى هريرة — في رواية الجماعة عن ابن ماجة — (لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر ، وكفر من العرب من كفر فقال عمر — موجهها الكلام إلى أنى بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى ؟ » قال أبو بكر : والله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أنى بكر للقتال فعرفت أنه الحق) (١) .

ويقوم نظام التكافل في الإسلام على أساس متكامل ، فيبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع ثم الإنسانية كلها الحاضرة والمستقبل .

قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك ، فإن فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا » يقول : فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك (٢) .

وعن أنى هريرة قال : إن رجلا قال . يارسول الله عندى دينار ، قال : « أنفقه على نفسك » قال : عندى آخر ، قال : « أنفقه على ولدك » ، قال : عندى آخر ، قال : « أنفقه على أهلك » قال : عندى آخر ، قال : « أنفقه على خادمك » قال : عندى آخر قال : « أنت أعلم به » (٣) .

ويبدأ بالفرد حين يوازن حياته المادية باتباع قول الله تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ﴾ (٤) .

ويقول ﷺ : « خير الصدقة عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد

(١) رواه الشيخان : البخارى ج ١ ص ١٣ ، مسلم ج ١ ص ٣٩ .

(٢) رواه مسلم ج ٣ ص ٧٩ .

(٣) رواه أبو داود والنسائى والحاكم . إسناده صحيح . مشكاة المصابيح ج ١ ص ٦٠٤ .

(٤) سورة الإسراء آية ٢٩ .

السفلى ، وابدأ بمن تعول » (١) . ثم يدعمه في الأسرة ، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ (٢) .

ويقول تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْعًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ ﴾ (٣) وقد جعل الإسلام حق القريب في النفقة مقابل حق الميراث أساسا للتكافل داخل الأسرة .

وعن أبي أيوب قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أفضل الصدقة الصدقة على ذى الرحم الكاشح » (٤) وهو المظهر العداوة .

وعن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سره أن ييسر له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه » (٥)

وفرق بين الصدقة والزكاة ، فالزكاة لا تدفع للقريب الذى تلزمه نفقته ، ويجوز أن يأخذ من صدقته ، وقد حكى عن ابن المنذر وصاحب البحر أنهما حكيا الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة إلى الأولاد وكذا سائر الأصول والفصول ، ينقل الشوكاني : (ولا تجزئ في أصوله وفصوله مطلقا إجماعا ، وقد روى مالك أنه يجوز الصرف على بنى البنين وفيما فوق الجد والجدة ، وأما غير الأصول والفصول ، من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب القاسم والهادى والنابصر والمؤيد لله ومالك والشافعى إلى أنه لا يجزئ الصرف إليهم ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والإمام يحيى يجوز) (٦)

وصدقة التطوع يأخذها الأقارب بالأولى ، قال رسول الله ﷺ : « الصدقة على غير ذى الرحم صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان ، صدقة ورسلة » (٧) .

(١) رواه الشيخان : البخارى ج ٢ ص ١٢٧ ، مسلم ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) سورة النحل آية ٩٠ .

(٣) سورة النساء آية ٣٦ .

(٤) رواه الحاكم فى المستدرک على الصحيحين . وقال الذهبى : حديث صحيح على شرط مسلم ج ١ ص ٤٦ . منتخب المطبوعات الإسلامية .

(٥) رواه الشيخان : البخارى ج ٤ ص ٤٩ ، مسلم ج ٨ ص ٨ .

(٦) نيل الأوطار . الشوكاني ج ٤ ص ٢٤٨ .

(٧) رواه السائى والترمذى وإسناده صحيح . ومشكاة المصابيح . التبريزى . تحقيق الألبانى ج ١ ص ٤٦ .

فمن يستطيع ينفق على من تلزمه نفقته ، ويدفع الزكاة بعدها ، فإن الزكاة تلزمه فوق النفقة ، والنفقة على الأقارب هنا تعتبر كالحاجة الأصلية ، لا تحجب الزكاة إلا بعد سدها .

قال أبو عبيد : (فهذه السنن هي الفاصلة عندنا ، بين عيال الرجل الذي يلزم عوله من غيرهم ، وهم الوالدان والولد والزوجة والمملوك ، فهؤلاء لاحظ لهم في زكاته ، وإن أعطاهم منها كانت غير قاضية عنه ، من أجل أنهم شركاؤه في ماله بالحقوق التي ألزمه الله إياها لهم سوى الزكاة ، ثم جعل الله الزكاة فرضاً آخر غير ذلك كله ، فإذا صرفها إلى هؤلاء كان قد جعل حقاً واحداً يجزئ عن فرضين ، وهذا غير جائز ولا واسع ، فلهذا صار هؤلاء خاصة خارجين من أهل الزكاة ، عند المسلمين فأما من سواهم من جميع ذوى المحارم وغيرهم فليس عوله في الأصل واجبا عليه في الكتاب ولا السنة (١) .

والميراث والتكافل أداتان من أدوات التكافل الاجتماعي ، التي شرعها الإسلام لحفظ كيان الأسرة ، وضمان إعالة الذرية الضعفاء حين وفاة عائلهم ، ولهذا كان على من يأخذ الميراث أن يقوم بالإنفاق في حالة الحاجة سواء بسواء ..

ولقد قرر الفقهاء إذا لم يكن له قريب غنى كانت نفقته من بيت مال المسلمين ، ومن هنا ينتقل التكافل من الأسرة إلى المجتمع ، قال عليه السلام : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى من المؤمنين فترك ديناً فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته » (٢) .

وفي تكافل المجتمع يجوز نقل الزكاة من بلد إلى آخرى إذا استغنى أهل بلد المزكى عنها ، أما إذا لم يستغنوا فقد جاءت الأحاديث معرفة بأن زكاة كل بلد تصرف في فقراء أهلها ، ولا تنتقل إلى بلد آخر ، لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقراء من كل بلد ، فإذا أبيع نقلها من بلد مع وجود فقراء بها أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين ، ففي حديث معاذ « فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم » (٣) .

(١) الأموال . أبو عبيد ص ٥٨٤ .

(٢) رواه البخارى ج ٤ ص ٩٠ .

(٣) رواه البخارى ج ١ ص ٢٤٣ .

المكتسب .

ولا يجوز دفع الزكاة لغنى ولا لقادر ، على الاكتساب ، ويصف الفقهاء المكتسب بقولهم : للشخص ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون له صنعة مشغلا بها يقوم بها عيشه ، فهذا إن كانت تكفيه وعياله لم يعط ، وإن لم تكفه أعطى تمام كفايته .

الثانية : أن يكون لاصنعة له ، أو تكون كسدت ، ولم يجد ما يحترف به فهذا يعطى .

الثالثة : أن يجد ما يحترف به لو تلطف ذلك بأن كان له صنعة مهملا لها وغير مشغول بها اختيارا وهذا محل الخلاف هنا^(١) .

والذى يقدر على العمل ولا يجد أمامه سبيلا فإنه لا يترك لموت جوعا ، وإنما يكفل فى المجتمع ، وهذا واضح فى قوله : فيمن يأخذ الصدقة ﴿ للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا ﴾^(٢) ، وفى هذا تحديد دقيق للصنف الذى لا يجد عملا يخرج الأفراد الأقوياء المكتسبين ويمنعهم من الركون إلى الكسل .

والمراد بالأكتساب : اكتساب قدر الكفاية ، وإلا كان من أهل الاستحقاق للزكاة ، والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط^(٣) .

والفيد — كما قال النووى — كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعلوم . قال النووى : (إذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز)^(٤) .

والخلاصة : أن القادر المكتسب الذى لا تحمل الزكاة له هو :
(١) القادر على العمل .

(١) حاشية الدسوق على الشرح الكبير للدردير . ص ٤٩٤ ج ١ طبعة الحلبي .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

(٣) المجموع للنووى ج ٦ ص ١٩٠ المطبعة السلفية .

(٤) نفس المصدر والصفحة .

- (٢) الذى يجد عملا .
- (٣) العمل يكون حلالا .
- (٤) أن يقدر على طاقته .
- (٥) أن يناسب مروءته .
- (٦) أن يكفيه دخله .

يقول النووى فى تعريف الفقير الذى يستحق الزكاة : (قال الشافعى والأصحاب : هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب ، وشرحه الأصحاب فقالوا : هو من لا مال له ولا كسب أصلا ، أو له ما لا يقع من كفايته ، فإن لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية ، قال البغوى وآخرون : ولو كان له دار يسكنها ، أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته إليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج إليه للخدمة ، وهو فى سائر الأصول ملحق بالمسكين ، فقلت : قد صرح فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج إليه للخدمة كالمسكين وإنهما لا يمنعاه أخذه الزكاة ، لأنهما مما يحتاج إليه كشيابه ، قال الرافعى : ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال القدر الذى يردى به الدين لاحكم لوجوده ، ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء .. كما لا اعتبار فى وجوب نفقة القريب .. وأما الكسب فقال أصحابنا : يشترط فى استحقاقه سهم الفقراء أن لا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته ، ذكرنا فى المال ، ولا يشترط العجز عن أصل الكسب ، قالوا : والمعتبر كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم ، قالوا : ولو قدر على كسب يليق بحاله إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية ، بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل ، حلت له الزكاة ، لأن تحصيل العلم فرض كفاية (١) ، (إذا كان له عقر ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه) (٢) .

(وأما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو من استغراق الوقت

(١) المجموع شرح المذهب . النووى ج ٦ ص ١٩٠ / ١٩١ .

(٢) نفس المصدر ج ٦ ص ١١٢ .

بها فلا تحمل له الزكاة بالاتفاق ، لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم ، وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز (١) .

وكفالاته هنا تبدأ أولاً ببناء مصنع يعمل فيه ، ويتملك هؤلاء العمال بالطبع هذا المصنع ، لأن الزكاة حق لهم ، وهكذا لا تكفل لهم الزكاة سبيل العمل فحسب ، وإنما ملكيته تغنيهم عن ذل السؤال ، وفي الاختيار لتعليل المختار : (التملك شرط ، قال تعالى : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ والإيتاء والإعطاء التملك ، فلا بد فيها من قبض الفقير أو نائبه (٢) .

شمولية التكافل :

ولا يقف الإسلام عند هذا الحد في التكافل ، بل إنه يضع أسس التكافل بين الأجيال على مدى الزمان ، وهذا هو ما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه عند توزيع أرض السواد وهي ملك الأمة ، فأبقاها في يد أهل الذمة بخراج ، رعاية لمن يأتي من الأجيال ، فنأتى كل أمة تستغفر لمن سبقها . أين ذلك مما نراه اليوم من نظام مالي يقوم على الاقتراض لأحياء اليوم يدفع عبثه من يقدم من الأجيال فتأتى كل أمة تلعن أختها التي سبقتها .

والأخذ في هذا النظام ، يكون القصد منه رعاية الناس لا مجرد الحصول على إيراد .

روى أبو عبيد أن معاذ بن جبل رضي الله عنه لم يزل باليمن إذ بعثه رسول الله ﷺ حتى مات النبي ﷺ ثم قدم على عمر فردّه على ما كان عليه ، فبعث ابن معاذ بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال لم أبعثك جاييا ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم ، فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجدا أحدا يأخذه ، فقال : فلما كان العام الثاني بعث إليه بشطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجع عمر بمثل ما راجعه فقال معاذ : ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئا (٣) .

وينتقل الإسلام من تكافل المجتمع إلى تكافل الإنسانية مجتمعة ، بصرف النظر عن اختلاف الدين أو الجنس .

(١) نفس المصدر ج ٦ ص ١٩٠ .

(٢) الاختيار لتعليل المختار ص ١٥٨ / ١٥٩ . المطبعة المنيرية ١٣٧٦ هـ .

(٣) الأموال . أبو عبيد ص ٥٩٦ .

وهكذا كان النبي رحمة للعالمين ، يقول تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾^(١) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء »^(٢) ، « ومن لا يرحم الناس لا يرحمه الله »^(٣) .

يقول الله تعالى . ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبزؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب الْمُقْسِطِينَ ﴾^(٤) .

كفاية الزكاة .

بقي سؤال يتردد على الأذهان ، هل تكفى الزكاة للقيام بكفالة الإنسان المعاصر ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من مقدمة

تستعمل ضريبة صافي الثروة في سبعة عشر قطرا منها ألمانيا الغربية وسويسرا والهند ودول أمريكا اللاتينية ، وفي معظم هذه البلدان تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين ، وفي بعض الدول ومنها ألمانيا الغربية والهند تؤخذ من الشركات أيضا ، وتعريف الأصول الخاضعة للضريبة تشمل المحسوس وغير المحسوس ، وفي معظم الحالات تخصم الديون والبعض يسمح بخصم الالتزامات التي لا تتعلق بملكية الأصول الخاضعة للضريبة .. ويعطى الأشخاص إعفاءات ، والمعدل إما أن يكون نسبيا ١ ٪ وأقل أو تصاعديا حتى ٢٥ ٪ .

والبلاد التي تفرض هذه الضريبة تفرض إلى جانب ضريبة الأملاك ضريبة على الإيراد الصافي أقل من ٥ ٪ ، وتساهم هذه الضريبة في تغطية قصور ضريبة الدخل .. خصوصا في البلاد المتخلفة التي يصعب فيها الوصول إلى دخل رأس المال ، وتستعمل كأداة تصحيحية لقصور ضريبة دخل رأس المال في ضريبة الدخل^(١) .

وإذا كانت دول يقوم نظامها الضرائبي على :

١ ٪ ضريبة على صافي رأس المال وأقل من ٥ ٪ ضريبة على الإيراد

(١) سورة الأنبياء آية ١٠٧ . (٢) صحيح الجامع الصغير للسيوطي . تحقيق الألباني ج ١ ص ٢١٦ .
(٣) رواه مسلم ج ٧ ص ٧٧ . (٤) سورة الممتحنة آية ٨ .

الصافي . والزكاة تقوم نسبها على : ٢٥ ٪ على رأس المال المتداول والدخل .
ومن ٥ إلى ١٠ ٪ على دخل الزراعة .

فلماذا نسلم بكفاية النظام الأول ، ولانتصور كفاية النظام الثاني ، رغم أنه كما نرى أعظم إيرادا ١٩ .

يقول مسجريف : (لنفرض أولا أن هناك ضريبة قومية حقيقية على كل الأصول الرأسمالية .. بافتراض أسواق كاملة للأصول الرأسمالية وعوائدها فإن ٥ ٪ ضريبة على قيمة رأس المال يمكن ترجمتها إلى ضريبة عن الدخل الناتج عن الأصل الرأسمالي ، لنفرض أن أصل قيمته ١٠٠٠ دولار له عائد سنوى ١٠٠ دولار بمعدل عائد سنوى ١٠ ٪ فإن ضريبة ٥ ٪ على قيمة رأس المال هي ٥٠ دولاراً .

فإذا عبرنا عنها كنسبة من العائد فإنها تكون ٥٠ ٪ من الدخل و ٥ ٪ ضريبة على رأس المال .

فهى تعادل ٥٠ ٪ ضريبة على الدخل إذا كان العائد ١٠ ٪ (١) .

نأخذ مثالا مقابلا فيما يفرض على أموال التجارة حيث يقل رأس المال الثابت ، نقارن فيه بين فرض الضريبة وفرض الزكاة . لنفرض أن رأس المال التجارى ١٠٠٠٠ جنيه والضريبة تؤخذ بمعدل ٢٥ ٪ ومن المعلوم أن الضريبة تؤخذ من الدخل والزكاة تؤخذ من الدخل ورأس المال المتداول . ونقارن ثلاث حالات :

(١) فإذا كان الربح ١٠ ٪ فإن إيراد الضريبة يكون $1000 \times \frac{25}{100} = 250$ جنيها .

أما الزكاة فتؤخذ على رأس المال المتداول بالإضافة إلى الأرباح التى هى ١٠٠٠ جنيه .

فتكون الزكاة $11000 \times \frac{25}{100} = 2750$ جنيها .
وهى تعادل ٢٧٥ ٪ من الدخل .

(٢) وإذا كان الربح ٣٠ ٪ كانت الضريبة $3000 \times \frac{25}{100} = 750$ جنيها .
وكانت الزكاة $13000 \times \frac{25}{100} = 3250$ جنيها .

P.B Musgrave p. 476 - 477 .

Mc Graw Hill Book Co, 1984 .

P.B Musgrave

(1) IED p. 470 .

$$(٣) \text{ وإذا كان الربح } ٥ \% \text{ كانت الضريبة } = \frac{٢٥}{١٠٠} \times ٥٠٠ = ١٢٥ \text{ جنيها .}$$

$$\text{وكانت الزكاة} = \frac{٢٥}{١٠٠} \times ١٠٥٠٠ = ٢٦٢٥ \text{ جنيها .}$$

ونلاحظ هنا :

- ١ — تكاد تساوى نسبة ٢٥٪ زكاة على المال والدخل مع نسبة ٢٥٪ ضرائب على الدخل حيث يكون العائد ١٠٪ .
- ٢ — تزيد ضريبة الدخل عن الزكاة إذا ارتفعت نسبة العائد عن ذلك ، وعادة مايكون ذلك دليلا على الزواج وغنى الناس وقلة المحتاجين .
- ٣ — تقل ضريبة الدخل عن الزكاة إذا انخفضت نسبة العائد عن ذلك ، وعادة مايكون ذلك دليلا على الانكماش وحاجة الناس .

فما رأى الباحثين المنصفين فى هذه الحقيقة الرقمية ، التى تجعل الزكاة يقينا أكثر كفاية من نظام التأمينات الاجتماعية التى لم تتجاوز ٥ ٢ ٪ من الدخل القومى فى مصر^(١) ، وحوالى ٥ ٪ من الدخل القومى فى أمريكا حيث تؤخذ من الضرائب التى تعادل ٢٥ ٪ من دخلها القومى^(٢) .

هذه نظرة ضرورية لفهم الزكاة كعائد ضخم فى ميزانية الأمة المسلمة ، حيث لايزال يتصورها الناس كشكل من أشكال الإعانة التطوعية الصغيرة .

والحقيقة التى تمنعنا من دراسة إحصائية هى أنه بينما — كما يقول مسجريف — تتوافر إحصاءات عن توزيع الدخل فإن إحصاءات توزيع الثروة غير دقيقة .

ويزيد الأمور صعوبة إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة ، فهى تفرض على رأس المال المتداول والدخل ، ثم إعفاء أصحاب رأس المال الذى يقل عن نصاب الزكاة ، فالأمر يحتاج بلاشك إلى دراسة دقيقة لتخرج بأرقام دقيقة عن حصيلة الزكاة ، وحسبنا فى هذه الدراسة المقارنة السابقة كدليل قاطع على تفوق الزكاة^(٣) .

ويعدد مسجريف الصعوبات التى تواجه ضريبة رأس المال بما يلى :

(١) البيان الإحصائى عن الموازنة العامة المصرية للسنة المالية ٨٢ ، ١٩٨٣ .

(2) Public Finance Theory and Practice. P. 87 88 .

(3) Ibid P . 474 .

١ — قواعد الضريبة : ضريبة صافي رأس المال ترتبط بالقدرة على الدفع ، وهنا يجب فرضها على الأشخاص لا على الشركات ، ذلك لأن أرباح الشركات توزع على ملاكها ، ولابد أن تكون القاعدة شاملة تمثل معاملة متساوية لكل عناصر هذه الضريبة ، ثم لابد من تطبيق مبدأ المماثلة على كل من أصول وخصوم الميزانية ، فالأصول المعنوية والحسية والتي تدر إيراداً والتي لاتدر لابد من إضافتها ، كذلك لابد من خصم كل الالتزامات .

٢ — قياس القيمة : لصفافية : إن وجود ضريبة الثروة الصفافية يتطلب تماثل الأصول الخاضعة للضريبة ، وتباين طلبات المديونية : وباختصار تتطلب ميزانية سنوية تدون بها أصول وخصوم الممول .

ولابد أن تطمئن السلطات على ظهور كل الأصول ، وهناك مشكلة تقييم الأصول الثابتة ، كالمباني تقريباً والآلات بعد خصم الاستهلاك ، بينما عروض التجارة تقوم حسب سعر السوق ، وليس من العجيب أن تنتهي هذه الضريبة إلى ضريبة على الأموال الحقيقية فقط ، ولكن هذه العقبات ليست عقبات لا يمكن التغلب عليها^(١) .

ولإذا رجعنا إلى شروط وجوب الزكاة نجد أن هذه العقبات تتلاشى في الزكاة ، فرأس المال الثابت معفى ، والديون تخصم ، والزكاة حولية وشاملة ، وتؤخذ على رأس المال المتداول والأرباح في ميزانية سنوية ، فلا تحسب الأصول غير الإيرادية ولا الأصول المعنوية .

وتقوم الأصول المتداولة هنا بسعر السوق ، وهذا كفيل باستبعاد أثر التضخم ولن تؤثر مشاكل الأصول الثابتة إذا كان وعاء الزكاة هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ثم إنها تحسب على الأموال السلعية والنقدية معا ، ويعفى منها من لا يملك النصاب .

بيت المال :

فلماذا إذاً لايقوم اليوم بيت المال أو صندوق الزكاة بكل شركة أو قرية أو حي على أساس :

(١) Ibid P. 477 .

١ - تؤخذ الزكاة من المنبع بالنسبة للوحدة ويسدد العاملون زكاة صافي ثرواتهم إليه ، خصوصاً إذا علمنا أن وعاء الزكاة مختلف عن أوعية الضرائب فهو مثلاً يؤخذ على الحسابات الجارية في البنوك وعلى الناتج الزراعى وهذه لا تصل إليها الضرائب فلن تردوج الضرائب .

٢ - يقدر المصرف من واقع إقرار الذمة المالية والبحث الاجتماعى من لجنة المصارف فتعطى حاجتهم طيلة حياتهم سواء كان ذلك لعجز أم شيخوخة أم كارثة أم فاقة ... وتحجب عند وصول حد الغنى أو ملكية نصاب الزكاة . وهذا تستطيع الدولة أن ترفع الدعم الذى تنوء به الميزانية والذى وصل إلى مايقرب من ١٥ مليون جنيه .

٣ - تحقيق اللامركزية في الزكاة في الوحدة ونقل الفائض إلى مابعد . مما يؤدي إلى عدم ازدهام المدن ومشاكلها .

٤ - يتحول نظام التأمينات الاجتماعية إلى نظام ادخارى ، يعطى عند المعاش دفعة واحدة مع الأرباح الحلال ، أو على دفعات لتحسين مستوى الدخل .

٥ - يمكن بالنسبة لظروف التخلف الاقتصادى أن تتحول الزكاة إلى مشاريع استثمار ، تملك أسهمها للمحتاجين تولد دخلاً مستمراً ، وتشجع التنمية عن طريق توفير أدوات الحرفة .

إذا تحقق ذلك فإننا نكون قد غطينا الغالبية العظمى من الحاجة إلى التأمين والتأمينات ، فبدلاً من أخذ نسبة من التأمين في مقابل معاش الشيخوخة ، ومرتب العامل لا يكفي حاجته أو من يؤمن على مهر ابنته أو على حاجة أولاده حتى لا يجوعوا من بعده أو حتى في حياته إن أصابته جائحة ، فإن الزكاة تغطي هذا كله دون مقابل على أساس من الحاجة .

بل وتغطي ديون التاجر المفلس من سهم الغارمين وتمده بما يقوم به مرة أخرى في حرفته من سهم الفقراء والمساكين .

ولكن حين نقول الزكاة فلا بد لها من إلزام الدولة ويحصلها العاملون في جهاز أدق من جهاز الضرائب ، ولأن معنى بها القطاع الخاص وحده وإنما نعى بها حق الفقير في كل مؤسسة اقتصادية عامة كانت أم خاصة ، ملك الدولة أو ملك أفراد لأن حق الفقير غير حق جماعة المسلمين عامة .

وهذا وضع الإسلام صك الحرية الفعلى ، بأسلوب له أعظم المعانى ، إنه

بذلك يضمن تحرير كل إنسان من ذل الحاجة ، الذى يضعف إنسانيته ويهين كرامته
وبذل عزته ، أليس هذا موقف فخر واعتزاز للمسلمين ، يحفزهم أن يتمسكوا به
ويفخروا ويمارسوه .

أليس لدينا اليوم علاج الإنسانية جميعا ، والنظام العالمى الذى يصلح البشر
ويسعدهم ؟

وأخيرا فإن الزكاة جزء من بنية التطبيق الإسلامى الكامل ، الذى تتكامل
حلقاته ٥ فى مجتمع يحرم فيه السلب والظلم ، فلا ربا ولا احتكار ، ولا غرر ولا غبن ،
فلا إفقار . ولا مقامرة ولا ضياع^(١) .

وصدق الله العظيم ﴿ الشيطان يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم
مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ، يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ
أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾^(٢) .

(١) للكاتب بحث مستقل فى ثلاث أجزاء مفصل عن هذا الموضوع بعنوان « اقتصاديات الزكاة » لم ينشر بعد .
(٢) سورة البقرة آية ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

الخاتمة

خاتمة

يقول الله تعالى : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَتُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١) .

إن للإنسان رسالة في الوجود والتاريخ ، وليس الكون كله إلا حقلا لهذه الرسالة ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا . وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (٢) .

فليس الأمر لعبا ولا هوا ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ . لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ . بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (٣) .

ولهذا كانت وجهة الراشدين استجابة لدعوة ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَيْ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ (٤) .

فالصلة بين العقيدة والشريعة ، بين الإيمان والعمل الصالح ، بين المذهب والنظام صلة عضوية لاتنفصم ، فحينما دعا شعيب عليه السلام قومه للتوحيد كان حقل التطبيق طاعة الله في المعاملات المادية ، بالألا يبخسوا الناس أشياءهم ، وكان ذلك مثار عجب من المشركين حين سألوه عن صلة الدين بحرية تصرفهم في المال .

كان القسط في المعاملات هو ثمرة التوحيد .

وكان الظلم في المعاملات هو ثمرة الشرك .

فليس التوحيد فكرة تجريدية لاشأن لها بالواقع ، وليس الشرك مجرد تصور بعيد عن الحياة ، فالعقيدة فكرة ونظام — إما إسلام فهو التوحيد والقسط وإما جاهلية

(٢) سورة الكهف آية ٧ ، ٨ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٦٢ ، ١٦٣ .

(١) سورة البقرة . آية ٣٠ .

(٣) سورة الأنبياء آية ١٦ — ١٨ .

فهى الشرك والظلم .

﴿ وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط ، ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ، ولا تعثوا فى الأرض مفسدين . بَقِيْتُ الله خير لكم إن كنتم مؤمنين ومأنا عليكم بحفيظ . قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء إنك لآنت الحليم الرشيد ، قال يا قومى أرايتم إن كنت على بينة من ربي ورزقنى منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ (١) .

ولقد قرن القرآن بين العمل الصالح والحياة الطيبة ﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾ (٢) .

فالقيم الإيمانية فى الأمة المسلمة مرتبطة تماما بالسنة الكونية ، فالإيمان والتقوى مع العمل والدأب يؤديان إلى الرخاء والازدهار .

﴿ ولو أن أهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ (٣) .

وكان توينبى على حق حين تنبأ باندحار مدنية الغرب المعاصر بانحرافات الخلقية ، كما انهارت الحضارة الرومانية من قبل .

﴿ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم فى الأرض ما لم نمكن لكم وأرسلنا السماء عليهم مدرارا وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم فأهلكناهم بذنوبهم ﴾ (٤) .

ومع حث الإسلام على التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض ، فإنه اشترط أن يكون هدف ذلك طاعة الله ، وأساسه تقواه ، لأن نتيجة ذلك الرخاء والبركات ، وحذر من أن يكون الهدف عبثا أو غرورا ، لأن نتيجة ذلك لن تكون إلا بطشا

(٢) سورة النحل آية ٩٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ٦ .

(١) سورة هود آية ٨٤ — ٨٨ .

(٣) سورة الأعراف آية ٩٦ .

وجبروتا.

يقول الله تعالى : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ . وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ . وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ . فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۖ ﴾ (١).

وهذا ما يحكيه لنا التاريخ الإنسانى ، قصة مريرة ، الاستكبار من الأغنياء ، والاستضعاف للفقراء ، حيث كان العالم مقسما لسادة فراعنة ، وعبيد يباعون فى عصر الرق ، وفلاحين مدقعين وأشرف مترفين فى عصر الإقطاع ، وعمال مستغلين ورأسماليين متخمين فى عصر الرأسمالية ، وجماهير مطحونين وحكام جبارين فى عصر الاشتراكية .

هذه هى الجاهلية وإن انتفخت بالوفرة المادية وتسلحت بالقوة العسكرية ، حيث يستعبد الإنسان الإنسان ويذيقه الجوع والخوف .

﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ۖ ﴾ (٢) .

لهذا كانت الحضارة بمفهومها الحقيقى هى الإسلام ، ومجتمعها هو مجتمع الرسالات التى حررت الإنسان من كل عبودية بتعيينه الله ، وانطلقت به عزيزا كريما محررا من كل طغيان ، قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۖ ﴾ (٣) .

ولو أخذنا على سبيل المثال خامة الحديد التى تعتبر اليوم أساسا لمنافع كثيرة تعود بالخير على المجتمع ، وذلك إذا استخدمت فى التعمير والبناء ، وهى فى نفس الوقت تتحول إلى آلة جهنمية بها بأس شديد ، تدمر البلاد وتشقى العباد ، وذلك إذا استخدم فى الحروب والخراب (٤) .

(١) سورة الشعراء اية ١٢٨ — ١٣١ .

(٢) سورة النحل اية ١١٢ .

(٣) سورة البقرة اية ٦٣ .

(٤) الثروة فى ظل الإسلام . البهى الخولى . ط ٣ سنة ١٣٩١ هـ مطبعة البوسفور .

ونقطة الافتراق بين الاتجاهين ، هو تبين حقيقة الـكون والحياة واتباع الكتاب والسلوك القسط ، يقول تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز ﴾ (١) .

إن أساس القوة الاقتصادية إمكانيات وعلم ، فإذا كانت الدنيا غاية البشر لا تكون القوة إلا بطشاً ولا يكون العلم إلا غروراً ، ومن ثم لا يعيش البشر إلا في ظل الخوف والحرمان ، وإما أن تكون غاية البشر الآخرة ، فتكون القوة إصلاحاً ويكون العلم إعماراً ، ويسود البشر الأمن والرخاء .

ويمثل الجانب الأول نموذج تاريخي قصه علينا القرآن ، في تاريخ قارون ، حين خرج على قومه في زينته ، يحمل من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ، نصحه الصالحون :

﴿ وابتنج فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين . قال إنما أوتيته على علم عندى ، أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون . فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون . فخشفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصره نه من دون الله وما كان من المنتصرين ﴾ (٢) .

ويمثل الجانب الآخر نموذج تاريخي آخر قصه القرآن عن يوسف عليه السلام ، حين استشير في أزمة مصر الاقتصادية ، فقال مشورته التخطيطية التي تنظم الاستهلاك ، وترشد الادخار ، وتنشط الإنتاج ، كان ذلك من قاعدة إيمانية دعا إليها يوسف ضاحي السجن ﴿ ذلكما مما علّمني ربى إنى تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون . واتبع ملة آباءى إبراهيم وإسحاق ويعقوب . ما كان لنا أن نشرك بالله من شئ ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون . يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خيّر أم الله الواحد القهار .

(١) سورة الحديد آية ٢٥ .

(٢) سورة القصص آية ٧٧ — ٨١ .

· ماتعبدون من دونه إلا أسماء سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحَكَمَ
إِلَّا اللَّهُ أَمْرًا أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمَ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .
والله يقول الحق وهو يهْدِي السَّبِيلَ ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

يوسف كمال محمد

مكة المكرمة ١٤ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ

(١) سورة يوسف آية ٣٧ — ٤٠ .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الباب الأول	
النظام الاقصادى الرأسمالى	
الفصل الأول : الأساس العقدى للرأسمالية	١٥
الفصل الثانى : أساس النظام الاقصادى الرأسمالى	٢٥
الفضل للمسلمين	٢٥
وظيفة الملكية	٢٨
الميراث	٢٩
الربح	٢٩
المنافسة	٣٠
الفصل الثالث : سلبيات الرأسمالية	٣٣
الاحتكار	٣٣
أساليب الاحتكار	٣٧
الاحتكارات والمصارف الربوية	٣٩
الاحتكار الدولى والاستعمار الاقصادى	٤١
دور المصرفية الدولية	٤٧
التأثير السياسى	٤٨
سلاح التكنولوجيا	٥١
أساليب الاستغلال ..	٥٢
استغلال التجارة الخارجية ..	٥٥
الدولار اللص	٥٩

الموضوع

الصفحة

الباب الثاني النظام الاقتصادي الاشتراكي

٦٥	تقدمة
٦٧	الفصل الأول : الأساس العقدي للاشتراكية
٦٩	تمهات المادية
٧٤	أوهام الحدل
٨٣	الفصل الثاني : نظرية فائض القيمة
٨٧	نقد النظرية
٩٣	الفصل الثالث : اندحار الاشتراكية
٩٤	نشأة الاشتراكية
٩٧	وهم المادية الجدلية
١٠١	قصور الاشتراكية
١٠٥	عيوب التخطيط
١٠٩	ترشيد العرض والطلب
١١١	التوقعات والاختراعات
١١٣	نتائج اجتماعية وسياسية

الباب الثالث النظام الاقتصادي الإسلامي

١٢١	مقدمة
١٢٣	الفصل الأول : الإيمان
١٣٥	الفصل الثاني : القسط
١٣٧	المادة والروح
١٤١	العبادة والمعاملة
١٤٥	الفرد والجماعة
١٤٧	المبحث الأول : الملكية في الإسلام
١٥٠	حماية الملكية
١٥٢	نظام الملكية
١٥٣	طبيعة الملكية
١٥٧	الحمي

الموضوع	الصفحة
السياسة الاقتصادية الشرعية	١٦١
الحقوق على المال	١٦٧
المبحث الثاني : المشاركة ..	١٦٩
تحريم الربا	١٧٥
تحريم الاحتكار والتسعير	١٧٩
المبحث الثالث : الدرجات	١٨١
المبحث الرابع : عدالة التوزيع	١٩٢
مظالم الضرائب	١٩٥
الإصدار النقدي والتضخم	١٩٩
التضخم مشكلة العصر	٢٠٠
الإسلام والإصدار النقدي	٢٠١
أدوات التوزيع	٢٠٤
الفصل الثالث : التكافل	٢٠٩
قصور التأمينات	٢١٠
فكر إسلامي شاخ	٢١٧
شمولية التكافل	٢٢٣
كفاية الزكاة	٢٢٤
بيت المال	٢٢٧
الخاتمة	٢٣١

رقم الإيداع بدار الكتب : ٨٦ / ٧٠٢٧

الترقيم الدولي : ٤ - ٨٤ - ١٤٢٠ - ٩٧٧

مطابع الوفاء - المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب : ٢٣٠

تلكس : ٢٤٠٠٤٤ UN DWFA

سلسلة أضواء على الاقتصاد الإسلامى

- ١ - الاقتصاد الإسلامى بين الرأسمالية والشيوعية أ . محمد على قطب
- ٢ - الزكاة وترشيد التأمين المعاصر أ . يوسف كمال
- ٣ - الإنسان والمال فى الإسلام د . عبد النعيم حسنين
- ٤ - الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة أ . يوسف كمال
- ٥ - الرسالة المبسطة فى فقه الزكاة أ . محمد محمد المدنى
- ٦ - الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية د . سعيد أبو الفتوح بسيونى
- ٧ - المضاربة (للماوردى) تحقيق : عبد الوهاب حواس
- ٨ - الزكاة الضمان الاجتماعى الإسلامى المستشار / عثمان حسين
- ٩ - مشكلتى الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام د . حسين شحاتة
- ١٠ - حول المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية د . عبد الحميد الغزالى
- ١١ - إصلاح المال (لابن أبى الدنيا) تحقيق : مصطفى مفلح القضاة
- ١٢ - المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادى والحضارى (رؤية إسلامية) د . حسين غانم

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ش.م.م.
الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده الواحة للكية الآداب
ت ٣٤٢٧٢١ / ٢٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠
المكسبة . أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣ ص ب ٢٣٠ تلىك DWI A UN 24004



تطلب جميع منشوراتنا من :

دار النشر للجامعات المصرية - مكتبة الوفاء

٤١ ش شريف ت : ٣٩٢١٩٩٧ / ٣٩٣٤٦٠٦

